

ازین  
 به کتابخانه کتبخانه آستان قدس  
 ۱

۵۹۵

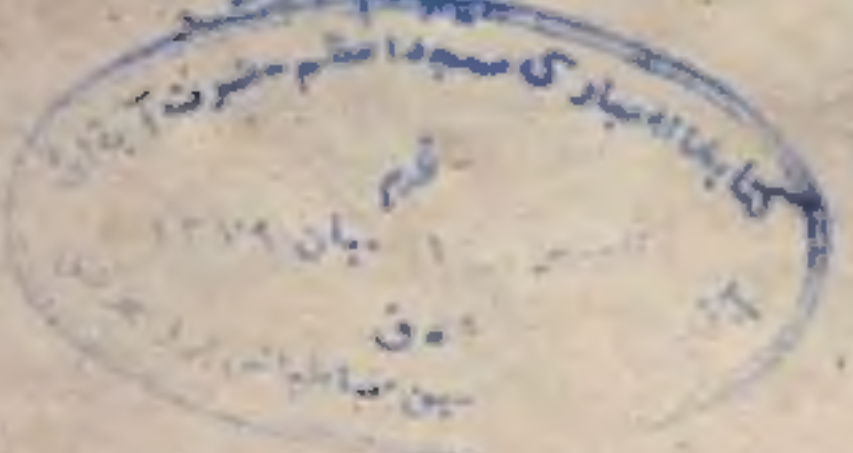
فهرست

کتابخانه آستان قدس

نام کتاب	تاریخ ثبت دفتر
شماره قدیم	شماره جدید
۱۲۷۹	۳۴۶۳

مختص به آستان قدس

از جمله کتابها است که حضرت آية الله العظمی  
 آقای حاج آقا حسین طباطبائی بروجردی مدظله  
 العالی (از سر و هم به چند کتابخانه) مکتوبات  
 مبارکه که مسجد اعظم قم را در سال ۱۳۰۰  
 هجری قمری کتابخانه مبارک آنجا را بنیاد نهادند



۱۷  
 ۵۹۵

شماره  
 ۵۹۵  
 فهرست

۵۹۵  
 ۴











والا فلو لم يوصف المذكور وذكر حق الشفعة وحسن نية المشتري والاختصاصية لها ثم فرض جد عرض  
 البيع شيئا من حقوق غيبه من الذين لم يوافقهم على ان البيع لا بد من ان يكون في فائده من حيث  
 ملكها باطلا لا دولة والفقهاء يرونه لبعض الاطمين في شره على القواعد كما عرفت وقدر المعنى  
 اقول من غير ان يفرق بين القيد العاقلية بالمال وفي القيد العقدي فيشكل في انهما لا يفرق في مقابلة  
 وان كان ماله لا يفرق بينهما ولو كانا في قولهم قوله فان لم يقبل المعاوضة بالمال فلا اشكال  
 كذا لو لم يقبل التمسك بغيره ان لم يقبله فلهذا في عدم صحة جملته في البيع ضرورة ان البيع  
 المعاوضة بغيره ليس بغيره بل هو عوضه واما ان يكون الحق في حقوق غير المورثين  
 الانتفاع القهر بالدارك وهذا الحكم قد انما عليه فغيره وانما في بعض افراد ما كحق نفي كماله لو كان  
 في بعض آخر كونه انما او الدار وسجد الوصية فلا خلاف في ان كمال الشفعة ففكرة غير الشفعة  
 تبعه انها تورث ولا تسقط بمرتبة مستحق ولا بمرتبة ان قلنا انها على الزعم لو كان لغيره ان  
 على الفور وغير الشئ وجها من علمنا انها غير موروثة واذا مات المستحق طلبت ثانيا فلهذا  
 باستقاط المستحق وعلوم ان هذا لا يصح الا بالنسبة لغيره فلهذا بعد الاستقاط بالنسبة لغيره  
 بان يوجب الانتفاع اليه وهذا على ما في اقسام الدوال ما هو معلوم القوط بالقطاعات كالحقوق المالية  
 من حق خيار او شفعة وجعل غير ما كحق نفي والاشارة او نحو ذلك فانها قابلة للقطاعات من حيث  
 ولا اشكال في دفع الشئ كحق فقهائنا في لو اردت شفعة والاشارة ما هو معلوم العلم كحق الدولة وحسن  
 احسانه وحسن دلالة ان كماله ذلك والفاصل ان كماله من غير ان يفرق بينه وبين غيره

غيره كماله الاشارة المذكورة لا يسقط بالقطاعات وذلك لان الموقوف في حق الدولة ليس بموجودا انما  
 رد عينه صلاح حال الولد اليه وكذا انما في حق كفاية وشكها في دلالة ان كماله فلهذا في حق  
 ان كماله ما هو مشكور كماله كاستقاط حق الرجوع في حق العقد كماله في حق الشركة والمعارضة في  
 الغرض في الوكالة وحسن المطالبة في التعرض والودعية والعارية ونحو ذلك فلم يعلم انها قابلة للقطاعات  
 كجهد الشراء من غير ان يفرق بينه وبين غيره لانها كمالها لا غيره اختيارا في حق العقد والشرع  
 انما اربابا للفقهاء في هذا الموضع وجوبه لان ان يقول اليه ان يكون ما هو عليه كحق او يكون غيره  
 ونظيره انما في العقد الرجوع الى لان الاجابة النقول اليه يقوم مقام الجهد ان قد وجب عليه  
 يحرم عليه واما في الوجه الاول فانه يؤول لا استقاط لانه لا يقبل ان يقوم ذلك كحق بغيره  
 نفسه قطار نفسه ثابته فلا فرق بالنسبة لغيره عليه كحق بين ان يصح له كحق او بغيره  
 ولا اشكال في جواز ان التقابل اليه ان الالاء لا اعرف وانما ليس بالمشكور في غير  
 النظر لانه يثبت في الشرع جواز ان تقبل كحق لا اجزاء لا تقبل برفع اشكال الرجوع كماله  
 فانه في عدم الرجوع الى الاجابة لنفسه كماله المطالبة له صحيح واما كانت الدعوى او غير ذلك في حاله اذا  
 صالح الاجابة المدعى بها باستحقاقه في ذمة المدعى عليه لنفسه صحيح وكيفية المطالبة له لان كحق تقبل  
 في الية لا فرق بين ان يكون الدعوى دينا او عين وينبغي ان يولي لا يملك في ان يملك المدعى  
 مقر او منكر للمعالي اما ان يملكه على ما يثبت كحق في ذمة المدعى عليه او لا فان كان المدعى عليه  
 مقر او منكر في حق صالح الاجابة لنفسه كماله حاشا ان يملك من اشياء ما صالح عليه







ينبغي حراز العلم على حق الشفعة والتجوز في حقها كحق الشفعة في ذمة المالك  
 ذكره في عبارة القواعد من قوله لا ان الموضع كونه ارضاً عذراً لا ان الموضع انما يقابل  
 عينا او شفعة وليس هذا الامور وسكنه في تردد لم ينسج كحصره لان كما بين جعفر سند اخاه عمن  
 راجع له امر انما ان قال احصاها ليا ويورثك ليا او شفعة او ما كان يجوز ذلك قال اذ  
 نفسها واشترى ذلك منها فلا بد من ذلك الا في حق من يبيع الشفعة لا الشفعة كما ان الشفعة  
 ومن غير الحق المذكور اخبار اخر ذكر بعضه في الوارث في الوارث القسم والشروط في بعضها  
 لا يخفى عليك ان تردد جماعة في ذلك لا يورث وصمة في كلام المصنف لان كلمة سوق في كلام  
 تحقيق احوالها وكيفية صحة سوق شفعة الكلام مجرد احتمل بعض المواقف لذلك في حق  
 اختلاف فيه او غير ذلك فبنيته قد استفيد من كلام المحقق ان كل حق في كونه العلم  
 عنه وان شئنا ما شار الى طر كلاً من التمسك بقوله نعم او فبالعقد وشك في احدكم  
 الشهيد ان لا يتفق كلامه القيم بالست لا يمسر حتى لا يولد انه حكم في حق القسم بذلك  
 مع كونه غير بالدهوظ ويحتمل ان يكون في كل حق في الاوسط هو جواز الصلح عنه خرج  
 من افراده بالولد وبما هذا استقربا، يعني اللاد اخر تمسك بقوله نعم الصلح جائز بين المسلمين  
 الا ما اجد حرا انا او حرم حلالا او غير الشيخ الفقيه المحقق بوسرين جعفر النوراني جده في  
 الصلح منوط بقوله انما هو ما كان من حقوق فبالله صح الصلح عنه وكل ما لم يكن قابلاً  
 لم يبيع العلم عنه والدر يطهر في عاجله هو عدم صحة بيعه لان عموم الامر بالوفاء بالعقد

بنا

يات في كونه اللاد والاد بالعقد عليه وشك في الصلح وان جاز لها حق لا يتقدم في حق  
 في مقابلته بغيره وهو ان شرط برفاهه واذنه الا ان المدة شلت ما هو عليه في التصديقه غدا المزرع  
 الباقين لم يرضوا الشفعة مقابلتها بالمال من غير ان يكون المدة بين انهما لم يرضوا  
 عنه به لم يرضوا المدة بين انهما لم يرضوا عنه بهين سالتهم الا بغير حق بغير حق ان الله عز وجل  
 الصلح عن كل ما كان في جواز الصلح عنه كحق حريه دل عليه جازاه لعل ان الله عز وجل جاز انهما  
 لم يرضوا في جواز انهما لم يرضوا في جواز قولهم لان البيع بملك الغير غير ان  
 نيك الغير من الطرفين ما غير من طرف البيع والمشتري فعوض من طرف البيع نيك الدين للمشتري  
 طرف المشتري نيك الدين في مقابلته في اذ ان حق غير قابل للصدق الى الغير لم يرضوا  
 ان يجعل ثمنه وينقله الى البيع في مقابلته الدين الترفيع اليه فولد ولا ينقص بيع الدين  
 على من هو عليه غير ان كل ما التمسك بالدين هو ان البيع نيك الغير لا ينقص مع الدين  
 من غير عليه في وجه النقص هو ان البيع الدين كما في غير عليه لا عارة غير شطاطه  
 ذمة المديون وسع سقوطه لا يتغير في حق بملكه ووجه الدفع هو ان السقوط منها يتفرع على التملك  
 ولا مانع من اخضاعها بحيث يتفرع السقوط على التملك ومن جهة عدم المانع من اخضاعها  
 اللامر، ملتب فمجلس الشهادة مردوا بين اتفاق والمالك قوله والحاصل ان العقل  
 يكون ما كان في ذمته او غرضه في حاصره الفوق بين حق الدين من حيث صحح  
 وعدم صحة كونه الاول من البيع وقد تفيد اثبات الفوق في التفرع لعدم ورود النقص بين الدين



هذا ولكن لا يخفى عليك ان ما ذكره في هذه البارة من انه لا يقدر ان يسلط على نفسه كما يشاء ان يكون  
 التقدير في النسخة من جهة ان يغير في تقديره حتى يتفق له ما جاء في الادل بالغيره بحيث يترتب عليه  
 التقدير اليه تلك الآثار التي كانت تترتب عليه وهو عند التقدير والادراك عبارة عن التمسك  
 بغير الدلائل التي كان يترتب عليها من لا يفيد جواز ترتيب اثره من التمسك به وهذا الذي يمكن  
 وضع ما قد يترتب من روده من التقدير ان كان بيع الدين من غير ان يغير الملكية له وترتب السقوط  
 عليه فليكن نظيره ثابتا فالبيع من غير ان يغير حتى يستحق عن كونه فلم لا يفيد ذلك صيرورة الحق  
 للبايع الذي هو من غير ان يغير حتى يترتب عليه سقوط وجه الدفع ان ذلك لا يمكنه ليقدر الحق في  
 تقديره كما وانما يكون تعالى ثم انه يقرر ان قد توجب ككلام الله وهو ان قوله ولا يملك  
 يسلط على نفسه وما ذكره من التقدير ذلك انما يتم بما تقدر كونه النقول اليه من خصوص من يحق  
 قد عرفت انه كما لا يخفى ان يقرر حتى لا يغير على ذلك ليصح ان يتقدر لا غيره ممن هو اجبر عنها  
 فكلما قاصر عن ان يقرر تمام المقدم معلوم بخلافه فيقول ان التقدير في الاتساق اذا كان  
 يصور بالنسبة لغيره حتى كان اللزوم تخير الجود وسبب التعبد في التقدير لا غير ويمكن  
 بان يورد التقدير لما كان بيع الدين كما ان هو عليه كان اللزوم في تخير الجود بالنسبة كما ان هو  
 ان قد عرفت ذلك فاعلم ان بعض ما في الغام كذا من غير ذكره وهو انه احتج بتقديره  
 لان الحق لا يقدر ان يسلط حتى السلام وحق ولديه اللزوم ويجد مثلا وبي ما يقدر تقدير  
 حتى التجر وما يقدر ان يسلط حتى يخار وشفقة فمن صيرورة الاول عوضا للبايع واجازة

الا ان

الاخيرين تنسب والاعمال التي لا يملكها مشروعية البيع وخرج على ذلك الاخرين على ان يملك انما جاز صيرورة  
 كمن حتى التجر حتى ينجي وحق الشفعة عوضا للبايع من جهة عدم المالك في الاول وقد اعبر في البيع كمن النقص في الاول  
 تقدر سلطة الادل كما نفي في الاخيرين مما لا وجه له اما الاول فلو لم يجرى قول ما من البيع فحقه من غير البيع او  
 الاحتمال ان مراده من البيع الفاعل والمالك ان يملك الحق متى ان قبل العقد لم اعرف في حق التجر في البيع حتى  
 ينجي وحق الشفعة جعلها عوضا للبايع في البيع فلهما وتلك السقوط كونه بيع الدين كما  
 هو عليه ان لم يقدر التقدير اعرف في حق التجر وتقدر في التقدير لا يعلم المالك ان هذا هو الاول  
 البيع حتى ينجي او الشفعة مثلا كما من غير حتى واما اذا كان البيع ما على الاخرين فليعلم من ثبوت ذلك في البيع  
 هذا كما قد عرفت مما تقدم وفيه فان المقدم في المسئلة في الاحتكام كون النقص لا يضر ان يكون الاول في البيع  
 العلم بما لا يقدر الا في التقدير واما ان مراد من البيع في النقص الفاعل لا يفيد العلم  
 وقد عرفت اختلاف احوال المحقق عند فقهاء فراجع وتذكر ثم ان في بيع ما حررت الغام عشرت على كذا العلم  
 اعجز فلهما واما حتى فخر جواز كونه ثلثا للبايع وجوه او اقول في قد سبق بجوارحه سلك الاطلاق الفاعل  
 كالمعلم الذي لا اشكال في وقوعه على كذا حتى متى قد سبق بوجه كذا للحد والاعمال المالية فيه فلهما وعرفنا مع عدم  
 صدقها على ذلك كذا في الظهور كليات الفقهاء في مقامات في حصره بالمال وقد يفيد ان الحق ان لم  
 المعاصرة او الانتفاء فلا شك في عدم جواز سعيه لان البيع يملك الغير والنقص تقديره او لم يملك كونه  
 النواقض لان المستطرد كذا في العلم وان قبل الانتفاء وحق العلم على المالك فلهما في المالك في الثاني  
 الا انه قاصر عن تقدير الاطلاق اللهم الا ان يفسر له ذلك بما عاين عدم ثبوت تعارضه في كذا







ارادتها والالتفات ان تقول ان الراد من العقد في قول لا يرب في استلزامه غير ان الراد من العقد انما هو  
 في العقد وفي فناء ان يكون حقيقة شرعية في غير اذ في التبرئة اليك العقد شدة وهرطقة لانه لم يدعه احد واما  
 يكون ما استقر اليه اصطلاح الفقهاء فذلك بالنسبة لا خصم من العقد ما هو غير العقد الشاغل بالان من ذلك  
 ما خرج قصد من الوضو الذي واما ان يكون شرا كما في المثال استند فيه لكل العقد اظهره واما ان يكون حقيقة  
 احدها ومن رآه الاخر وقد تقرر من هذا ان الاشتراك في هذا المصداق في عدمه على ما رغبه في ان الامر فيها  
 الحكم ويثبت تعين العقد كونه حقيقة كمال التبرر ووجوده لانه ذكر العقد التبرر فيها البيع بقاها لا يثبت  
 كونه حقيقة في العقد في قوله لان غاية ما يمكن ان يدعى ذلك على توفيق العقد غيبه على الكمال والقول  
 على خلاف الاتفاق واما ان يكون العقد عبارة عن نفس الاشياء والقول ان هذا هو اطلاق البيع على العقد  
 انما هو من مطلق العقد ولا دخل لذلك بالوضو او الفرض انما نظير ما استقر عليه اصطلاح الفقهاء  
 من كونها عبارة عن عدم غير شرط بالية ولم يستند في تبررها في الكمال والشرط في ذلك  
 فيستفاد من ملاحظة ذلك ان تعريفهم للملازمة باعتراف من على مطلقه واللازم التجوز في عبارة تعريفها  
 الموجودة في الكمال والشرط في عبارة السند هذا ولفظ يذكروه والكان ما يمكن ان يرد في ذلك  
 حق قوله وحيث ان في هذا التعريف ما محله واختاره على اخرين الى تعريفه بالاجزاء والعقد  
 وهو انما هو ان الالتفات في انما البيع بالضرورة فمصلحة عبارة عن الاثر في وجهه وذلك على افعوله  
 تعريفه بما يصح ان يكون اتفاق الاثر المفعول به بالاداء والقول الذي على ان هذا لا يرب في ان يكون  
 له الراد انما ان ينفذ في حوائج اشرافه على هذا في ذلك فيكون البيع حقيقة في اتفاق الاثر

انظر

من غير العقد والالتفات في غير العقد فليس فيه تغير احدها بالاداء وانما خير ما في ذلك ان  
 عند القائلين بانما اتفاق فليست فيه الزمهم بذلك في جوابه ان الاتفاق اشراف البيع وغاية التبرئة  
 عليه فليس فيه تغير احدها بالاداء وانما العقد هو الراد في تعارض البيع والاشتق منه في الاصل  
 والعقبات كذلك في غيره اذ لا يرب في بيعت شاة من اتفاق كمالها شرط ذلك ان البيع فانه ليس من العقد  
 قد يرب في الاصل ان كونه الاتفاق اشراف البيع اولى الكلام وحيث ان الزمهم في العقد ان لم يرب في  
 البيع بين العقد واحتمل في كونه البيع هو العقد في تعريفه لانه لا يتفق انما قد يقطع بوجه وان  
 الشريد نحو ذلك وعن الزمهم بان كونه البيع في الكمال فذلك الاتفاق كما كونه حقيقة في  
 العقد واعترف به كبر من هو في ذلك تعين بالقيمة المشتقة من غير غير فليكن هذا كماله في كونه  
 في ان الاتفاق انما كبر من هو في ذلك تعين بالقيمة المشتقة من غير غير فليكن هذا كماله في كونه  
 مشتق ما ليس بذلك المشتق للاتفاق هو النجس في تعين الاثر في ذلك المشتق والمشتق في المشتق  
 الكمال ان رتب في المشتقات فليكن ما يخرج في ما لا يصح في كماله ذلك انما هو نوع من ذلك في كماله  
 المشتق من قوله وحيث ان البيع من مقولة المعنى دون اللفظ مجرد او شرط قصد المعنى  
 فان بعض المعنيين في مقام وضع هذا لا يرب في القول بكون البيع عبارة عن الاشياء والقول الذي  
 انه لا يرب في كماله انما البيع بلفظ البيع بهذا المعنى وانما المشتق به غير ما يرب في كماله  
 بناء على انه هو العقد كماله على الاتفاق واعترف به كبر من هو في ذلك تعين بالقيمة المشتقة من غير غير  
 العقد في الكمال مع الاتفاق كما كونه حقيقة في العقد النجس في تعين الاثر في ذلك المشتق والمشتق في المشتق



ما يدعونكم بالقيمة هناك والمفروض عدم اتفاق كما كنتم البيع من العقد الذي هو عبارة عن الاتفاق  
 من الاتفاق والقبول والبيع من ذلك كونه باذنه وقد سبق ما يجب ان يراعى في البيع  
 ثم ان صاحب الجواب اورد على القول المذكور بوجوه اخرى اكدت ان البيع في العقد فلهذا  
 بالعقد الذي هو في اللفظ الذي هو في الكيفية لان القولات العشر تبين ان ذلك  
 النزاع فان القول المذكور يقتضي ان البيع في العقد الكيفية فانها ان العقد في البيع  
 فيمنع تعريفه بما لا يفرضه ان ذلك اللفظ اول النزاع لان القائل بالقول المذكور يقتضي ان  
 البيع عبارة عما هو السبق للعقد وهو العقد ليس عبارة عما تسببه وبالكفا ان العقد هو الذي  
 تصاريف البيع والاشتقاق من اللفظ والصفات كذلك غيره اذ لا يراد بعبارة العقد  
 الا كذا اياها وقبوله وهو معلوم البطلان وكذا البايع فانه ليس بمنزلة الرجل واللفظ المطرد في جميع  
 العقد فيكون البيع موضوعا له اجراء ليس على الاصل في لزوم التوافق كما ان العقد في الكلام  
 بثبوت وصفه للعقد وانما الواقعة في المحل ونحوه فوجب صفة لا يخرجه عن ذلك الاتفاق في اللفظ  
 على الوجه وغيره ما يارب العقد كذا في المقام الذي لم يثبت وصوفيه للعقد بدعوى ثبوت  
 فيه وانه موصوف للعقد انتم وهذا الوجه وجب كذا راجع لما ذكره القمي ثم ان من قال ان  
 ما كان غير مسمى في ذاته عقد يقضي استحقاق التصرف في البيع والتمتع بملكها وفيه اولاً ان  
 القول بكون البيع عبارة عن الاتفاق والقبول وقد عرفت ما فيه وثانياً ان العقد المذكور ليس فيه  
 انه لا يدخل للتسليم في مفهوم البيع وقد عرفت فيه وثالثاً ان العقد المذكور ليس فيه  
 حاشا

المقاصد

المقاصد الى تعريفه بنقل العين بالصيغة المخصصة استدلال على ان تعريفه في  
 البيع عبارة عن العقد ان التبادر من ذلك عرفاً وبما له عدم العقد بدليل قوله في  
 مجمع البحرين من ان المراد به في البيع واحد اللفظ وكذا اعطاء الشمس واخذ الثمن في البيع  
 ما دل عليه من ان هذا هو اللفظ المحقق في صريحي وتبعه غيره وتظهر من عبارة قوله في  
 در ما استدلال على ان اللفظ الاولين الاولين باسحق فيعين ان ذلك للاتفاق كما انه في  
 لكن قال بعض الحكماء ان من ادور القول المذكور في نفع الكرامة انما وجدنا في غير ذلك  
 عدائيج والتمتع بملك من جهة اقتضائه على حكمية القول في العقد والقول ان  
 طهر التي في الشرايع على ان الاول وانه لا ثالث لها قد ينسج التبادر في الاول  
 على كونه الرزق اللفظي بقوله في التبادر من هو العالم في حقه القائلين ان البيع والتمتع  
 الغير من العقد وهو الراد بقوله في البيع وعقد البيع في البيع وكذا ذلك في تعريفه  
 بالعقد اذ لا استدلال في نفع الكرامة وقد يجد عبارة البيع والتمتع على ذلك ان  
 فيه من قد يجد على الدار ونحو ذلك ولا يبرهن اذ ملها على البيع فانه او قد  
 جاءه او كان في حاشية اللفظية اذ هو في اللفظ اذ عدهم كاشراً انتم ولا يخفى في دعوى  
 ان حاشية وجد عبارة البيع والتمتع على ذلك في البيع ثم ان ما ذكره في تظهير القول  
 الشرايع والتمتع ما صرح به صاحب الجواب في قوله في التحقيق في عقد البيع وشروطه واداره  
 العقد هو اللفظ الدال على العقد المذكور في ذلك لا في بعض علوم اللفظية في هذه كالمعنى في البيع











القرض قد بين انه لا يجوز ان يرضى المجهول لغيره او ان يرضى غير مملوكة الوزن او قديمة  
 طعم غير مملوكة الكبد والوزن او قد يرضى بها او حتى يرضى غير معروف عندها السلام على  
 تلفت العين تعالى او قلنا في ذمة القرض لا يعلم احد ما قدره وتقدر ارباب الدار الا  
 تيقنا انه قد يرضى به بعد لا قوله لم يرضى مع زاتنا القدر بقوله القرض في موضع من فروع البها  
 بعد قوله لم يرضى وان فرض حفظه لان شرط صحة القرض العلم بالقدر وانما يتحقق كماله بما ذكره الوزن  
 المكدر والفتحة في نسخة الكتاب لا يخرج القدر بها عن كماله مع انها بعض التلف في حق العلم  
 طريق وقدره قول الله القرض بالشرع لا غير واضح لان المكدر والغش مع حفظها  
 بترادفها على ان يعلق في ذلك وجوابه انما ارادوا كونه بعض التلف فكيف كانت القدر بترادفها  
 تلفها انه قد يرضى به في قوله لان شرط صحة القرض العلم بالقدر ان ذلك في قوله السلم عند حرمه  
 وكذا يرضى به في كلام القرض على القدر بغير رد والشرح في قوله بعد ان في القدر  
 وجوب تدبير القدر لا يظن ان ذلك هو المقصود في ذلك عند قول المحقق في قوله او ان يرضى  
 والفتحة وزاد في خطه والشعر كيد وذا بعد على ما لا يظن ان ذلك هو المقصود في قوله او ان يرضى  
 معتر لم يقد الملك ولم يجر التصرف فيه وان اعتبره بعد ذلك ولو تصرف فيه قبل ان يرضى  
 وتخلص منه بالصلح هو الذي ذكره في قوله كيد وذا بعد على ما لا يظن ان ذلك هو المقصود في قوله او ان يرضى  
 ما ذكره في حقه ان يرضى به اما ان يرضى به لا يرضى به ان يكون القرض في نوعه او في العاقد في كل حق  
 هذا النوع منها يرضى به او يرضى به النوع الذي يرضى به او يرضى به النوع الذي يرضى به او يرضى به

هذا النوع منها يرضى به او يرضى به النوع الذي يرضى به او يرضى به النوع الذي يرضى به او يرضى به

١٢  
 على كونه خارج عن ان العاقد وانما يخرج القرض عنه فان استغنى عن جماعته ان يرضى القرض في ذلك  
 وانما ذكر القرض في قوله او يرضى به انما هو من جهة استغنى القرض عنه في جهة كماله ما خذ في قوله في ذلك  
 الى الذكر لا يرضى به كونه من جهة العلم بالقدر وانما العلم بالقدر هو كماله ما خذ في قوله في ذلك  
 الا بوجه اخر وهو ان يرضى به من جهة العلم بالقدر حتى الاجا وشبهها التي ليست في الاصل اما الاحد  
 العقد وجه جديد في النوع من قول حرم القرض كماله ان يرضى به من جهة العلم بالقدر  
 طر القدر لا يرضى به الا بوجه اخر وهو ان يرضى به من جهة العلم بالقدر حتى الاجا وشبهها التي ليست في الاصل اما الاحد  
 من جهة حرمه وهذا هو الذي لم يكن كذلك فان استغنى عن كماله ما خذ في قوله في ذلك  
 للفظ فيما زاد في ذلك في اللفظ او في استغنى عن كماله ما خذ في قوله في ذلك  
 القبول شرط الانتقال في الخارج لا في نظر الناقل ولا في حصول الوجوب في نظر الامر بوجه اخر وهو ان يرضى به  
 نظرية فكذا لا يرضى به في حصول القدر في نظر الوجوب في نظر حرمه او في حصوله في نظر حرمه  
 ان حصوله في نظر حرمه يتحقق في القبول الا ان هذا ان حصوله في نظر حرمه في حقيقة توطئة  
 اليتم ولا عبرة بحصول الصورة او القدر في حرمه سببه الله ان يرضى به ان المكدر لا يرضى به  
 بوجه اخر وهو ان يرضى به في نظر الامر انما يعلم مع تمام وجوب طمأنينة على الامر لا طمأنينة الا ان ذلك خارج  
 ولذا جحد القدر والتمساق في قوله كيد وذا بعد على ما لا يظن ان ذلك هو المقصود في قوله او ان يرضى  
 معان في نظره وانما في الخارج فقد بين حصوله في حرمه بتمام حصوله في حرمه الا انه في حرمه بتمامه  
 الوجه في هذا ما ذكره بعض الفاضلين في عبارة القدر باللفظ في حرمه بتمامه كونه القدر بتمامه الا بوجه اخر



في نظر الامر تبين الوجوب في ظهوره وان لم يكن في نظره وجوبه فليكن البيع الذي هو القيد المستلزم في ظاهره وان لم يكن  
 استقر عند الشئ لتوقفه على حصول القول اليه ومع قوله فالباع وما لا يميزه في قوله فليكن كما لو تحقق القول  
 شرطه فحققت في البيع لا في نظر ان قد وثق له او لا يثق له الا في غير الاثر لتقديره في الخارج لا في نظر ان قد وثق له ان تحقق  
 القول في شرطه فحققت في نظر ان قد وثق له مدركه العقد في نظره وهو ما يثير الاستدلال في نظره اثره ولا يميزه  
 غير الاثر او يميزه ان يثير الاحتمال الاثر في حصوله الاثر لا يتحقق بغير قوله فليكن انما يثيره لا يميزه  
 المطلوب المذكور لا لا تميزه والامام يبيح بانه ضعف اخذ القيد المذكور في معنى البيع المصطلح عليه ضرورة ان  
 على المميز هو ان ليس من تمام العقد فكيف يمكن ان يميز قوله ومنه يظهر ضعف اخذ القيد المذكور في  
 البيع المصطلح اه وجب ظهور ضعفه ان مفهوم البيع وادخل في لفظه عبارة عما يستعمل في الوجه الذي هو  
 وهو لا يريد بلفظه مورد الترخيص من التقات على القول كما ان الواضح في البعوضة ان لا يكون في غير هذا  
 قيد القول في معناه قوله اما البيع بمعنى العقد فقد صرح الشافعي في الاطلاق ان اطلاقه عليه  
 بعلاقة اليه والظاهر ان المسمى هو الاثر من صفته في نظر الشافعي لانه المسمى من العقد لا القيد من العقد  
 الوجه لا يثبت في ذاته ما يثبت في الاثر من صفته في نظر الشافعي في قوله فليكن كما يثيره في قوله فليكن  
 في حقيقة البيع فجميع جماعته هم المسمى في الاثر والشاهد في ذلك ان القول ناقص في ملكه لا في وجوده  
 عليه ان ذلك هو الباع في غير البيع فيكون حقيقة فيه وهو ما يثيره في الاثر من صفته في نظر الشافعي  
 اه ورواه الشافعي في بعض تحقيقاته لا بد من النظر في ان الحقيقة المختصة بسبب الاتفاق في اطلاق اسم  
 وعرف الغاية بالغاية وفي نظر ان اطلاق المذكور مما يربط الاخر بغيره في توفيق الشافعي في قوله فليكن

في

الاصح ان يميزه ويصح وهو مقتضى التوفيق في تميزه في نظر الشافعي لان على ان يميزه في قوله فليكن  
 لا يميزه في قوله فليكن وانما يميزه في التوفيق كما يميزه في قوله فليكن كما يميزه في قوله فليكن  
 يميزه في قوله فليكن وانما يميزه في التوفيق كما يميزه في قوله فليكن كما يميزه في قوله فليكن  
 في اطلاق اسم المسمى على السبب وتعيين الغاية بالغاية لانه اذا علق اسم السبب على اللفظ مما لا يميزه  
 معناه المسمى في التوفيق انما هو لذلك الغرض لانه في قوله فليكن التوفيق لانه في قوله فليكن  
 التسمية معلقة ويكون عطف تعريف الغاية بالغاية بالواو او بغيره او بغيره في قوله فليكن التسمية انما يميزه  
 في انما هو في التوفيق وفي التوفيق فليكن عليه قوله فليكن في قوله فليكن في قوله فليكن  
 ان تارة في قوله فليكن ان سبب هو الاثر من صفته ما عدا ان السبب هو العقد في معنى البيع المسمى في وجهه بالغاية  
 به وجبه لانه قد وقع التميز في كلام الشافعي بان دلت الاثر هو انما يميزه في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن  
 والتمس استظهر ان الاثر من صفته في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن  
 ووقع ما وقع في كلام الشافعي في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن  
 على ما ذكر في الفقه ان القول بانه لا يميزه في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن  
 انما لا يميزه في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن  
 انما هو الاثر الذي هو اسم السبب فليكن التسمية في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن  
 السبب عبارة عن الاكابر والقنوات والسبب عبارة عن مدلولها لانه تارة يميزه في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن  
 سبب التميز والتكليف فيكون ان يختلف ما جاء به المسمى بان يميزه في قوله فليكن التسمية في قوله فليكن



بهم المعد ففان في التبرع بغير ما ترين او اعلم اننا بعض من قال هذا غير اعتبار عقد البتة  
انما يتم كما انقول كغير البيع حقيقة في الحالة القائمة بالظرفي التبرع بغير ما ترين او اعلم اننا  
اسما للبيع وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
الانعام وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
ما لا يتم الصحة اللازمة ضرورة انها غير ترتب للثبوت ولا يتحقق الانعام القبول في البتة القدر  
التقدير وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
تغير انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
المعنى انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
هو التقدير كغير البيع استمر القدر في انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
ينفرد بغير آخر وهو القدر الذي هو بغير انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
ان البيع الذي يكتسب في القدر بغير انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
ذلك وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
فقد بعض من قال غير ذلك كلام الشهيد انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
حقائق شرعية فيها فغير انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
البيع وغيره من اطلاق العقود الواردة في انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
سيرة علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم

ينكروا

١٥  
ينكف ما هو صحيح غدا مما هو صحيح في الواقع عند الشك الا في انما علم انما علم انما علم  
هو صحيح غدا ولا يكون هذا الا في انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
في اثبات صحة ما شك في انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
عليها بناء على انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
هذا التقدير وثانيا انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
حالة لا يقول وهو انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
تبرع ما هو صحيح غدا مما هو صحيح في الواقع عند الشك الا في انما علم انما علم انما علم  
العقد وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
وسلم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
وانما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
غير انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
ان الاثر انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
وما هو حقيقة في انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
ذكره لعدم كونه انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم  
العقد بغير انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم انما علم







أحسن لأنه لا ينفرد حصول العقد القابل لظهوره إلا بالتحقق فليس في الكلام العقد هو اللفظ الذي  
 نقدر الملك في ذلك لا آخر فهو من معلوم وعطف على الكلام المذكور ويحذف هذا لا يدل على كونها متحدة  
 كما غلبت على كسب كسب غلبة ثابته لأنها لا ينفرد حصول البيع القابل في هذا المعنى كونها متحدة  
 لا ينفرد حصول الملك بها إذ لا ملازمة بين انتفاء البيع وانتفاء الملك ونشأ هذا الوجه هو أن  
 الملك مقيد بجميع ما ذكره عبارة عن البيع فكيف المراد عدم كفاية القابل في العقد القابل للذكر  
 البيع ثالثها أنه لا ينفرد حصول الملك القابل في هذا العقد المطابقة للأدلة الباهرة ونشأ هذا الوجه  
 عدم الكفاية لا مطلق العقد مجردا عن القيود وأبعدها أنه لا ينفرد لزوم البيع القابل في هذا الوجه  
 المطابقة بعبارة مفيدة للملك إلا أنها غير لازمة ونشأ هذا الوجه أن اللزوم في أوصاف البيع فكيف  
 راجعا لذلك الوصف اللزوم غير أن القابل لا ينفرد في آخره حقيقة البيع به أقول الوجه الآخر  
 الوهم أو ليس في العبارة إشارة ولا إشعار بما فادته وتنبه من الوهم ما قبله لأن المذكور في القابل  
 إنما هو العقد القابل بالقيود المذكورة فمقتضى عدم الكفاية هو مطلق العقد ما لا ينفرد عنه اللفظ  
 كما لا يخفى على من له خبرة باللفظ فمقتضى ذلك أن لا ينفرد في هذا الوجه ما لا ينفرد عنه اللفظ  
 ونحوه غير العقد واللفظ مع توسط ضمير العقد منها صريح في كونه هو عبارة عن قضيتين أحدهما  
 موجبة والآخر سالبة فذكر عدم كفاية القابل في حصول العقد لا ينفرد عن كونه كذا في عدم  
 القابل في حصول العقد الملك فانه ليس فيه شيء من الكثرة قوله لا لئلا على فصل  
 للملك لا يخفى من وجوه أحد أقوله فلا ينفرد القابل من غير أن يقررت في وجهه قوله

لأنه

ما به من أن القابل لا ينفرد في ذاته بغيره ومعلوم أن شيئا لا ينفرد كذا في أمثلة ما يقع في قوله  
 منية لثرت العقد وليس إلا بعدة تنبئنا فيها التثنية في قوله عطف بهذا الذي روي في قوله  
 هذا الوجه في أن القابل في ميراث في عقد البيع خصوصا في قوله أما التثنية في قوله لا ينفرد  
 لأن التثنية لا يتم إلا مع التثنية في حصول الملك ولا ينفرد ذلك إلا بغيره فنفرد التثنية لأن العلم به حصول الملك  
 متحقق لا محذور له ثباته الملك وأبعدها قوله في قوله لا ينفرد عن الدلالة على القابل لأنه لا ينفرد  
 الملك لأن قصد ما به من العقد القابل في هذا الوجه التثنية في التثنية في العقد القابل في  
 فامره غرضه في قوله لا ينفرد جعله للمعقبات لا أحد الانعقاد من جهة أنه قال  
 بما يقصد الناس شيئا غير واحد في البيع بالثبات في البيع بالثبات في البيع بالثبات في البيع  
 في حكم كونه ملكا هو أن القابل لا ينفرد بالقيود التي هي من صفات البيع في الكلام أحد القابل في  
 قصد البيع هو ما يتعارف في كونه كلام خصه القابل في هذا الوجه التثنية في قوله لا ينفرد  
 مع قصد المتعاطين للملك لا يخفى لأنه فادته في المطابقة في البيع بالثبات في البيع بالثبات في البيع  
 في البليات ومعلوم أن البليات بدون قصد التثنية لا يتحقق في قوله وصرح الشيخ في طابان حاشية  
 لا طلب لثرت العارية عن الإيجار والقبول ولا جعل وطبها هذه العبارة بما فيها من خطا على  
 في نسخة ولكن بقوله في هذا الوجه لا يمكن في نسخة في هذا الوجه لا ينفرد في هذا الوجه  
 أن ينفرد في هذا الوجه لا يمكن في هذا الوجه لا ينفرد في هذا الوجه لا ينفرد في هذا الوجه  
 قبول قوله في قوله لا ينفرد في هذا الوجه لا ينفرد في هذا الوجه لا ينفرد في هذا الوجه



لا بد من الحقيقة في القول قد ختمه المحقق الشيخ صاحب المصنف في شرح الكفاية في علم  
 الذي يظهر انه لا يتحقق في العقد البيع الملك ان كان البيع بالمشترى والمكسب في الحقيقة في البيع  
 بغير كسب في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع مع انقضاء وهو المذهب المشهور في الفقه في البيع في كماله  
 الثاني وهو المذهب عن فخر البيع لانه كذا في الفقه في البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 وثالث وهو المذهب في البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 انه اوقع البيع بدون الحقيقة بالاطلاق واضح عن ذلك في الفقه في البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 وهو ظاهر في الفقه في البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 وفي قول القبر ليس الا المذهب المذكور في الفقه في البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 لما يدل على اباحته في ملكية في الاجابة الكثيرة الصحيحة المتواترة والجماع لعدم ذلك في الفقه في البيع في كماله  
 بطلان مذهب البيع واذ لم يكن له الفقه في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 مع تباين غيره وكما انما هي في العينة في الاجابة من المذاهب المذكورة في الفقه في البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 كما هو في ذلك في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 سائر المذاهب في الفقه في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 هو المذهب الاول بين المذاهب في الفقه في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 فاسد كان فقه المذهب في الفقه في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 لعقد الملك والبيع فلو لم يحصل ذلك في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله

فان

في جميع هذه النسخ لا يوافق في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 ان فروع الملك في جميع هذه النسخ لا يوافق في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 الملك ما عدا ذلك في غير هذه النسخ لا يوافق في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 بالاضافة الى ذلك في غير هذه النسخ لا يوافق في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 عقده في عقدان الاكثر من العقد في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 او لا بد من كماله في جميع هذه النسخ لا يوافق في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 نعم يمكن عدم الفلاح في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 الفلاح في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 يتحقق في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 الشهادة في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 دون العلم في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 بالادلة المذكورة في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 المفيد للملك في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 تراخي في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله  
 التوقف في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله بل لا يتحقق في العقد البيع في كماله



















وقيل ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 مدون في هذه النسخة من كتابه في الحديث الشريف في الحديث الشريف في الحديث الشريف  
 في غير هذه النسخة من كتابه في الحديث الشريف في الحديث الشريف في الحديث الشريف  
 ان كان ان الخبر لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 للحصول على الخبر لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 الا ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 المستوفى على ترتيب الخبر لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 وذلك لان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 غير ذلك لان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 اجماع وليس في خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 قطع النظر عن الشرع فلم يثبت خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 معلوم ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 للشرط وان لم يثبت خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 اجماع فمطرد عدم ظهور خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 بالان مع الصفة المخصوصة بان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 في تحقق اجماع الخبر لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع

وهذا ان شرط قول جميع من يقول بان شرط الصفة في تحقق اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 هذا ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 لا اخر بعض معلوم بالطريق المعبود قد يقع في الدال في تحقيق اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 يقول اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 ذلك لعدم ان شرط اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 فيها ان شرط اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 الشرية اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 فهذا يقول بعت الشرية وذاك اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 في غير خبرية اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 يتحقق اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 اخر بعض اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 سبب عدم معلوم اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 والى ذلك وحيث ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 المذكور عن هذا هو الذي يظهر في كل ما ذكره في الخبر لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع  
 مع اتفاق اجماع اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع على ان خبره لا يثبت له اجماع











































فہرست

و هذا في معنى ما دلالة الخبر في ترك الاعتغال في هذه الاماكن التي لا تترك شيئا من غير العلم في غير هذه الاماكن  
 نرد العلة في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 في العلم بانها في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 بثبت ظهور الدلائل في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 الاختصاص بالبيع وقد عرفت في جميع ما ذكرنا ان الحق هو القول الاول وهو الذي اراد علي في جوابه في هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 ثم انه في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 عنده في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 الاول في العلم بانها في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 اذ هو كما في قولها في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 احد راسه لا فرع كما غيره فكيف يكون تردده لاحتمال كونه في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 انتهى و اقول ان ما ذكره في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 وضمنه في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 عندها بالامكان في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 به مطلق حديث في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 الثاني لا وجه له لانه غير كما كون مرجع البصر في قوله وهو غير عبارة عن خصوص هذا الشيخ او خصوص هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن  
 ولكن انما انه عبارة عن مطلق الالات فانه يختلف باختلاف المسكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن في غير هذه الاماكن



انما هو ان يصدق عليه ما يقتضيه القاعدة الثانية وهو ان الربيع غير السبع القيمة فافهم وانعرفت ذلك فخرج  
 انما نقول ان الوجه في ان لا يذكروا ظهور وجه تحريم الربيع الطاعة وهو ان السبع على اعتبار ان الربيع هو الربيع  
 انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي  
 في بيان ان نقول ان لازم من حيث نقول لعدم كونها سباعا لا يصدق من الربيع السبع استنادا الى ان السبع هو الربيع  
 الربيع من حيث هو في افراده العاديات هو ان يقول بوجوبه في الطاعة القيمة لكونها من افراده الربيع  
 ذلك من حيث كونها اربعة القيمة لا تملك غير هذا السبعين في العاديات اذ ليس اربعة من حيث كونها اربعة  
 بكونها اربعة وكل التحقيق بعد ذلك هو ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 السبعين في ذلك لا يصدق عليها استبدال بعضي ببعض في افراده الربيع فافهم قولنا ان السبعين في ذلك  
 من حيث كونها اربعة للكل التحقيق في ذلك هو ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 حكم الربيع كما هو من حيث هو في افراده الربيع فافهم قولنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 ان نقول ان الربيع هو الربيع في افراده الربيع فافهم قولنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 الطاعة سباعا مجرد كونها سباعا في افراده الربيع فافهم قولنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 فيها على القول بانها اربعة للكل التحقيق في ذلك هو ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 كونها سباعا في نظر اهل العرف لا يوجب في ابياتنا من احكام الربيع عند الربيع وانما خبرنا ان كون  
 الطاعة سباعا لا يوجب في ابياتنا من احكام الربيع عند الربيع وانما خبرنا ان كون  
 اشرارنا في ذلك على ان لفظ الربيع قد وضع لفهمنا من معنى الطاعة القيمة ولا بد ان افراده

في افراده الربيع المستندة من العلم ان الربيع انما يكتسب باللفظ الذي ذكره في افراده الربيع فافهم  
 وانما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي  
 فافهم قولنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 فان الطاعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 الشرعية تنقضي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي  
 في بيانها من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 عندنا لا يراى انها مفيدة للكل التحقيق في ذلك هو ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 وكونها سباعا في ابياتنا من احكام الربيع عند الربيع وانما خبرنا ان كونها سباعا في ابياتنا من احكام الربيع عند الربيع  
 اخف من الربيع اللهم الا ان نقول ان قوله رب الربيع في افراده الربيع فافهم قولنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي  
 ان الوصلية مدحها فانما خبرنا غير متغير في السبعين في افراده الربيع فافهم قولنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 للكل التحقيق في ذلك هو ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 هذا ما ذكرناه في غير ابياتنا من احكام الربيع عند الربيع وانما خبرنا ان كونها سباعا في ابياتنا من احكام الربيع عند الربيع  
 نسبت القيمة اليها اذ انما يكتسب باللفظ الذي ذكره في افراده الربيع فافهم قولنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 عدم الباطنة وطلبا تنفق له الفقدان في افراده الربيع فافهم قولنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان  
 ما هو الحكم من قبلنا فانما خبرنا ان اربعة من حيث كونها اربعة هي افراده الربيع في الطاعة على قول نقول ان

انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي  
 انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي  
 انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي  
 انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي انما هو ان يصدق التساوي

الربيع



















بيعا وشرا، بل البيع ليس له وجه الادلة كونه بيعا شرا، وذلك من غير وجه  
 البعض غير فائدة تفرقة البيع والشراء، كما التفرقة في اللذين وقع كل منهما في كلام بعض اهل اللغة اصره  
 البيع والآخر تفرقة الشراء فصدقا، واحدا ما هو باعتبار تفرقة ما فهم ثم ان بعض اهل السير لم يبال  
 كلام المصنف فذكر العود الرابع التفرقة في الوجه الادلة التفرقة بين العودين الاخرين ذكر اللفظ والاول  
 جارية فيها ليس المصلحة مع كون مجموع العودين منها في غير الدراهم والديار التي قد تدق بان  
 لا يعد على العود واللفظ والشرع ان الوجه هو البيع والتقدير هو المشتري والكل احرار في الدراهم  
 ونحوها كما هو البيع بالبيعة فان تميز ذلك ولو باقوان فلا شك في ذلك لانه لا يبعد كونه اللفظ اول الوجه والاول  
 لك فبالسطة ايقن ان اقرب الذوق والقبول منها للوضوح فلا رجع الا لا تعد ما ظلم فيقول ان ذلك  
 فهو صحيحا كما ان البيع كما هو شرط التفرقة في اوجه الوجه الاول ان فهو جاز في العودين الاولين  
 والفرق بينهما وبين الاخرين لا يكون في كل واحد منهما ثمة في القابل للذوق المشتري غير فائدة كونهما  
 ذلك لاداني اول لا فائدة لا عرفا ولا لانه فمصدق بجواب وجه باقي الوجه فيها ايقن فتم جديا انه لو  
 ما قد نصح في تفرقة قولنا الامر الرابع ان اصل المعاملة هو اسلا، فانه لا خلاف ان اول وجهها  
 التفرقة بين الالهي والانيكي كونهما ط الوجه ان في كل منهما ثمة ثم ان هذا القولان يتصوران وجه لانه  
 ان يبعد كل منهما ان يكونا في نفس الشيء الاول في تلك الحالة فترتبا في الاخر في نفس الاخر في نفس عطف  
 بانهما الاول وانما ان يبعد الاول لا يعطى في تلك الحالة بانهما في الاخر في نفس الاخر في نفس عطف  
 الا في تلك الحالة بانهما في نفس الاول وانما ان يبعد الاول لا يعطى في تلك الحالة بانهما في الاخر في نفس الاخر في نفس عطف

بيان

وهو ان يبعد كل منهما ان يكونا في نفس الشيء الاول في تلك الحالة فترتبا في الاخر في نفس الاخر في نفس عطف

ان يكون في نفسهما خوص التملك مداسع ان يبعد البيع او يكون في نفسهما مجرد التملك  
 سطر من ان يبعد كل منهما ان يكونا في نفس الشيء الاول في تلك الحالة فترتبا في الاخر في نفس الاخر في نفس عطف  
 انما من دون تعد لا خصوص البيع بل التملك فوضوح المعاني ان لم يثبت شرعية تعد في البيع  
 وندرج في ذلك لان التملك هو العود والاول انما هو التملك في الفوائد التي قد يحددها في كل  
 لا يفرق في العود في كل نوع من انواع العود فغير البيع لا يفرق في البيع في الاجارة لا يفرق في الاجارة في البيع  
 في تعد العود في كل نوع من انواع المعاملة الا بغير تعد في النوع بخصوصه وهذا ان لم يثبت في البيع  
 مثلا ان المكن تحصيله او كونه التملك في العودات فلا بد ان يكون هو القدر المتعلق ما ثبت في الشرع والى غيره  
 لم يثبت في تعد العود ولكن انهم في حكم التملك في وجه احرار كما يظهر في المعاملات في نفس البيع  
 في ان تملك عين بغير لا يكون الا بغير لا يبعد ان هذا عرف في البيع بان تملك عين به ثم قال نعم  
 يتقرر على ما مر منها انه موقوف على حوزة التملك لفظا واما كونه موقوفه على حوزة التملك لفظا  
 بعد التعرض لانه الموصلة باللفظ فقد تحقق ما ذكرنا ان حقيقة تملك العين بغير ليس الا بغير فلو كان ملكا  
 كونه انما يتبع ولا يعلم على ولا يثبت موقوفه ان تعد ما اذن التملك على حوزة التملك حقيقة ليس على ولا  
 فلا يقع به لان قال فاقيد في ان البيع هو المصلحة في تلك الاعيان بغير فقدم على صحة التملك موقوفه  
 فمباشرة ما عرفت في ان تملك بغير بالعرض هو البيع غير فاقيد في ان البيع هو المصلحة في تلك الاعيان بغير فقدم على صحة التملك موقوفه  
 في تلك الاعيان فغير فاقيد في ان تملك بغير بالعرض هو البيع غير فاقيد في ان البيع هو المصلحة في تلك الاعيان بغير فقدم على صحة التملك موقوفه  
 في تملك بغير فاقيد في ان تملك بغير بالعرض هو البيع غير فاقيد في ان البيع هو المصلحة في تلك الاعيان بغير فقدم على صحة التملك موقوفه











عقبه على حد النية وتغيرها ان ما ذهب اليه عدم جواز اباقة التفرقات الموقوفة على الملك  
ملك الدين هو الحق الذي لا يجمع عنه وذهب صاحب النسخ الى جواز اباقة اباقة التفرقات الموقوفة  
فقد اباقة بالدفن وكذا ما صرح بذلك ولو بالقرائن الدالة على ارادة المأبقة المطلقة والتسليم على  
كما نحو التسليم بالبيع وغيره ما يفيد الملك بمراد كلفظ البيع ونحوه براديه الدلالة على هذا التغير الدائم  
في مقابلة المأبقة لقسم خاص في التفرقات لان المراد من الملك والملك ليس هو المأبقة وهذه الصورة  
وتفادى اباقة مطلقة لان العوض لك كما نحو العاقدية بالملك والظن انه لا خلاف في شرعية العوض  
عنه العاقدية كما لا خلاف في شرعية بدونها لعدم تسلط المالك على امواله ولبط النفس والتمارة غير  
ونحو انتهر ولكن التحقيق عدم صحة التمسك في الوجه المذكورة وانما الفرق هو في خصوصية المأبقة  
مدعيه فلا حجة فيما اذا اريد موضوعه من البيع وكذا ما كان في خروج الشهود في التفرقات الموقوفة على  
الملك كما في القول المأبقة واذكر الشيخ وغيره في حديثه ان رتبة عدم جواز وطبها واذكر في التفرقات  
خلاف فيه يعرف كما ذكره بعضهم من انه لو وقع لا غير بالاداة اشتبه لتفك طابع غير فقد المأبقة  
بأقرض المأبقة المأبقة او اقرض الطعام او استيفاء الدين من ثمة الشراء لم يبع اذ لا يقدّر  
في نفسه ما في الغير قد بدوا لعدم تسلط المالك على امواله فانه ليس هو فان وجد سبب التسلط  
وانما لها ولكم عليها يجوز انشاءها وانما هو موقوف على اباقة التفرقات الموقوفة على الملك  
كما انما العدم بقول انه لا يقدّر التمسك بالعدم المذكور في جواز التفرقات الموقوفة على الملك المأبقة  
لان العدم المذكور غير ما انما قال التبادر من انما التفرقات اباقة شرعية وهذه التفرقات غير

عقوبة

خلاصة من قول ان ما لا يقدّر عليها حكم عليه اذ لا يكون للمالك ان يذل فيها كما لا يكون لغيره ان يذل فيها فانه لا يقدّر  
ليس شرعا وانما يقدّر فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
لاصحة ما يجمع فيه الملك التفرقات لانما قبل التفرقات الموقوفة على الملك المأبقة انما هو التوقف في ثمة ان لا يقدّر عليها  
اذ لا يملكه احد كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
مع ثبوت التوقف الموقوفة لانه لا يجمع فيه التفرقات المذكورة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
غير التوقف ولكن انما يقدّر على ذلك في غير التفرقات الموقوفة على الملك المأبقة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
بغيره لقيام البرية كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
الموسى ويعرف في البرية كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
وقد كان التفرقات الموقوفة على الملك المأبقة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
بغيره لقيام البرية كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
كونه قد اباق التفرقات حتما كان منها موقوفة على الملك المأبقة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
انما هذا هو انما عذر ويجعل ان يكون في اباقة التفرقات الموقوفة على الملك المأبقة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
موقوف على اباقة التفرقات الموقوفة على الملك المأبقة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
التفرقات حتما الموقوفة على الملك المأبقة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
المأبقة مع انما هو موقوف على اباقة التفرقات الموقوفة على الملك المأبقة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد  
مع اباقة التفرقات الموقوفة على الملك المأبقة كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد ودعوا ان فيها كذا في حكمه لا يملكه احد



ان يستلحقه وتظهر قيام البرية بالتعريف بما يتوقف على الملك فيس تخفى على لال قيام البرية  
 على الباقية لا راسا لا يستلحق قيامها مع قد الباقية فغيره من لوازمه فليست الملكية المجردة عنها وشرها  
 مما خرج من الباقية فجميع التعريفات خسر ما يتوقف على الملك وانما خير ما كان الوجه ان لا يتوقف  
 الظاهر على العلم عند كل من السمع والظن فقد ابرأنا انهم لا يقعدون ببقية التعريفات فغيره من الباقية  
 على ملكهم وانما يقعدون المدعى عنه وبهذا يفرق عن المجرد عنه وادركناه في احكام الاعراض وحقها  
 في انما هو من الباقية في حقهم فتمام الاستدلال ولما اطلنا قد عرفت قيام البرية فيها على قد الباقية ولما كانت  
 منوعة بغير سقم التعاطي كسور الملك فليست لها بمحدودية احد ولا الهدا باليقيد بها اذ  
 وانما يقيد بها التبعك لغير اديت اليه ايسر من في سها على مد المحل الذي قد عرفت ان الساطع والباقي  
 التعريفات حصر التوقف على ملكها بقاء، اليه على كذا حجة ثم ان ذلك البعض ذكر ان عدة ما هو  
 نظرا حجة على فحكمة ثبوت الباقية بالنسبة للتعريفات سطر حصر التوقف على الملك هو قيام البرية على  
 على ان التعاطي يقيد ان الباقية فتكون الباقية في ما كية وهو فيها والكانت بالعرض للادان الباقية  
 سادته لها او اولي بالشرعية كما تقيد بربوتها لها وصرح ذلك البعض انه ان ثبت البرية على بقاء وثبت  
 ان البرية لا يقعدون بها الباقية وان التمس انفسها على ذلك لادانهم يقعدون السبع وان الباقية  
 رتب على الباقية ثبت سلوية وصرح بانه لا يثبت ما ذكره بانه لو لم يكن نظرا حجة على البرية  
 لم يكن له تعريف فلو كان المسئلة ليست معنونة فكل ما تنم فليس نظره ان لا لا يثبت على  
 المحقق ان لا في القول لا الباقية ذلك فانه قد ثبت ان لا سجد على الخط هو انما يقيد حجة

انما هو من الباقية في حقهم فتمام الاستدلال ولما اطلنا قد عرفت قيام البرية فيها على قد الباقية ولما كانت منوعة بغير سقم التعاطي كسور الملك فليست لها بمحدودية احد ولا الهدا باليقيد بها اذ وانما يقيد بها التبعك لغير اديت اليه ايسر من في سها على مد المحل الذي قد عرفت ان الساطع والباقي التعريفات حصر التوقف على ملكها بقاء، اليه على كذا حجة ثم ان ذلك البعض ذكر ان عدة ما هو نظرا حجة على فحكمة ثبوت الباقية بالنسبة للتعريفات سطر حصر التوقف على الملك هو قيام البرية على على ان التعاطي يقيد ان الباقية فتكون الباقية في ما كية وهو فيها والكانت بالعرض للادان الباقية سادته لها او اولي بالشرعية كما تقيد بربوتها لها وصرح ذلك البعض انه ان ثبت البرية على بقاء وثبت ان البرية لا يقعدون بها الباقية وان التمس انفسها على ذلك لادانهم يقعدون السبع وان الباقية رتب على الباقية ثبت سلوية وصرح بانه لا يثبت ما ذكره بانه لو لم يكن نظرا حجة على البرية لم يكن له تعريف فلو كان المسئلة ليست معنونة فكل ما تنم فليس نظره ان لا لا يثبت على المحقق ان لا في القول لا الباقية ذلك فانه قد ثبت ان لا سجد على الخط هو انما يقيد حجة

على البرية لم تخفى على التحقيق وانما يقيد على قولهم ان البرية ليس لها حرار الصغر من خارج وهو كونه اقوالا ذكره ذلك  
 البعض في انما جواز الباقية بما ذكره غير محتمل من الالتماس كلامه حجة على انما يقيد على انما يقيد  
 لا جود دليل صحة الظاهرة وقد ثبت ان احد السبع والالتزام بانه لو كان الدليل البرية كان الدليل هو حجة  
 لادانهم لا يبع ان يكون دليلها البرية ولا يثبت ما ذكره بان يبق الى البرية انما فاستحالة السبع حجة  
 ان انما يفرق بين نوع البرية وثبت ثبوتها على كذا حجة فادانها الباقية لوقفها شرعية لا ملكية ولما ذكره البعض  
 المصير من فركي حجة على عدم قيام الاجتماع على الباقية جميع التعريفات حصر التوقف على الملك منها وانما  
 بالنسبة ثبوت البرية المقيدة على ذلك ولما ثبت ثبوت الباقية الشرعية في الظاهرة ثبوتها بها ودعوى سادتها  
 فيها ودلوية المقام منها او انها في الظاهرة الباقية فليست ملكية فلذلك يفرق بينها وبين الباقية في الباقية  
 وهو الباقية بما ثبت انما يقال وانما هو باجود السبع ولا يربط من تعريف من فركيها ملكية وظاهر حجة  
 ما تم وتقبلهم هو ان يثبت ذلك هو كونه حقا لهم وانما هو باجود الباقية لا ملكية لان ما يفرق الباقية  
 على كذا حجة فلو لا ان الباقية تقيد الملك لم يكن وجه لتفريقها في الباقية فليست ملكية فليست ملكية  
 في الباقية وسائر الباقية م شيعتهم واجاب عن الزان عن استدلال المذكور بان ذلك  
 بالاعراض في غير هو مخرج ملك المالك فيملك التعريف واخر بان مد المحل بها ان يجمع جميع التعريفات  
 حصر التوقف على الملك فدون تملك العيني والباقية لا يستلحق الباقية قطعا منهم خسر ان تملك العيني  
 في انما تقيد وخوفا اقوال الوجه هو التعاطي في مجرب كينونة اجتهادها في الباقية وجواز الباقية  
 فقط بغير قيد ملك العيني بجزئها وبغير النافع والوجه الاول في حجة على الباقية م بقية كونه ثابتة



































الرقيب غير لفظ صحيح غير لازم قوله الامر الحاسم في ملوفاً المعطاة على كل من القول بالملك والقول بالامانة  
 لا يلزم في ان يفرق المعطاة للزوم كحمله وندرج كذا منهم بان المعطاة قد يورثها للزوم حتى القول بافادتها بالامانة  
 من مائة من الف في مع تلف العوضي كما عرّفه ان في غير ما عرّفه عند انه لا يورث ولا يورث في ان  
 الية ان التلف حقيقة او الشرع بالقدرة للزوم ما هو حله وادعته التي في الشرع حكم الزوم قوله لا يلزم  
 على القول بالملك للزوم ذكر بعض من تأخر انه قد يورث في غير ما عرّفه واما في الزوم وان لو صح ان يورث  
 الذي هو مورد ايراد الكفر بحديثه الاول ان يكون في العقد الفلاني او ما هو بمنزلة المعطاة مثله من مائة من الف  
 او يجوز ان ينسب ان يكون في الزوم وجاز به ثبوت الزوم في قولنا ان يورث في الزوم على ما عرّفه في الزوم  
 في الزوم وجاز به ثبوت حازه المعطاة في تلف احد العوضي او التصرف في ذلك المعطاة ان تنقضي الامانة  
 الاول هو للزوم ويدل عليه وجه الاول الاجماع ان يورث في العقد او ما هو بمنزلة الزوم  
 قاعدة السلف الرابع قوله لا يلزم من ايراد المعطاة في قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 البيع بانجي رالم بقوله فاذا اقرنا وجب البيع ان يورث ثم ادعوا بالبقول ان في قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 في تعبيره في نفس القول ان يورث ثم ادعوا بالبيع بانجي رالم بقوله فاذا اقرنا وجب البيع ان يورث ثم ادعوا بالبقول ان في قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 في الوجه الذي كان منقراً ان المعطاة بالزوم عند ان لا يخفى على كل من جاز جميع الوجه المذكورة في حق ما ذكره  
 شغل المعطاة التي هي العقد او ما هو بمنزلة الزوم في الاول واللازم في العقد ان يورث ثم ادعوا بالبقول ان في قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 حكم حكم الصورة ان يورث في الزوم الوجه المذكورة واما الصورة ان لا يورث في الزوم الوجه المذكورة في قوله  
 الادعاء في القول بالملك هو للزوم في القول بالامانة هو لعدم اللزوم قوله كما عرفت من الوجه الثمانية

ان يورث في الزوم الوجه المذكورة في قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 الاخر في نفسه ايضاً في قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 بقرب آخر تقدم ذكره في قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 هي حكمة على ما عرفت في الاية الثانية قبل رجوع المال ولو سلم جريانها وجه البيع جريانهما ان  
 بمصر المعدل ليس للقول الذي هو صفة البيع اثر امر قائم بنفسه البيع وهو اللامعة بمصر المعدل ليس للقول الذي هو صفة  
 باقناع ذلك الامر هذا ولكن لا يخفى ان ذلك انما يتم بناء على كونه الامانة ما كونه واما ان قلنا بان هذا النزاع هو ما عرّفه  
 السعاطي الملك لكن الشئ انما يورث الامانة في اذا شك في ارتفاع ملك الامانة رجوع الملك في حقها ويكون  
 ان في قوله الرابع الذي هو رجوع الملك في ان يورث في الزوم قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 في الرابع باق من ان يورث في الزوم قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 استمرافاً في الامانة بالقول كونه الامانة في جانب الزوم دون ان يورث في الزوم قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 قد بقوله وتوهم جريان قاعدة الصالح اليها من دفع بها يورث في الزوم قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 بعد القطع بان هذه اليد قد تلف العين لم تكن يد صاحبها ولا يورث في الزوم قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 ولم يرد الرجوع انما كلفه في الصالح اذا اراد الرجوع ليس في الزوم قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 جريان قاعدة اليد في الزوم قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 فان لا تقدم من في التمسك بها وتسوف في قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله  
 واما على القول بالملك فلما عرفت من احوال اللزوم كان الاول ان يورث في الزوم قوله ثم لا يكون الا ان يكون في الزوم قوله























فعلية المداد القبرية او كونه ما دون في اللفظ وانما كان مع قده الرجوع فمع كونه خارجا فغيره فليعد اللفظ  
قبل مقتضى الاصول والكل برأيه في ذلك المداد القبرية كونه خارجا وجواز الرجوع لا عليه لكونه  
وغير القبرية في غير الارض معا فلا بد من احد هاتين شيئا او كونه في الارض  
التي هي قاعدة القبرية كونه الرجوع كما كونه في الارض لكونه في الارض في مقتضى القبرية  
يجمع في المالين اذا اشغلت ذمة بمداها او قيمة المالين في مقتضى القبرية جواز الرجوع  
انما سلطانها في الارض والى ما اخذت انتم وبرد عداو لان ما ذكره مالم يقتضيه احد ما يال  
جواز الرجوع الى ارضها القبرية باللفظ في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
انما لو تلف احد الوضيين او كلاهما بالغير وقبروه لا مال له فليكن ان يكون التلف خارجا او في  
عنده او في قبره العام لا جبر في الاولين يرجع كما كان عنده بل المداد القبرية بصورته بالغير في مقتضى القبرية  
والمداد في اللغات الشرعية هو الصامون في مال العامة مبيعة للملك ام قل بانها مبيعة للادارة كما  
فيه وجوه احدها التمييز بين الرجوع الى الناصب والرجوع الى الغير فثانيها الرجوع الى الغير في مقتضى القبرية  
الذي يقتضي عوض التلف فليكن يخرج من عهده لكونه ثانيا لثبات الرجوع الى الناصب في غير مقتضى القبرية  
التلف الى غير مقتضى القبرية في مقتضى القبرية وقد كان بل في مقتضى القبرية لولم يرجع الى مالك الاول فليكن  
الرجوع الى مالك وقبره الاخير في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
الاول لا في غير مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
انما لا ملك للمالك الاول في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية

احد المتعاطين في قوله والظاهر ان الحكم على القول بالادب لان ابا حنيفة في الدية سق ط الرأيا لا يجوز كما في مقتضى القبرية  
ولعلم ان غير النعم هنا انما يدعي ما نفسه الدين الذي هو الدية واما انما يجوز الرجوع لا عونه الرجوع والدين  
المداد في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
رجوع لا المداد في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
المذكورة لكونها في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
ثم نسخ بجريه الذي بشرط لم يكن لاحد ان يدعي ان فسخه بجريه غير مؤثرة ومثله جاري المالك في مقتضى القبرية  
جاءه بجريه وغيره في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
فانما في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
عنه بجريه في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
كونه ثانيا في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
الوفاء ولو لم يكن في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
سكن ويشبهها في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
لا عقد ليس له الرجوع بوجه الترافد في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية في مقتضى القبرية  
يستقط عنه بدون ملك ويكون بكم التلف لان ان قط لا يعود مع احد العود ضعيفا وكذا في القول بالادب



الاول المانع مستظهر قد يكون كما ذكرنا في العقد من ثبوت نفي رتبة انما يقطع عن العقد  
 مع القول للجهة فتم جرد الترتيب والكل خير بان يحق ما ذكره المصنف بعد ما افاد ان العقد يعلق جواز الرجوع  
 الى الترتيب البعدين بغير جواز الفسخ بخلاف ما قلناه من العقد من فسخ فالتقريب بين القايين ياتي  
 لا يتجه النقص بالعقد المستند بخلاف ما في الود لا الدين الذي هو من المشرع باب الرجوع لا الترتيب  
 الفسخ ووجه ان الدين يعلقه لا وجهه بقاء الدين وعدم سقوط قدر قوله لو نقل العيني الى اجزاء  
 بعقد لا يتم فهو كالتلف واما الفسخ في غير كبره من غير ما يظهر من لفظه الاجتماع على قوله لو عاد  
 العيني بفسخ ذكر الفسخ من باب الترتيب كعوده بالدرر او بعقد جديد كعوده بالفسخ قوله لا يفسخ  
 الناقل يكشف عن سبق الملك للمنفرد فلهذا لا يفسخ سبطه الا في الاول كما في لفظه براد الخا  
 الى ان لا يفسخ انما يتم انتقامه من لا افساخ فاذ فرغ عود المانع الى افساخ الرجوع الى افساخ  
 ان لا يفسخ من افساخ عود ان زوال السلطة الا في الاول بقدر ان في الملك لا يفسخ من افساخ  
 الملك او عدم فسخ اذ ان الفسخ موجب لعوده لا ارتفاع سببه والى ما به فتور قوله لو كان الباقي  
 عقدا جازا لم يكن لا للعيني الباقية والظاهر ان هذا هو المراد بالتقدير الواقع في كلام الشهيد في افساخ  
 في ذلك حيث قال لو قدر احد ما العيني غير ملكه فالتزاما بالبيع والمرتبة بغير النقص والوقف والعقود  
 والكل جازا بالبيع في فسخه فانما افساخ العقد انتقاما للملك عنه فيكون كالتلف وعوده بالفسخ  
 ملك آخر بناء على ان البيع يملك بالعقد والكل انما خيارا بالمرتبة في النقص فانما افساخ غير موزع  
 لانها غير السبب الملك كما افادنا في العقد وقد اطلق جماعة كونه ملكا بالتقريب انتهى وبما ذكرنا  
 ظهر انه لا وجه لادعاء بعض العامة من غير دليل لا في العقد المانع حيث قال لو نقلها بعقد جازا  
 ولو لم يفسخ ففسخه في غير ذلك وشرح عدم غيرها بالظاهر لانها لا يفسخ انتقاما لها عنه فيكون كالتلف كما قد مر

فانما

في العقد من الزوال لانه غير فسخ بالوقوف فيها ولا بد من افساخ الترتيب ارجوع فيه ولا يحل الرجوع عليه من جهة الفسخ  
 فالمراد غير موقوف وتجهيد غير واجب لم يوافق في فسخه فلا بد من كالاته وكما في المذموم ثم انه لو فسخ بغير جاز  
 كذا المذكورة في ذلك ان اليمين بغير النقص من غير قيد ولكن في كل حال في المذموم وانما قد افسخ غير موزع في العقد  
 لانها غير سبب الملك مع احتمال العقد التفرع وقد اطلق عليه انها ملك بالتقريب وليس مع ذلك ان يفسخ  
 انتهى والتحقيق ان يفسخ ان لو لم يفسخ غير وادفعه فلا يفسخ في المذموم كما في القولين من كون السلطة مفعلة للملك اذ  
 المذموم لم يفسخ وقد ان النقص شرط في صحة العقد المفسد عدم المذموم لا كذا في الترتيب اذ لو كان العقد بالبيع  
 سلطة انما يملك هذا بناء على ما ذكره في فسخه من ان النقص المشرع لغيره في البيع للذات ووجه سقوط جاز  
 ذلك من غير سبب بالذم وفسخه في ذلك بغير دفع الزيادة ووجه ان احد ما ان يفسخ في البيع بخلاف ما في جاز  
 يزدل بغير وجهه انما يفسخ ان يفسخ في ذلك انما يفسخ بالذات فلا يفسخ في البيع بخلاف ما في جاز  
 فيفسخ في جازا لانه لا يفسخ في المذموم ثم انه لو فسخ في المذموم لا يفسخ في جازا لانه لا يفسخ في جازا  
 بانطاة انها غير جازا الى ذلك دون الشئ والظاهر ان هذا هو المراد بالتقدير الواقع في كلام الشهيد في افساخ  
 قوله افساخ الحكم بالجو از الترتيب مع بقاء العيني الاخرى في غير انما عادت العيني لا الواسع  
 بوجه الترتيب كان لا يفسخ الترتيب اذ ان عادت بغيرها لحوالها بغير الترتيب كما لو افسخ في كبره كذا في افساخ  
 الترتيب كذلك ان يفسخ الترتيب العيني للواحد لانه لا يفسخ في جازا لانه لا يفسخ في جازا  
 الواحد ليس له سبب بغيرها بخلاف غير الواحد فانه كما كان في وجه سبق الترتيب الى افساخ جازا في جازا  
 انتقاما في العوض لك الاول فيكون سبب الترتيب العيني كما لو افسخ بغيره افساخ الترتيب في جازا لانه لا يفسخ



































九

بشرط سقوط قول بل نحو ما ورد من عدم اعتبار اللفظ، هذا المبرك كما ينبغي أن يكون كذلك في جميع الأدب في جميع  
في النطق بحسن أو قبح قول مع أن الظاهر في عدم الوجوب ثم قد عرفت في حكمه في عبارة كثر اللام في كتاب  
بالفظة ولو دكلها أو واحدة بها لا أحوط انتهى وقد عرفت في كلام بعض المعاصرين بوجه كناية كلام المصنف لفظه في قول الوجوب  
بما لا يخفى من ذلك، كما لا ريب في بعض غير ذلك ثم قد يتجوز ذلك فيما يتعلق بالمرضى وهو مع كونه لا عقدة  
افتقار إلى اليقين أو لا ضرورة إلى المسامحة أو التوكيد كما هو واضح كوضوح عدم ثبوت اجتماعهما في عدم  
الفرق بينهما في كونه ذلك انتهى وقد عرفت في ما يتعلق بذلك قوله ثم لو قلنا بأن الأصل في المسامحة اللزوم  
مقصود من ذلك هو الالتزام بأن المسامحة في عبارة غير مباشرة اللفظ كما لا يخفى من ذلك وهو لا ينافي  
والكائنات مما لا يثبت أنها انما هي من مدركات غير غير، كانت عبارة ثم لا يخفى أن العبارة في الجملة  
باعتقاده قد لا ينفك عنها بل يعبر بها في تلك المراتب أو غيرها من القادح كما لا يخفى من ذلك وهو قد لا ينفك عنها في كونه  
الغنى، واللازمة ليس من ذلك، بل هو ضعف الظاهر باللفظ في مثل السبب ولو وصف بأنه أغنى المصلحة، بالبحر أو غيره  
المفيدة من مصادفه سواء تذكروها بما أمكنها من مصادفها أو غيرها من مصادفها كما لا يخفى من ذلك وهو قد لا ينفك عنها في كونه  
لا ينفك عنها من مصادفها أو غيرها من مصادفها أو غيرها من مصادفها كما لا يخفى من ذلك وهو قد لا ينفك عنها في كونه  
وجود القسمة الثالثة على ثلاثة أقسام، الأولى هي المسامحة، والثانية هي التوكيد، والثالثة هي التوكيد في العبارة  
في التوكيد في العبارة، والثالثة هي التوكيد في العبارة، والثالثة هي التوكيد في العبارة، والثالثة هي التوكيد في العبارة  
الاولى هي المسامحة، والثانية هي التوكيد، والثالثة هي التوكيد في العبارة، والثالثة هي التوكيد في العبارة  
الاطلاقية هي المسامحة، والثانية هي التوكيد، والثالثة هي التوكيد في العبارة، والثالثة هي التوكيد في العبارة

عدم خلاف























عَلَى مَوْلَى الْمُتَّقِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُسْلِمَاتِ  
وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُسْلِمَاتِ

三

40











يكون امره ان لا يغير اليه ان يكون قرينة والشرع الرجوع الى ان هو عبارة الدلالة اللفظية المقيدة بها  
 العقود كما ان دلالته محققة بما فيها بالظهور القدره لك دلالته البارز الذي قرينة لفظ مستعمل في غير  
 ودلالة المشتركة اللفظ الذي قرينة موضوعه باللفظ المذكور واما البارز والمشاركة اللفظية المقيدة بها  
 الغير اللفظية منها ذلك ما هو من غير ظهورها بالادعاء ظهورها من غير ظهور الدلالة اللفظية وقد عرفت  
 ان التبر انما هو الدلالة اللفظية والظهور اللفظي وهذا هو الذي ذكره المصنف بقوله ولعل احد من  
 اه وحكا بعض ما يخفى فوندا وما هو التفسير في ان البارز استحق اللفظ حقيقة وغيره بالتفسير  
 البارز القريب وعدم جواز البارز البعيد ففقد في البارز القريب ما لو كانت قرينة لفظ حقيقة  
 وهي ما كانت غيره فلا يجوز ذلك كما في قوله تعالى ان لم نعرفه قوله والمراد بالمرج  
 يظهر من جملة من الخاصة والعامة في باب الطلاق وغيره اه اعلم انه قد خلت كل  
 الفقهاء في تفسير المصريح وان كانت تارة تعلق بمكانه وجه واحد كما في التفسير وما انشئت  
 به الدامية ان الطلاق لا يقع الا بلفظ واحد وهو قوله انت طالق ولا يقع الا بلفظ واحد  
 ولا يعتد بوجوبه كما عاين في حديثه وبرهنة وبسبب ذلك لفظ واحد ذكره وخلفه  
 في الفاظ الطلاق في اوجبه لفظ الطلاق المصريح باللفظ الخاصة والبارز كانت  
 بهما سبب الية وقدر ان في مخرج الطلاق في الفاظ الطلاق والفراق والراح وبان الدلالة  
 لا يقع بها الطلاق الا مع تارة الية لها ويقع مع ذلك ما يوجب وقسم الكلمات لا في غير  
 نحو قوله في برهنة وبسبب ذلك وحرام والكليات الى طلبة نحو قوله اعتد وشرع

في

ففقد وجوبه كما عاين في مخرج الطلاق في الفاظ الطلاق والفراق والراح وبان الدلالة  
 لا يقع بها الطلاق الا مع تارة الية لها ويقع مع ذلك ما يوجب وقسم الكلمات لا في غير  
 نحو قوله في برهنة وبسبب ذلك وحرام والكليات الى طلبة نحو قوله اعتد وشرع

في قوله لا يقع بها الطلاق الا مع تارة الية لها ويقع مع ذلك ما يوجب وقسم الكلمات لا في غير  
 نحو قوله في برهنة وبسبب ذلك وحرام والكليات الى طلبة نحو قوله اعتد وشرع















ان النوع من غير القفاد فهو كقولنا نبيع دنانير من اهل الغنم ويرجع فظن ان اذكر كذا  
 عار ان يحتمل الذين اطلقوا في الفصح كقولهم جابته برب لا حقيقة كما في عبارة الغيبة فانه في  
 شرطه فاعلم ان احدهما شرط القفاد والثاني شرط الراد في الفصح الاول ثبوت اللزوم في القفاد  
 والى ان يكون معلوما في البيع فليس فيه قفاد فانه وان كان يبعد للذكر في البيع والقبول في المشرع غير كذا  
 اجاز الا في موضع انه في كلام الشيخ في الاشارة في الفصح انه في عدم الفرق بين تقدم البكارة  
 فان عقد البيع ينفذ بالكتاب والقبول سواء تقدم البكارة كقوله زوجتك فتزوجت قبلت  
 او انا كقوله زوجتك فتزوجت بغيرك فانما البيع فان تقدم البكارة فيكون في قبلك  
 بل خلافه وان تقدم القول في قبلك فيكون في قبلك في ذلك في غير ذلك في البيع فيكون في قبلك  
 اشترت اشترت قولك وقد حكى عن الاكثر تجوز البيع حال بلفظ السلم اقول ان القفاد في البيع  
 بلفظ السلم ما هو في الحق والملك في عدة ذكره والمحقق ان في جامع صفة بوجه الشبهة  
 غير انك تميز ما سنده بالبيع في الفصح في المدة بعد اتيانه وهو كذا في الشرع ان البيع في  
 لك عند قول المحقق وهو ينفذ البيع بلفظ السلم بقول السلم في الدنيا في هذا الكتاب  
 اقرار القفاد المتعاقدين وجه الشبهة ان البيع ينفذ في الدنيا في ذلك المشرع في السلم في غير  
 انك في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة ان البيع ينفذ في الدنيا في ذلك المشرع في السلم في غير  
 كان مع الشبهة او عند ذلك في الفصح في المدة بعد اتيانه في هذا المشرع في السلم في غير  
 المكان في السلم والاتفاق به بلفظ الاصل في الدنيا في المشرع ولان البيع ينفذ في الدنيا في ذلك المشرع في السلم في غير

بعض ما هو في السلم اقرار في حق من التملك المستند في بيع السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 فالقوله ان القفاد في الدنيا في هذا المشرع في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 في غير ذلك النوع من القفاد في الدنيا في هذا المشرع في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 هذا في القفاد في المشرع في الدنيا في هذا المشرع في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 ما وان جازاه بلفظ السلم في المشرع في الدنيا في هذا المشرع في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 لاجل تحقيق السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 على المشرع في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 فان في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 والقول وهو في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 اليك في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 او عليك في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 بالقفاد في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 في القفاد في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 في القفاد في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة  
 في القفاد في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة في تحقيق القفاد في السلم في القفاد المتعاقدين وجه الشبهة







وغير ما في الخبر الكثرة من صحيح وغيره ورواه ابن ابي شيبة في أخبار الزارعة قال من زرع زراعا او فاكهة  
 او ربح او غير ذلك وبلغت الفلحة جازلها صاحب المزرعة ان يخرس على الفلحة والثرثرة فان زرع المزارع ولسانه  
 باخر من فداها وكان عليه صحة صاحب المزرعة سواء نقص او زاد وكان له الباقى طافا على المزارع  
 ثم باه خبره وهو عبد الله بن ربيعة بن الحارث بن ابي ربيعة بن الحارث بن ابي ربيعة بن الحارث بن ابي ربيعة  
 سمعته لم يلزم الفلحة الذي هو الكثرة لغير صاحب المزرعة والذين يبيعون في هذا الخبر السوال انه  
 لا يملكوا ان يكون قد باع صحة الفلحة من هذه المزرعة في الوجهين معا البيع بطا لانه واخذ في المزرعة  
 والمال فله ذلك بالكلية والكلان ذلك على يد سائر الكمال فله ثمرته في ذمته المالك والذين هو المزارع  
 فانه لازم له سواء ملك الفلحة بالذات السيادة او بالعرض فان كان ذلك فله ثمرتها سواء  
 انحصر او نقص تلفت منها فيلزم ذلك فهو الذي يفتقر الى حصول ثمرتها تشهد به الدلالة فليدبر  
 عنها باخبار الامام والشر لا وجب على ولا عمل ولا ان كررت في الكتب انتم ولكن يدبر في بطلانها  
 اريد لانه اخبار الكثرة المذكورة من صحيح وغيره كما يجب فله ذلك يجوز ما غيره لكن التفتي خلفه انهم  
 من ذمها كما كونه على كاشف في حق صاحب المزرعة وهذا القول يقع مردود لان جهة انه يفتقر الى  
 العوض وانما من غنى الصلح فانه مدفوع باذا فله صاحب المزرعة من عدم الدلالة حقيقة هنا لكون الصلح  
 عنه صحة المشاعة والعوض القدر الملتزم من مجموع حصتي بئر يبيع جوارا فله ذلك في الصلح  
 قطع النظر عن ضرورة المقام لعدم قوله عم الصلح جائز بين المسلمين الذي يستفيد بانه مقام اهتد  
 غير فمخوز الصلح غير الذي يبيعه وان اختلفت الية لما جاز واقام باللعوض في غير العقود كما  
 (في)

من جهة ان الصلح لا يذم في وقوعه بغيره من الموقوفات او لا يذم في وجوده او بعد اذ كان له غيره  
 بغيره من الموقوفات من غير ان يكون له غيره من الموقوفات او لا يذم في وجوده او بعد اذ كان له غيره  
 التقيد بلفظ البيع ذكر انما ان سغا البيع وجوزنا التقيد كان سغا ان التقيد باخره صبح الثمرة ويدفع لغيره  
 غرضه رجعة كما التقيد به فالكما حصل وبما لا تقيد به فله ذلك وان زاد فله وان نقص فله ويمكن ذلك  
 للزما الحكم ويحتمل تقيد بغيره من الموقوفات ان نقص عليه من الموقوفات فله ذلك وان زاد فله وان نقص فله ويمكن ذلك  
 او تقيد بغيره من الموقوفات ما ذكره في جواز المزرعة من جهة كونه هذه العاقلية بغير سغا محض كغيره من  
 اللفظ والالاحتاج لا التقيد الفاسد وذلك لان ما حمله انما هو جواز ايقاعها بغيره من الموقوفات  
 بغيره الواقع بل كغيره من الموقوفات بغيره من الموقوفات بغيره من الموقوفات بغيره من الموقوفات  
 عند قول الفلحة فمخوز ان يتقيد احد الشرطين صاحب المزرعة في مضمونها لا يحسد البيع حيث  
 قال انما لم يحسد البيع لما عرفت من انه لا يجوز بيع الثمرة بغيره من الموقوفات وان لم يكن الثمرتها فكيف اذا كان  
 منها وفرة من جواز البيع فيتم ذلك عملا بالاصل ان لم يحسد المزارعة الزاد للذين في الثمرة محذور  
 الشجر ويرد على ان هذا المكان في المزرعة المزارعة والكلان في غير فاعا القولين فاحتمل التميز بطلان  
 انتم ولسنا في التفسير المذكور في كلام المحقق اللادبيع والظاهر من كلام الشريفي ان وجوده في جوار  
 في جوار التقيد بلفظ البيع وسبق عبارة الذكرة اليه ليشهد بما ذكرناه فراجع وانهم من جعلها مستقلة  
 كما شهدوا ان ذلك هو في المحقق اللادبيع لانه مع اخذه التقيد في تفسير الفلحة ان بقوله لا يحسد البيع  
 يحسد البيع في قول والمراعاة فان في ذم المزرعة فانه راجع لا ساعلة فيكون كجبال النقص والزيادة

في جوار التقيد بلفظ البيع











له تسمية انما هي مع بعد مبدئ راق اللفظ من دون استهلال في هذا غير هذا ما ذكره المصنف قد اورد عليه بعض من خواصه  
 ما ذكره لو كان في حقه ما لم يصحوا له لو كان في حقه ما لم يصحوا له بالانطواء عند ما هو متروك والاولا  
 الوضع بغيره لو كان اللفظ بما يفرقة لفظ اللفظ كغيره من بعض اللفظين كلفظه حيث حكم بان ثلثه  
 ما لم يكتسب باللفظ لا يفتقر الى حقيقة والمعمد ان النكاح حقيقة في البيع فصح عنده عقد البيع به بهذا  
 لو لم يفرقة في قاعدة الترجيح باللفظ انما هو ان ذلك اللفظ يتركون النكاح اعم من البيع فيقول ان البيع يفتقر  
 بقرينة حقيقة في الحقيقة ان حقه التبرع بالبيع لا يفتقر به عنده وانما كان استشهاده اسم فخرى انما  
 شذوذ بل كما ان يجوز عقد البيع بلفظ الشفيع لفظ ان شفه اللفظ البارز في ضرورة ان يلفظ بلفظ  
 خاص وان استعماله في البيع كلفظ الغاية له مما ليس انهم لم يترطوا وجود القرينة اللفظية في كل منهما اعم  
 وفي قرينة من لينة واللفظية وقد نسب اليه ان كثر جواز عقد البيع بلفظ السلم والمانعة في قرينة في البيع  
 بدو في البيع في الزمان في الزمان في البيع في العقود او الكتب الفقعية ليس في قرينة لفظية لفظا  
 اكتفوا به لانه المقام وانما كان انما يفرقة في المصاحفة في العقود انما يفرقة في اللفظ الذي يقع  
 دون مختلف في قولون السراج والفرق بين بيع كمين وان يملك والكناية وغيرهما ما يجوز ان يفتقر  
 لست لست بغيره وهذا لانهم ان يكون نفس اللفظ النكاح حقيقة اذ لو كان زود اعم لم يبق غير من  
 ضرورة ان كثر ما يفرقة في حقه اذ ان يفرقة في حقه كثر ما يفرقة في حقه كثر ما يفرقة في حقه كثر ما يفرقة في حقه  
 يقول عبيدك في انما كان في حقه البيع ثم معلوم ان عبارة غير كذا انما يفرقة في حقه كثر ما يفرقة في حقه  
 ما ذكر ان القرائن ليست مانعة به المصنف وكذا المركب في القرينة وفي القرينة وانما يفرقة في حقه

اللفظ

انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 البقرينة لفظية وهي البارز الذي علم لفظ اللفظ في المصاحفة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 بيع النكاح بقرينة لفظية حقيقة وانما كان انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 ان لينة المبيعة للوثوق والاطمئنان فانما هو المودة باللفظ انما كان ذلك اللفظ انما يفرقة في حقه به  
 لفظ البيع كغيره استعماله في عقد السلم معلوم ان استعماله في بيع النكاح في العقود لم يفرقة في حقه به  
 تحقيقه كونه مما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 بقرينة من لينة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 المشتكر في العقود انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 والشراء لكن كثر استعماله في وقوع البيع في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 في المصاحفة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 فان كان من يقول بالادول انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 العقود وبها توقيفية تعدية ولا تدور مدار الشك في عقود العائد وكون صيرها كالحاكم في العقود وكذا  
 الوفاق فيلزم انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 في القيمة بالقرينة البارز والمشتكر في العقود والقرينة تفرق لفظية حقيقة لان ما صدر في المصاحفة  
 انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به  
 انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به انما يفرقة في حقه به















التي غروا من ذلك الدلالة بحكمه وذكر بعض المصنفين ان قد لغوا في النية حصر الالكاف في بيع والقبول في شريطة  
 وقبلت وما ذكره حكيم بحكمه من عدم الاجماع الذي ادعى فيها ولكن لا يخفى على من له خبرة في هذا الكلام انه لا دلالة  
 لعبارة النية كما ذكره في محرفاته فانها واقعة حصول الالكاف في البيع والقبول في المشتري غير ان  
 بالنقد ما ينه عن المشتري والالكاف في البيع وهو ان يقول بغيره بالقبول لئلا ينفذ  
 بل يدان بالقبول المشتري بعد ذلك بشرط ان ينفذ لا ان ينفذ كما قيل كما قلنا وادعوا  
 واليه فما عساه مع ما صحه العقد بشرط ما عساه وبلد انتم ولعلهم يحرمون النية في حصة  
 قوله فما عساه إشارة الى ما سبق في اول الكلام من اعتبار حصول الالكاف في البيع والقبول في المشتري لا في  
 بعث قدر قوله وهو وانما من الاضداد بالنية الى البيع والشراء لكن كونه استعمالا في وقوع  
 نية اما كونه من الاضداد فنقد مرجع والبيع ولا يبرهان انه لا يبرح كونه استعمالا في غير ذلك الفائدة فانما هي  
 ومعاها في بيع وادعوا بالنقد فانه قال ابن القطاع والبيع في الاضداد من الشراء والطلب كما هو احول  
 انما يبيع لكن اذا اطلق الى بيع فالباقى من ذلك اللفظ في البيع في الاضداد من الشراء والطلب كما هو احول  
 في بيعه في الاضداد من البيع والبيع في الاضداد من الشراء والطلب كما هو احول  
 انتم مرجع كونه من الاضداد في شيء انما هو في بيعه في الاضداد من الشراء والطلب كما هو احول  
 في بيعه في الاضداد من البيع والبيع في الاضداد من الشراء والطلب كما هو احول  
 انتم مرجع كونه من الاضداد في شيء انما هو في بيعه في الاضداد من الشراء والطلب كما هو احول  
 في بيعه في الاضداد من البيع والبيع في الاضداد من الشراء والطلب كما هو احول

۱۲۷

[illegible]



اربعاء اوله وشره خمس بحسب اربعه قوله في ان لا يخرج من نفسه استغفاره القول ثم فليغفر له سيد الله  
ليشرون بحجة الدنيا بالخرة ايسفونها قوله واما يتشكل فيه فقلة استعماله عرفا في البيع وعدم  
به في اجساد كلام الفدا لا يخلو عن وجه اختلف كلهم في جواز ايا بشرت فاجازة العلامة كره  
ومحسبوا به في تحقيق ايا بشرت فليطاردوا بشرت كما انهم شجرة عظيمة كانت كغيرها على  
لكن ان كل من لفظ البيع والشراء هي المبيع فيجوز استعمالها في اياها كالحقيقة والاقدم  
والا فليست اياها بالبيع وما طردوا في استعمالها لوضوح القرينة المبيضة لغيره وهو وقوع البيع في الشر  
الشراء في اياها كما ان استعمال الشراء في البيع كغيره قد انما لم يردوا انك بغير غيره لغير استعمال  
البيع لان ما دعوا به ذلك فبهذا الوجه الذي هو ممنوعه اذا ارد بها الهوى كما وجهه كون محذور  
سنة وكل لا يقدم اذا ارد بها غير ذلك فلا يستعمل كغيرها في اياها والقبول ومحملة كغيرها في  
القبول وجود وجه الوضع والناقص مفقود لان ما يتصور كونه فاعلم انما هو مشترك وهو غير صالح للبيع  
والا فليست في استعمال البيع ومرفوع لوجود القرينة المبيضة بانما انما ذكر كثر استعماله في البيع كغيره  
في كل المطلوب والكد بعد القول لعدم استعمال الشراء في القرآن في غيره وادور عليه ان دعوا كون الوضع  
ان يكون كل ان موضوعا فلهذا لو شتر كما هو اجازة عرفا فاستعمله الله في انما الزبور قد فيها  
مع انها مفقودة ثم نقلت اليك وادخلت في ملكك ونحوها ولو جادل محاول دعوا ان الشئ قد خفي في ذلك  
لان اول البيع ومنه ففهم وبنك له مائة بان اجاعهم كما اعتبار العراقة في الاكس والقبول فان لم  
اللا في بشرت وانما كانت ممنوعة للبيع فلهذا لان انما في الصريح ما كان والا باوض لان وصا

مکتبہ رشیدیہ خانہ - مدائن عظیمہ - قیام

[illegible]

95































91

الرافعة من النسخ انما كانت عربية فثبت اعتبار العقود العربية والثبت غير ما يقع لعدم الرتبة  
الاحد الذي هو عدم السببية ومثله عبارة كشف اللثام حيث قال فيه لان العقود متلفعة فالثاني مع عدم  
الثالث ان الفاظ العقود توقيفية كالبعضيات وهذا الوجه يخمد على ما جاع منه وكشف اللثام وعبارة  
ان لا يظهر فيه الوجه خصوصاً بغيره فذلك هو حيث قالوا من حرمة استحقاق العربية لانها متلفعة  
العربية المرافعة للعربية وجوابه من الجبريل عرف انتهم لان الظاهر ان قوله ما عرفت كناية عن كون  
متلفعة من انهم الثالث الايجاط في الفروع ذكره كشف اللثام في الرابع ان غير الوجه غير مرجح فهو غير كناية  
التوقيع النسخ غير استعمالها في العقود في كلمات الفقهاء وهذا الوجه يعطيه كلام العلامة في كونه لانه ان حكمها يلزم  
ان نقاد غير العربية عند عملها فانها من ادق قول ان فروعاً واحدة لانه عدل من الجاهل والتوقيع مع القدرة فعلا  
لما رآه لا الباع والتكليف وقال بوجوه واصحابه وان فروعاً انما ينفع احق رابا لمفسر وليس كجيد لان غير الوجه  
ما يستلزم كناية فله بغيره انتهم الخامس السادس ان العقد غير النسخ ليس صحيحاً انه عربي فلهذا  
غير الوجه اولاً في ذلك السابع ان الدكايب والقبول بغير العربية لا يقدح في عقد فزاد بعضهم في الظهور  
افرو وهو ان غير العربية من اللغات ليست لساناً لانه لان غير العرب اعلم والاعلم هو لان العرب  
مما عنه بعض من فروعها فارة الاخر من اللغات كافيته الا ان غير العرب لديهم على حكمه على كونه  
الاخر من الاجزاء ولا يخفى عليك ما في الوجه المذكورة ضرورة ان الاول يرتفع بالولد والولد  
ادقوا بالعقد وان توقيفية الفاظ العقود منوعة كما تقدم ولعل من ادفع الدول انما دفعه في  
الفروع وان الكناية في فروع محمد لها دسائرها لا تصدق على العقد بغير العربية الا ان يفرغ العاقد



حتى يفيهم شيئا من ذلك العقد وهو خارج عن الغرض والى ان سرائنا بحيث معلوم الوجه وما كان ليس من قبل  
 العامة وان بطل العقد بغير انما ليس في ذلك الوجه فهدا الى الحكم مغاير لما منع الدلولة لان غير المتبر  
 بعيد عن غير المتبر كغير غير المتبر في تمام الشئ، مما طبق قوله في العقد والوجه الذي هو ما في ذلك  
 مما يلحق بالخرافات ان كان يكون المراد من الصفات اللطائف الواردة في العقد على العهد والذم والعرب  
 ويحكم الحكم على تمام ان في انتم وزاد بعض ان سرائنا في تمام دعوى من ان عدم التعرض في كل التمسك بها  
 كشرائط العربة انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 بداهة عدم الشرط وان في غير انما هو من جهة التعرض في تمام دعوى من ان عدم التعرض في كل التمسك بها  
 العقد بل علم سبق المسئلة او من كلف في الشئ ودعوى عدم العقد على ان في عبارة كره في غير الشئ  
 العربة بغير العربة في حاشية المحقق ان في محال مع ولو لا استبعاد الوجه المذكورة كانت هذه الدعوى تنافي  
 الا ان على من يستند فيها او ثبوتها ليس ومع ذلك فبغير من الشئ مع كنه المورد ما هو مورد الجواب  
 واما قول ابن خزيمة فقد عرفت انما لم يتبر في ذلك دليله ولكن جماعته من حكمه اعلانه في المسئلة من قوله  
 مستند انهم الشاهد ان في الرذفة حيث قد عرفت ذلك مستحق للدواجل لان غير العربة في ذلك  
 من غير المراد في جميع ان تمام خاصة ولان النقص البعد الثالث الفقرة ثم قد عرفت انما في قول الشئ  
 لقوله باول محال وجوب الوفاء بالعقد وهذا كما بالبرية لا حجة في ذلك من حوازي انما العقد بغير العربة في  
 اجازة العربة فلهذا من محال محال او التبر باللفظ البرية الثاني في عقد البيع وقد عرفت  
 ان المحقق ان في الشاهد ان في غير الشرط العربة في كل عقد لازم وجه ثلثه في قوله

هو ان عقد البيع لا يخفى من غير العقد المذكورة بالشرط المذكور ويجوز ان جميع ما ذكره في غير العربة  
 في عقد البيع انما هو من غير الايجاب في امر الفروج ودعوى عدم كلف في الشئ وعدم الوقوع في  
 العربة عند محال في العقد في كره في غير الشئ في كل محقق ان في حاشية مع لان كثر اسم غير العربة في  
 اللامحسنت غير انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 هذا ذلك مع ذلك قال بعض المصنفين ان لا خوف فلا في اعتبار العربة في الفقرة على فلهذا  
 ان سرائنا لان العقد بغير انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 راجحة الصحة بدورها من سرائنا انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 بدو العقد بدورها من سرائنا انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 كما قد ظهر من تمام الكرامة والجماع على اعتبار فرضية اللامحسنت مع تسليم غير انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 بر عن ابن خزيمة انها غير متبر في لان غير العربة في كل محقق ان في حاشية مع لان كثر اسم غير العربة في  
 او لان الا ان المانع للرجوع بغير من الصفات اللطائف الواردة في العقد على العهد والذم والعرب  
 بها او لعدم معلومية صدق العقد بغير البيع على غير ما بنا، مما انها اسم للصح او مطابا، مما ان كثر العربة  
 كما قد عرفت انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 الا مما سببا لان في انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 على انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام  
 بها انما هو من جهة بداهة الشئ فيكون من السلمات ويحكم على ذلك انما هو من جهة التعرض في تمام











العربية النظم الاول وهو فرع عقد النكاح وانما ينشأ من شرط عربيته الرتبة بحال الوجه لان الوجه  
 المذكور ليس الا عاقل غير عديم ادائها على المقدم في احد حكم الشبهة لا تمنع من دليله غير العربية  
 الرتبة اما ان شرطه عبارة اخرى عن ان التعارف في زواج الزوجة كانت بالعربية كما عرفت لمحقق  
 ان في الذرية النكاح ان سره لم يعلم انه كما كان في زمان النبط في العقود ما هو صحيح بحال الرتبة  
 لك ان يقع فيها ما هو محمول بحسبها وانما يستدل لان عدم صحة بالعربية الغير المأشور لم ينعقد  
 بعينه العربي بطريق اولي فلا ذلك لا يستلزم اعتبار القصة بحسب الرتبة لكونه اعم منها والماضي صدق  
 بحال غير العربي فلا ان كان امة عربية وهيئة بل هو من العقود ليعقد بحال ان عقد بالعربية وهو  
 ويعلم ان في غير العربية القصة ما ودهية واعرابا وديا، قد اعتبر في هذا ما قد راعاه مع  
 في غير العربية كما عرفت من العقود وغيره قول ولعله لعدم صحيح في الاول لا البيع بخلاف  
 التجوز فان له معنى اخر فاستعماله في الترفع غير جائز لما كان يتوجه لا في غير الدين كقول عروق  
 يخرج فيه من نكاح يقع الاول من الموقوف جوزتك بدل زوجتك حيث حكم بغيره العقد بالدين  
 دون ان في تعرض المم لا بداء الفرق بينهما بهذا الكلام واورده عليه بعض المعاصرين بعد قوله  
 وقد يرفع اوله لانه لا خصوصية لهن في المقتضى فقد يكتفي بعض الاول بغير المم كقول بعض  
 ان في غير المم كقولها في زوجتك فانه ليس له من مخرج هذا الكلام فيصح مع قصده وثانها بان  
 الاخر غير ملحوظ للمستند وانما عرفت من زوجتك وكذا عرفت في العقود وانما شرطها دون غيرها  
 كما بعض الدلائل لا خصوصية بل قد يدعى الاجماع على عدم الفرق بين التحريم في قدر وثانها بان

الان

ان في قوله او في المادى بالقصة لان المستند الروم في جملة سباع منحة التوزيد خير المهد الذي لم يوصف  
 ولا عبرة بقصد النقص منه في نطاق ان لو منع من النقص الاخر لم يكن فيه فرق بين القصة بحال  
 العلم او التوكيد وبهي العجز عنها اذ العجز غير صحيح كقصد النقص كما هو واضح ان تقصير ذلك النقص  
 الترحيلت الكتاب الشرعية فيها من بان في المكات العربية النقص من مخرج غير ان في النقص  
 في الاطلاقات وكذا في ما عرفت في النقص من انه لو ابدل القاف كان في القلاف مع وان امكنه الطق لغيره  
 لانه ان ورد في اللغة محمد نظر ان لم يكن اجماع عليه انتهى وعذر ان هذه الوجه غير مستحقة اما الاول  
 فلا دعور انه لا خصوصية لهن في المقتضى فيرجع الكلام لا بغير الرتبة القصة وما يكون في نوع  
 للمادة ولو بالتقديم وان خبر وان في العلوم ان بعض تغييرات الرتبة قد يعبر بغير اللغز كما لو قال  
 بدل بعت نعم ان بعت نعم ان وان بعض تغييرات المم قد لا يعبر بغير اللغز كما لو قال  
 لان تقصير عدم خصوصية بعت نعم ان، وجوزتك ليس هو كونهما من باب المماثل لتغير الرتبة  
 والمادة خرفق انه قد يكون بعض الاول بغير اللغز وكون ان في ثالا للمم وحيث هذا اقتضا  
 ذكره المم ولا يتجى الا ليراد عليه الا بان منه من كلام في الدين صريح اذ في ان مراده غير  
 ذكره المم والا فلم يذكره الا بعد بقوله لعدم الافادة ان هذا محذور اما ان في ثالا للمم  
 للبدع ان المم الاخر ملحوظ للمستند ولا بد من هذه الدعور لا في العقود ليس مقصوده من هذا  
 الدعور وانما يريد ان جوزتك لما كان له من غير اخر فاستعماله في الترويج لا يجوز لكونه في غير المم  
 الغير العربية في المقام بكذا بعت نعم ان فان اذ لم يكن له من غير اخر كان صريح في استعماله اما ان ذكر

في قوله او في المادى بالقصة لان المستند الروم في جملة سباع منحة التوزيد خير المهد الذي لم يوصف  
 ولا عبرة بقصد النقص منه في نطاق ان لو منع من النقص الاخر لم يكن فيه فرق بين القصة بحال  
 العلم او التوكيد وبهي العجز عنها اذ العجز غير صحيح كقصد النقص كما هو واضح ان تقصير ذلك النقص  
 الترحيلت الكتاب الشرعية فيها من بان في المكات العربية النقص من مخرج غير ان في النقص  
 في الاطلاقات وكذا في ما عرفت في النقص من انه لو ابدل القاف كان في القلاف مع وان امكنه الطق لغيره  
 لانه ان ورد في اللغة محمد نظر ان لم يكن اجماع عليه انتهى وعذر ان هذه الوجه غير مستحقة اما الاول  
 فلا دعور انه لا خصوصية لهن في المقتضى فيرجع الكلام لا بغير الرتبة القصة وما يكون في نوع  
 للمادة ولو بالتقديم وان خبر وان في العلوم ان بعض تغييرات الرتبة قد يعبر بغير اللغز كما لو قال  
 بدل بعت نعم ان بعت نعم ان وان بعض تغييرات المم قد لا يعبر بغير اللغز كما لو قال  
 لان تقصير عدم خصوصية بعت نعم ان، وجوزتك ليس هو كونهما من باب المماثل لتغير الرتبة



من ان قد عدا اجماع على عدم الفرق بين التحريفين فليس ما غيرهما انهم لانه لم يخرج ذلك من بابا وانما ذكر  
 الكلام الفخر كما وجه الاحتمال في بيانها بما عدا في مقتضى وجبانه في فطر الكا والوجوب الى المالك  
 كيف يقابل من المعنى من هو الام عصبه ثم لا يرد واما الثالث فلهذا كغيره يستعمل المعنى في جملة  
 سماع من التحريف في خبر اخر المهاد الذي ليس بمؤتمر اشارة بالعدل النحوية التي هي كسبت العكس وان  
 اذ من البيوت لبيت العكس لو كانوا الجليل ولا يدخل في القواعد الفقهية فهذا ان  
 يقول ان لبيت نفع اليا، لعدم وجوده في آخره لا يخرج عن الصراحة كذلك في ذلك فانه لا يكون  
 لغير آخر لا يغير من غير الترتيب ولو فرض وجود العلاقة بين النفيين لم يمتح للضرورة ان  
 النجوز لا يتجدد اللفظ صريحا في المنع البارز بل في ان يقابلان استعمال الوجه او في المهاد وذلك  
 مما لا يضر به ذو سكة نفع اليا ان لفظ بيت ونحوه من المكون لا يبرر ملائمة ان ينفردا قول  
 ومنه يظهر ان النفا المحقة لا يارسها اذا لم يتغير بها المعنى لم يخرجها عن الصراحة  
 ابرار التحريف فيها يخرج عن عنوان العربية ولو تبدل وضع اللفظ الدبر او استعماله في الله  
 عند حاشية الوسايا ما ضربت نفع بيت وبالعكس مع استعماله في استعماله في كونه  
 الدبر في تمام العقد في جرائده القاع في الزمان الذي هو حقيقة في ذلك الزمان ضرورة  
 من النقص العربية الذي انقول كغير الفاظ العقود توقيفية للبدوان ترد في جانب الشك والتمسك  
 التحليل لا غير ولو اصاب انسان بما وضع الفاظ خاصة في زمان وتماثل بها وكان في  
 جملة الفاظ اصطلاحها وضعها للمعاني التي بها توام العقود لم يبع لها ان تعاقبه ان يتأخر

ان

بشرط العربية ضرورة خروجها عن كمال اللغة للفرق في ذلك بين ما هو صلي في اللفظ العربي المزدول على غير  
 كما لو جلا ضربت من كماله وما لو اختلف في اللفظ لم يفسد العقد والعرب لم تستعملها كما حمله المفسر الذي هو العقد  
 سواء كان كما اشتهر بصفة العقد المصرا لا اذ هو ط واما لو كان بعد شرط العربية ما رجع الى اللفظ  
 على اللفاظ العجوة وهو اللفظ لم يمتح شروطا للعارف والتداول بين اللفظ الذي يوضع  
 العقد قوله والاقوى هو الاول لان غير العربية كالمعنى لم يذكر في الكلام ولا يلزم من  
 اللها والقبول لا يضر للارتباط المتعلقة بصفة العقد المنع بها في المنع والامان الكلام غير  
 قانون المصنف ثم لا يخفى ان ما ذكره المصنف انما هو من غير القول باعتبار العربية والامان القول في  
 فالظاهر هو القوي لانه يصدق كما شذ ذلك انه عقد وقد فارقا ادوا بالقدرة وقد قول لو لم يقتض  
 متعلقا الايجابا كما لا يجب في القول والكيفية بانها مما ولو من غير اللفظ مع الوجه الاول الظاهر  
 ان في بدل الاول وكانه سهو من قلم المصنف ان يكون اللفظ بالمراد بالاول هو الاول بالذات كغير الوجه  
 قدما اخره بقوله والاقوى قول المصنف كما عن غيره واحدا شرط الماضي وقد وقع في  
 في كل منهما باعتبار ما في اللها وفي القول في الشرع ولا ينفك اللفظ الى فلو كان شرط او  
 اد ابيك لم يبع ولما حدد القول وكذا في طرف يقول شذ ان يقول بغير او يغير لان ذلك  
 بالتمسك والاعلام وفكر في عدد شروط البنية باللفظ ان في الاتيان بها بلفظ المصنف  
 ابيك او قال المصنف لم يبع احكاما في عدد ولا يضر وقوعها بلفظ المصنف في كماله لانه لفظ  
 يكون بصفة المصنف في اللها والقبول من استعمله واللام في كماله بغيره وشروطه



والقول انتم وشررت وملك وبق بصفة الضم فلا يقع باللام المستند اليه قولنا وعلى العاقل  
 الكمال والمهمل عدم اعتبارها في الاصلية فيقول بوقوع العقد باللام المستند اليه في المحقق  
 في شرحه انما وفقد جوارحه باللام شديدا والفاصل بين الراجح ثم قال ولا يمس بالانفا  
 بغير المسمى بالدلالة بحال، العقد كما في قولنا مع صدق البيع والعقد للمعوم ادلة الفقه وخبر  
 الدالة عليها بلفظ الفاعل كما في خبر في بيع المتوفى والبيع في كونه المصاحح على عدم انفا وقوله  
 او بشر لا يخرجه من رفقته وكذا ادعى اللام مع عدم انفا في استعمالهم نعم لا بد منها ما يدل  
 قصدك، البيع لا يطلو ولا يخرجه من رفقته في الاصل المستند اليه في عموم العقود اعلم انه قد استقر  
 على ان قوله ادنو بالعقد محمول لا يقع استدلال به وان اختلفوا في كيفية سلبه والوجه  
 وجوه احدها ما عر الله فلف من ان معناه ادنو بالعقد على حقيقته وهو قوله ان في  
 فاعل حله وان للزما فاعل وجوه اربعة وقع لا يقع استدلال به بتميز ما شك في ادناه  
 من العقود فليكن في الدلالة محال وجوب الحكم بلزوم ذلك العقد كما في الدلالة محال وجوه  
 احب عنه بان يفسر الوفا بالعقد انما هو الوفا بحقيقته وتوحيدها وليس الدلالة لانها  
 فيها واللام وكما في راجح الحكم العقود شرعية لا في الدلالة في صحتها وانها وحكم بعض من فاعل  
 عما في هذا القول ان رتبة كونه بالاجمال كما في النجاة انما هو بوجه سقوطها عن رتبة استدلالها  
 على اللزوم عند ذلك في الفاعل في العقود به او بما يجوز ولا يوجب سقوطها عن رتبة استدلالها  
 بها في تمام النكاح في صحة عقد وفادته لانه اذا قلنا انه عقد جازي لانه الحكم بوجود الوفا

في

الفقه انما هو من اللزوم والى ذلك قد ثبتنا ما ذكره في فهمهم ان الالائية نزلت في عقد خلاف لا في الموضعين  
 يا اخا متفان ما رواه بحال من ابراهيم القمي في تفسيره عن محمد بن ابي اسحق ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 انزل اليها الذين امنوا ادنو بالعقد انما هو بوجه سقوطها عن رتبة استدلالها  
 الالائية في حقه فاعل وجوه اربعة وقع لا يقع استدلال به بتميز ما شك في ادناه  
 دالة الرواية محال خفف من الالائية بالعقد انما هو بوجه سقوطها عن رتبة استدلالها  
 النكاح لانه لفظ الالائية في النكاح ان لفظه ادنو في حقه فاعل وجوه اربعة وقع لا يقع  
 بالنسبة اليهم محال في ثلثة ما كان لفظا خارجا عن نزول الالائية وما كان مقارنا له وما كان متفرقا عنه والوجه  
 الاثر انما بان المراد بلفظ الالائية هما اللذان لانه ان اراد معها الاخر لم يسم اللفظ في اكثر من موضع  
 والقارئة عقود موجودة والمتأخرة غير موجودة فليكن بالنسبة الى المتأخرة من التعلق بمصير العقد او بالانفا  
 المراد منه ما ادنو بالعقد ان وجهه في الاثر انما يسم اللفظ في غير الاخر فليكن عارضا  
 نقول ان العقود الالائية في نزول الالائية والقارئة لها غير معروفة عندنا ولا معلومة في كل لسان  
 محمول فيه ان ما اراد بلفظ العقود كل ما في القسوس وكون بعض افراد الوفا مقيدا بالتعلق غير فاعل  
 ما خذنا من اللفظ وجوب الموضوعات الكلية في هذا البعد الاثر في قوله ثم حررت على كل حال  
 حكمه ليس محققا بانما هو الوجود وكذا قوله حررت عليكم الميتة والدم لم يخبر بذلك في كل حال  
 على الموضوعات الكلية واجمعها ما ذكره في الاثر في حقه فاعل وما خفف من الامر وغيره فليكن  
 الاثبات كذا اختلف في اعترافه بنسب العقود مطا كالمعروفة والماضية وتقديم الاصل في القول وغير ذلك



















بعضه في بعضه  
بعضه في بعضه  
بعضه في بعضه

عالمه او في الوضع بل في وضعه ان لفظة لاس الفاعل في قوله قد روي في بعض النسخ مع اليه وكذا في  
كل ما يخفى على من لم يدر في اللفظ الموصوف قد روي في قوله كما علم لا يصح وجامع منه في قوله  
والاصح ان يرد ان قوله ولعل الاصل بعل اية وجوب الوفاء على العقد المتعارف لان  
عدم سببه ما كان في سببه في نفسه بل ان كان ملكا كما علمه في اللفظ واما في قوله  
العقد ما يتحقق بغير المال كما علمه فان احاطه عدم سببه الملك بالموافق في نفسه علمه  
بالمرأة العقد عليها العقد المذكور في قوله واد بعضهم ان القول في الاجماع فلا  
عليه وانهما مع سببه في نفسه بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله فلا يقدم  
مع اتباع قوله فلا يصح لقوله في قوله بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
فرع الملك في سببه في نفسه بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
كما انما في اللفظ واما في قوله واد بعضهم ان القول في الاجماع فلا  
يقدم واما في قوله واد بعضهم ان القول في الاجماع فلا  
وان في نفسه في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
في قوله في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
حيث ان في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
وكيف ان في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
واستدل على ذلك بالاجماع وعدم ان في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله

مقتضى بكت... ٢

وعدم ان في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
اقرض عليه العلم عبارة الشاهد ان في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
ان قوله خلاف الشيخ في باب البيع وان وافق الخلاف في البيع الا انه علمه في باب البيع  
هذا الكلام في القول القابل للثبوت وعرضه ان الشيخ في باب البيع في حكمه في قوله في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
وان في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
الملك في قوله في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
بغير اللفظ في قوله في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
الترجيح العلم الترددها اذا تقدمت فان تقدمت الملك في قوله في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
ليس الملك في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
لان ان في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
العلم في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
خصوصا لان اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
وهو ان تقدمت في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
استفادة جواز تقديم في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
وذلك ان في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله  
تقديم القول في عقد البيع واما في اللفظ بل ان كان في اللفظ بل في شرط تقديم الملك في قوله



























[illegible]

سعدان بعد وجه الدلالة ان استدلالها في كونها سببا في عدم قبولها ان الزاد بقولها كما يعلم  
من ان كل فاعل يكون المراد بالقبول انها انما يجرى قولها ان المحقق مع نصيحة في البيع بعدم نقل  
الاستحوا والاحتياط مع وجوب تقديم القول على الاحتياط بريدان اذ كان في رتبة القول جواز تقديم القول  
بلفظ الامر كما ان في البيع لا كلف في خلقها جواز تقديم القول على ذلك فيمكن في الحال جواز التقديم  
بلفظ الامر بخبر سعدان بعد غير محال ارتفاع جهات ان كلف المراد بانيه والقبول معناها الاحتياط ان  
اختلاف غير مرتفع لجواز ان يكون من يجوز تقديم الامر في اسماح ولا يجوز في البيع واما كونها تقديم بالان  
بما يحتمل الفرق هو القول غير ضيق الارادون وهو الفرد الا في الامر لا في الامر وهو ان لفظ الامر فيكون اراده  
تقديم القول كما ان في البيع من كمال الشهادة ان المحقق من ارد في قول الشرع غير ان يفسر مع قول  
فلك ومع ذلك رتبة بانكم جواز تقديم القول كما ان في البيع فلو كانت رتبة او اسبق او اسبق  
ان عند القول وكذا في طرف القول شران يقول بغير او يمين لان ذلك شبه بالتمسك واستبعاد  
شروط تقديم الامر كما في القول في غير رتبة عدم التمسك فلو اراد بالقبول المذكور في اسماح  
الاخص فهو مقدم في البيع من تقديم الامر في الشرع من تقديم القول بغير الاحتياط في البيع كما ان  
في قول وبما يجوز في الال مع غيره بلفظ القول عنه فلو كان جواز تقديم القول كما ان في البيع  
في استدلاله في الحال بخبر ان بعد يقول بغير المحقق في التقديم في البيع من تقديم الامر في البيع وكذا  
تقديم القول في البيع واما في تقديم القول كما ان في البيع فلو كان في البيع في البيع في البيع  
التورية في الشرع استدلال بخبر ان بعد في التقديم وهو كون المراد بالقبول هو المعنى اعم وال















معطلان الحق عن ان القول بصدق قول امرئ بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 لا سيما الفقه هو ان قول القائل بصدق قول امرئ بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 عند الخلاف في رد البعوض او ما ذكره ذلك الفقه على كونه كذا وكذا  
 عن غير ذلك من الدعايات ثم ان بعض من لم يفرق بين العاطف والقول في القول بصدق قول امرئ  
 انما كان عليه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 وفي شرح عداه للفرق بين كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 وجميع ذلك والفرق بين كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 بالتقديم على كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 مذكورة الاصل عليه كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 في عقد بانه هو الفروع والفرق بين كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 ليس المراد منه مجرد الرضا بالكلية بل هو الرضا بالكلية في كل ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 من الرضا بالكلية في كل ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 في هذا الموضع لا يخرج عن كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 ان كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 في هذا الموضع لا يخرج عن كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 في هذا الموضع لا يخرج عن كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا

لا يسمع ذلك من دفع العلوم ان يكون كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 في كل كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 لم يكن فيها ما دام ورسا لانها سادتها وادركها تمام ما دام التسليم لم يحث تقديمها كقوله كذا وكذا  
 لانها عدم كونه تقديم شتر من كونه كذا وكذا وكان كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 انما هو قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 عن القول وجعلها كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 بانه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 عدم تقديمه بعد جداوله لم يقطع بعد كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 انما كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 محتم ودفعة بان السلم في الاجتماع انما هو كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 القول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 انما هو كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 ثم جداوله ولا يخفى ما فيه من موانع النظر اما الاول فهو ما ذكره من كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 بجميع خلاف المعارف وقد تقدم الفعل فلا عيب واما الثاني فهو ما ذكره من كونه كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا  
 كذا وكذا قول بغير ام يدعي ما حثت الفقه على كونه كذا وكذا







فقد تقدمت في التمسك من شرط وقوع هذا وأورد على بعض المعاصرين بقوله في تفسيره أن الذي يقصر من الرد في الشرط  
 المسمى به في غير قول في جميع عقود الزمان، الرضا بما يرد في ذلك من التمسك من قبله ولا تمتد وتكون ما وقع  
 عند من تقدم من حكمه، وكانت قاعدة التوفيق فاصية بالتمسك من حكمه التمسك من عدم ثبوت التمسك عند  
 ما رفل خطه في برائته وأورد على بعض من أخرج أن التمسك المذكور مخالف للجماع إذ لم يقصر أحد في ما  
 سألنا أن الذي ينبغي في حكم الله في عدم صحة تقديم القول في الرهن بلفظ الرهن، وهو ما في التمسك  
 المعتمد في وجهه لغيره أن مراد الفقهاء بذلك قال في عدم كون الرهن من وجه الدين في عقد فوري  
 أو كونه من وجه الرهن من شرطه في العقد فشرطه في نفسه الكد في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه  
 بغير ذلك بعد البعد في الرهن في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 فيها بيع عقد الرهن بعد ثبوت صحة العقد في نفسه، وإلا لكانه دين ثابت في دعوى ما قبله في الرهن في قوله  
 كالتفاهة في قوله ثم في كل من يقو ضمه بغيره لا غير ذلك فيكون من حكمه ومحلها لغيره وجوب صحة قوله ثم في قوله  
 بدو من لا أحد من الناس في محله جاز، للمدعي أنه ذكر البعد في التمسك في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه  
 ليس ثم إن يقول بغيره في العقد بلفظ الرهن في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 أفرضك هذه الدراهم وارهن بها دارك فإذ قد رتب في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 بدميوت في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 لا يشك إذا كانت في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 سوت الكلام في حجة حجة في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 أقول أن كنت في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 فلا المصنف في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله

التمسك من وجه الدين

وهو التمسك من وجه الدين من وجه الوضعية بالبعد في ما يرد في التمسك من حكمه في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 ما مله الله غرض وانما عن اوراك التمسك من وجهها والتمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 على العالم يصير في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 أنه قد يبررها بالقرينة في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 أن رتبة في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 بغيره في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 على من حوته في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 طلق به وان لم يفسد ذلك سقط كلامه في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 ببناء استحق الوضعية في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 بوجه التمسك في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 سائر الرهن في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 في حجة في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 فالقول رجع ولا يملك له في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 وذكر في حجة في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 أن في حجة في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله  
 العلامة الذي عثر عليه من كلامه أن قوله في حجة في قوله التمسك من وجهها في قوله الرهن من حيث ما يرد في التمسك من حكمه في قوله







بهاء الفقه والمرد عند جحدل شرائط العقدية مع من اسم البيع كمان البيع الفاسد مستند  
 ما يخرج عن العقد مع من اسم البيع لفظ لا يفيد في طلبة ولا يفسد في البيع فذلك اللقطة فانه لو لم  
 العقد عليه في البيع كمن لم يرد في العقد مع من اسم البيع مع عدم هذا العقد لا يفيد مجرد من اسم البيع  
 فان قلت ان اذكرة المص من التمسك بقوله ثم احد البس وقوله ثم تجارة غير تراخ في غير عا  
 الذي قررنا بقائه في عدم كماله كما نعلم القبول لفظ الذي بقوله ثم ان هذا كماله بما لا يفسد  
 في المسمى من عدم كفاية مطلق اللفظ في المرد وعدم القول كفاية مطلق الصيغة في المكد المانوي  
 سابقا في سنة الطاعة من ان البيع المرد موجب للملك وان المحدث في الملك المردوم وهو ما اذ قلت  
 غير نيل باللفظ وبما كان اللفظ المستند به في ماله مقام بد جاع كما عدم اذ فانه المردوم  
 ذلك فانه المردوم وبما ان البيع المفسد بقوله غير اكاره وان لم يعقد بكونه عقد كمن  
 عليه اسم البيع والتجارة. وبقول من ان يبي فليزم كمن لم يرد في المسمى من اذ ماله هو المردوم  
 غير المسمى به ان لم يبيع صدق بهم العقد كما ذهبه فصدق البيع. والتجارة غير تراخي كما لا يخفى  
 كيف قلت اذ لا انه بعد ذلك طريق المص ونايابه انه لا يفسد في البيع كما لا يخفى في غير تراخي  
 تقدير القول كفاية كلفظ في عقد البيع كمان به المخرق بدو به ليس في عقد فاسد وان لم يرد  
 عنده لقوله ان لا يجوز التفرقة في القبول في البيع وانما سدرانه لا ممد عنده لقوله كمان به في  
 بغير فاسده في القول ان كل كان قد يفسد في شرطه في شرائط فاسد فان كان في شرطه في  
 بها فوام صدق بهم البيع. ثم كان خارجا عن مورد النقض. فلما قول المخرق في عدم كفاية مطلق

(د)

وان كان في الشرط بلفظه بصيرة في الخط عقد اكان فانه مستند في العقد مع بقا. في البيع في النقض  
 ومعلوم ان النقض به باق في البيع وانا اقول لا وقع للمد المخرق في الموضع المذكور في الموضع المذكور  
 المص هنا فان كان حكم الملك والمرد ليس منوطا بالعقد حتى يتحقق بانتفاء صدقه وانتفاء جريان اية  
 وجوب الوفاء بالعقد للمد المخرق غير ان ان الملك يحصل في قوله ثم احد البس اية وتجارة غير مخرق  
 البيع تستفاد من هذه الدلية والمرد يحصل في قوله ولما لا كمال المسمى في المسمى في المسمى في المسمى  
 في الدلية المرد في الواضح وهذا المفسد في كلفه في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى  
 لانه كونه شرط في المرد بعد حرز الفقه فصدق البيع كما وقع في العقد في اكاره وقوله كلفه في كماله  
 بدالته قوله ثم احد البس وان لم يعقد العقد واما ان المرد يستفاد من دلية ان يفسد في المسمى في المسمى  
 الثانية كما ان المحدث في الملك المرد في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى  
 المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى  
 استدل لا الشر في رجوع البيع اليه في غير تراخي وقدر قصر السجدة الرخصة فيما لا يكره في غير تراخي  
 فلو خارج عن الرخص فيه في حكمه حراما هذا اذا اراد بقوله في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى  
 اية بما جعله المستند في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى  
 بالاطراف فارجح فقد علم في ذلك ان كماله في الفقه والمرد ليس منوطا بصدق العقد في المسمى  
 يكون المدل على ان هناك ما يفيد ان فقد جحد المردوم مع عدم صدق العقد فانه المسمى في المسمى  
 في كونه عيانا غير اكاره والقبول المسمى لم يقع فيها فقد عجز ان المردوم انما يصير ملكا في المسمى



















بلطف هذا الكلام هو ان الاخير اعترافه ان شيئا  
 للجوهر بشئها حال العقد فاعلم انه وهو احد قول الشافعي في غرضه هو ان  
 العقد صورة تعلق في شئ الما طان قول له ان شئ - ولما كان التعلق بحال وجوه حقيقة  
 عنه بالتعلق بحال وجوده العقد معلوم للكلم فلا بد ان يكون المقام بالتعلق بحال شئ غير التعلق  
 الشئ الموجودة حال العقد في تصور التعلق بحال وجهين احدهما ان يكون المراد قوله ان  
 انه ان وجهه لك شئ لغيره كانه قد يتصور فيما لو اتى العاقد بهذا الكلام قبل التعاقد  
 العلم به كانه حاصره وانما هو ان يكون المراد به انه ان يفتش في شئك الموصوفه لا زمان تحقق  
 وبما الوجهين يكون التعلق عليه في غير الامر الواقع في المستقبل فانه ان كان ذلك  
 وجود الشئ وفراش في تعاقبها في وقت القول وقد شرط لوجه بطلان العقد في الاول  
 بشئها حال العقد ولا وجهه فراش في قوله وتعاينها مدته ثم ان هذا في غير عقد  
 بل في العقد في المسئلة فذكر ان اظهر قول ان نزعهم هو كالمحقق في هذا ان التعلق عليه  
 هو وجود الشئ في المستقبل او تعاقبها فيه وهو المبرر عنه بالصفة وقد قرر عند العقوبه  
 التعلق بحال الصفة نفس العقد فانه هذه الصفة في قيد ان يفتش في العقد ويعلق عليه  
 تنقضي العقد تعلقه عليه غير فادح من العقد حتم لو كان صفة ولما قوله لانه لو لم يشر  
 فالمراد به ان يفتش في حال المراد من قيد العلم في المستقبل الذي يفتش فيه العقد وبما  
 العقد المذكور في حاله ان يكون اقرارا بما تحقق بالشئ وقد علم بان ان العقد

لا

من حيث انه اقدم على الترتيب وتوفر على تملكه ولو لم يكن له الترتيب على الترتيب لم يقدم على الترتيب  
 عليه ان يفتش في غير شئ من غير ان يكون الترتيب في الترتيب فالتعاقدان فاعلم ان الترتيب في الترتيب  
 لا انه لا يفتش في شئ من غير ان يكون الترتيب في الترتيب فالتعاقدان فاعلم ان الترتيب في الترتيب  
 فكيف يمكن التعلق عليه في قيد العلم وجوده قوله ومقتضى ذلك ان المعبر هو عند التعلق على  
 الحضور غرضه ان تنقضي حيز شرط هو مجرد كون التعلق بطلان العقد في حيزه فانه لا يجوز ان  
 هو عدم التعلق بحال وجوده فان جعلنا كالمباين التعلق للعقد وانما هذه الغلة كان ان عدم التعلق  
 الوقوع وهو في حاله انما هو تحقق الوقوع في كماله والاخر هو تحقق الوقوع في المستقبل وكلاهما غير نافذ  
 كما صرح به المحقق في كتاب الطلاق في غير المجرور بغيره ان التعلق بحال وجوده كالمباين  
 لا تنقضي العقد في قوله ومقتضى ذلك ان المحقق في شرطه غير شرط او صفة قوله في  
 على خلافه ان ان تفرع اذا قلنا ان شرطه في هذه الحالة ان كان التعلق بالعلم ان لو كان التعلق  
 على الوصف الذي يفتش فيه التعلق فيقول ان التعلق في ذلك الشرط بشرط بالصفة في لفظ  
 انه قوله وذكر المحقق في الشئ المذكور في الجامع وذلك في مسألة ان كان في العقد فانه المحقق  
 كتابه في نزع الحكم موضع بطلان الشرط المذكور في التعلق لم يفتش في حاله ان يكون شرط  
 الوكيل في العقد كذا الوكيل الوكيل الوكيل ان الوكيل بطلان التعلق في هذا وان كان محققا في  
 التعلق في هذا وان كان محققا في هذا وان كان محققا في هذا وان كان محققا في هذا  
 وتعاقدان ان التعلق في هذا وان كان محققا في هذا وان كان محققا في هذا

في هذا التعلق بحال وجوده



الرفع في المستقبل البقي اما ان الظاهر ان عدم صحة من الممكن ان يكون قولنا لكن الشاهد في قواعد  
فكرنا الكلام المتقدم ان يخرج من باب التعليق بعرضه عدم حصوله ولو قد العلم بحصوله كالنطق بما هو  
تأخر في الاستدراك هو ان الكلام الشاهد في البطلان التعليق بما هو محمول كقولنا انه فادع لك التعليق  
معلوم حصوله في المستقبل فهو ملحق بمحمول المحمول فالذكر لا يقدم تعليق عليه ما هو معلوم محمول في حال التعليق  
غيره قوله وعلل العلامة في عدم صحة ان كان في فقد جنة بانه امر واقع ، يريد بهذا ان  
في الكلام الشرعي من جهة صحة التعليق الغير الباطني فما علم وجود الامر الذي عليه التعليق  
في حاله في التعليق بما علم انه يوجد في المستقبل كالنطق بما هو محمول كقولنا انفس العقد والعدم  
ان الشرط ليس في معلوم حصوله في حال العقد لا حتم كذب الوكيل في الا يكون الامر ملك الوكيل  
لان كفاية لانه العقد صحيح في نفسه اما هو كما تقدم ذكره الوكيل صادق في الواقع واما في كذب  
الوكيل في الواقع فلا حتم لانه العقد ليس صحيح واما الكلام في قوله لا اثر له وعدم العلم بالشرط في التعليق  
في لا يؤثر في كفاية لانه العقد ليس صحيح واما الكلام في قوله لا اثر له وعدم العلم بالشرط في التعليق  
وهو بعد موضع نظر لان هذا كقضايا وهو ان يكون البيع ثابتهما كقضايا العقد الباطني او يكون  
البيع شخصي ثابتهما في الغرض الذي ذكره في عدمه فان كان بيعه بمرته بعشرين من غير الوكيل والوكيل  
فرض لعله البيع بها فهو بمرته لا البيع الذي هو غير ما دللنا ان الفاعل عدم تبين كمال غده  
قوله وعلى التقادير ما ان يكون الشرط ما يكون صحيحا للعقد كقولنا ان العلم ان  
في القسم لانها ثابته في جهتها ما لو كان العلم عليه العلوم حصوله في المستقبل في قديمه او صحيح

[illegible]



للنفذ وتبين في وجوده القسم بكونه نفس في كل من ثم اورد على المعنى انما نفس في كل من  
 في جهة عدم وجود نفس الا ان اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى  
 بدون فقد يكون القول قول الله تعالى انما نفس في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم  
 شرعي في جهة عدم وجود نفس الا ان اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى  
 واما لازم من الكلام ان لا يخفى ان نفس في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 بغرضه محذوف انما ان الشرط ينقسم الى اثنين في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 وعلى التقديرين في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 الامر الذي ذكره في صورة القطع بمرتبته لان الامر ليس في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 قوله فما كان منها معلوم المحصول حين العقد فالظاهر انما علة قادمه ان كان في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 ان لا وقد استدل كلام المحقق في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 هذه ان علة العقد في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 كقول ابن ابي عمير مع علة العقد في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 ان لا يخفى في البارة في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 بما اورد في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 وحكي عن طائفة الشيعة في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 المالك اورد في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من

فأورد

قد فرمى على كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 فذلك في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 بعشرين فقد يكون القول قول الله تعالى انما نفس في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 ان الشرط لا يقتضي اطلاق العقد لانه انما يقع بعد هذه البارة في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 ان علة العقد لا يقتضي اطلاق العقد لانه انما يقع بعد هذه البارة في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 احتمل عدم صحة حكمه لانه انما يقع بعد هذه البارة في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 بل لو وجد في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 بالصحة ما عرفت في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 كما في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 واما ان العلق قادم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 العلق الا انما لم يست في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 الاول بعشرين ام انما علة العقد في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 بقصر انما اورد في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 المستند في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 يمكن دفع ان في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من  
 فان سر في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من ثم اقول لا يخفى وجوده في القسم في كل من



في ذلك فممنوع ان هذا الشرط لا يكون في الكلام كما في غير ان يقول المولى بغيره  
البيع فان البيع لا يعلق بالشرط وهذا الواقع ان كان قد وقع بعينه كذا ان  
ان يقول ذلك المولى بغيره لانه شرط يقضي بالبيع فلا يمنع صحة البيع الا ان يكون المولى  
فيما قد وقع البيع للمولى او ان كان المولى في المأخذة زكوة وان لم يكن في المأخذة بغيره لان ذلك  
تقتضيه الاطلاق وان كانت الزكوة لا تتعلق بشرط فان قيل في قوله الاول خطأ لان هذا المولى اذا انفق  
بعينه كونه ذلك اقرارا منه بالملك وكذا بالنفس في ما قد يورثه واما الشرط المذكور فلا ينافي  
باعتبار وقوعه عند ان يتحقق ما ان هذا الشرط كما انما يقع بغيره في البيع وكذا المولى في  
لا يورث ولا يورث البيع بخلاف ما اذا ذكره انما يورثه في البيع وهو ان استدلاله على  
ان كونه له معلوم كحصوله وانما استدلاله بغيره ان كونه في مقتضى العقد كسب المولى  
الفسوانين عموم في وجهه وهو ان لا يورثه في هذا المقام بما كان غير شرط قد يورثه في هذا المقام  
الرياضة باب الوفاء عدم الخلاف فيه مما عايناه في الشرط في البيع فلو علمه في شرط من نوعه في  
جده في في نسخة مترارده في حقه في هذا المقام في ان يعلق عليه في الوفاء والوفاء  
بوعده كقوله وقعت في اليوم كونه وكذا في غيره في العقود وبعده في حقه في هذا المقام  
العلق في هذا المقام في ان يعلق في ان يورث في غيره في العقود وبعده في حقه في هذا المقام  
وافتاد الوفاء في ان يورث في حقه في ان يورث في غيره في العقود وبعده في حقه في هذا المقام  
هذا الملة وبعده في حقه في ان يورث في حقه في ان يورث في غيره في العقود وبعده في حقه في هذا المقام

لا

في ذلك فممنوع ان هذا الشرط لا يكون في الكلام كما في غير ان يقول المولى بغيره  
البيع فان البيع لا يعلق بالشرط وهذا الواقع ان كان قد وقع بعينه كذا ان  
ان يقول ذلك المولى بغيره لانه شرط يقضي بالبيع فلا يمنع صحة البيع الا ان يكون المولى  
فيما قد وقع البيع للمولى او ان كان المولى في المأخذة زكوة وان لم يكن في المأخذة بغيره لان ذلك  
تقتضيه الاطلاق وان كانت الزكوة لا تتعلق بشرط فان قيل في قوله الاول خطأ لان هذا المولى اذا انفق  
بعينه كونه ذلك اقرارا منه بالملك وكذا بالنفس في ما قد يورثه واما الشرط المذكور فلا ينافي  
باعتبار وقوعه عند ان يتحقق ما ان هذا الشرط كما انما يقع بغيره في البيع وكذا المولى في  
لا يورث ولا يورث البيع بخلاف ما اذا ذكره انما يورثه في البيع وهو ان استدلاله على  
ان كونه له معلوم كحصوله وانما استدلاله بغيره ان كونه في مقتضى العقد كسب المولى  
الفسوانين عموم في وجهه وهو ان لا يورثه في هذا المقام بما كان غير شرط قد يورثه في هذا المقام  
الرياضة باب الوفاء عدم الخلاف فيه مما عايناه في الشرط في البيع فلو علمه في شرط من نوعه في  
جده في في نسخة مترارده في حقه في هذا المقام في ان يعلق عليه في الوفاء والوفاء  
بوعده كقوله وقعت في اليوم كونه وكذا في غيره في العقود وبعده في حقه في هذا المقام  
العلق في هذا المقام في ان يعلق في ان يورث في غيره في العقود وبعده في حقه في هذا المقام  
وافتاد الوفاء في ان يورث في حقه في ان يورث في غيره في العقود وبعده في حقه في هذا المقام  
هذا الملة وبعده في حقه في ان يورث في حقه في ان يورث في غيره في العقود وبعده في حقه في هذا المقام

لا



تقدير القول به لا يثبت قصر الصحة على خصوص ما اجمع فيه اذ في تلك التفاتة للعقد وكونه ماله في ذلك  
الحال كجمله ضرورة انه اذا كان مدرجاً في العقد كونه بمرتبة محذور وجوده في العقد مع العلم به في ذلك  
ارتفاعه كغيره من ماله في العقد وعلوم ان اوصاف غير الوجود في العقد وكونه معلوماً للعقد كونه  
بها ما كان في غير الدوام الترتيب في العقد كونه بمرتبة محذور وجوده في العقد مع العلم به في ذلك  
بما ذكرناه واما في غير صحة العقد في الترتيب به مجرد الترتيب على ان الشرطية فانها في الترتيب  
الذو جهة على ان هذا يتعلق بما وقع في العقد من شرط الدفاع السؤال كغيره من العقد  
لو كان كونه ماله في العقد في الدفاع السؤال ان اللازم ذكره في الاول كونه في العقد  
الذو جهة في الصحة على خصوص يتعلق بما معلوم كونه في العقد في الدفاع السؤال كغيره من العقد  
في الصحة على خصوص يتعلق بما معلوم كونه في العقد في الدفاع السؤال كغيره من العقد  
الاطالة والتميم وذكر الاصل في الترتيب في ذلك واما في الترتيب في ذلك واما في الترتيب في ذلك  
وهو المعبر عنه بالصفة لا يخفى ان معلوم كونه في العقد في الصحة على خصوص يتعلق بما معلوم كونه في العقد  
صحة العقد والافعال ليس كذلك في مثل الدوام في العقد من شرط الترتيب على ان الشرطية فانها في الترتيب  
الاكلا في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
ما لو كان في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
في تمام ذكر شرطه الشرط والصفة من شرطه الشرط والصفة من شرطه الشرط والصفة من شرطه الشرط والصفة من شرطه الشرط  
كونه يتعلق بالصحة الترتيب في العقد في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول

قوله

العقد والشرط هو المنة وعلله بالجهد في ثبوتها من العقد وثباتها من ماله في العقد وكونه معلوماً ان الترتيب في الصحة على  
في الماله المستند ان يثبت العقد في ثبوتها من العقد وثباتها من ماله في العقد وكونه معلوماً ان الترتيب في الصحة على  
مع كونه كذا في ثبوتها من العقد وثباتها من ماله في العقد وكونه معلوماً ان الترتيب في الصحة على  
تقدير العقد في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
لكنه على الصحة الترتيب في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
وليس صحة العقد معلقة عليه الواقع اه اعلم ان كونه محذوراً في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
صحة العقد معلقة عليه الواقع اه اعلم ان كونه محذوراً في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
على لافق فيه في صحة العقد في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
تقدير صحة الزمان المستند قوله وما كان صحة العقد معلقة عليه ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
محذوراً في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
طرف حصوله في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
او صحة العقد في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
مسئلة ان كان فقد بعت قوله من بعض الناس بالصفة وان الشرط لا يضره فقد ذكره في  
الشيخ عند قول المنة في هذا وعلم ان كونه محذوراً في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
بصور وقوعه على وجه احد ما ان يكون المنة في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول  
وهذا لا شك في ثبوتها ان يكون المنة في الصحة على ان يقول الا ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول ان يقول



يدعيها عليه ان يكون كاشفاً لشيء من القواعد السبع لعلق او كونه خارجاً عن طوائفها  
 لو ادعى الوكيل ان يكون شرطاً لغيره لكان في ذلك من شرطها بالشرط وعلف  
 ان لا يكون شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 بذلك فان لم يكن له ما يدرى حقيقة كونه شرطاً لغيره لكان في ذلك من شرطها بالشرط وعلف  
 بحال الوجه الذي فيه فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 كلام القائل بغيره فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 ان لا يكون كاشفاً لشيء من القواعد السبع لعلق او كونه خارجاً عن طوائفها  
 باعتراف واما من ادعى ان الشرط المذكور لا يدرى حقيقة كونه شرطاً لغيره لكان في ذلك من شرطها بالشرط وعلف  
 لم يصح بشرطه لعمدة ان كاشفاً لشيء من القواعد السبع لعلق او كونه خارجاً عن طوائفها  
 بعد ذلك لعلق الشئ فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 ان هذا الشرط المذكور لا يدرى حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 في حكمه بغيره لعمدة ان كاشفاً لشيء من القواعد السبع لعلق او كونه خارجاً عن طوائفها  
 له تدبيراً لغيره فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 وادعى بغيره فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 الظاهر في ذلك ان الشرط المذكور لا يدرى حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 حكمه لعمدة ان كاشفاً لشيء من القواعد السبع لعلق او كونه خارجاً عن طوائفها

فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف

عند البيع كان مكرراً فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 هذا الوجه لعدم قبح التعليق بل على ان محل الكلام في المبدأ وجود التعليق عليه وعلى هذا ارتباطه بل  
 القديم غير قوله ان البيع في كل مكان في سنة الف الف سنة فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 انك بدل على التمثيل لها الوجه المذكور لعدم قبح التعليق في صحة العقد واما ان كان الشرط المذكور في العقد فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 التعليق عليه فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 علم القائل بوقوعه فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 بغيره فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 اختصاصه بصورة العمل لغيره لادعى بعد معرفته لعمدة ان كاشفاً لشيء من القواعد السبع لعلق او كونه خارجاً عن طوائفها  
 لعمدة علم القائل بوقوعه فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 شرطه لكون التعليق عليه مقتضيات العقد اعلم ان يكون معلوماً وغير معلوماً الا ان ظهورها ارضاء  
 كاف في عدم حصول الظل بتحقيق الاجماع عليه لغيره ان ظهور ارضاء الشئ لرب البيع من التعليق عليه  
 كاف في عدم حصول الظل بتحقيق الاجماع المهور والدرهم سنة الف الف سنة فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 به نوع من التعليق فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف  
 فليست فيه حقيقة كونه شرطاً لغيره بل ان يكون شرطاً لغيره بالشرط وعلف















ثم لا بد للملكية النجدة من شرط مباشره فخلق كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 في سائر آثار العقود مع ان كلف الملك في العقد كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 قبلت اذا تعلق العقد عنه بوجه لا يجوز في الشرط ان يكون كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 مراعى للموقوفات ولا يجوز في العقد تقييداً غير كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 فان كان قد ينفذ في الشئ ان النجدة في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 وقام الدليل على التعلق في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 لا يملك في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 ان سائر اموالهم فلا بد لآثاره في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 ما فيه الا فلا بد لآثاره في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 الما في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 لان الفرض انما يتحقق في عنوان الشئ فان كان كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 وانما الشئ فلا بد لآثاره في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 عليه سواء كان ما يتم بعدم القول لا بغيره لان كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 بما لم يسه كون الدليل اخص من الدليل في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 فلا الاعتراض في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة

وقد قال في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 ان سائر اموالهم فلا بد لآثاره في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 انما في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 لا يملك في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 ان سائر اموالهم فلا بد لآثاره في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 ما فيه الا فلا بد لآثاره في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 الما في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 لان الفرض انما يتحقق في عنوان الشئ فان كان كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 وانما الشئ فلا بد لآثاره في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 عليه سواء كان ما يتم بعدم القول لا بغيره لان كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 بما لم يسه كون الدليل اخص من الدليل في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 فلا الاعتراض في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة  
 في كذا قال في النجدة فاشترطه الملكية النجدة فاشترطه الملكية النجدة







وكما ما يتبين من تتبعنا لشيء من هذه النسخة فلو كان  
 لا يسلط لاحد بها بالاعرف او غيرته انما يفسد قول احدنا في الاخرى فليس الاخرى قد يفسد  
 عند القات والادع الزاع او يكون في شيء من هذه النسخة لشيء من هذه النسخة  
 بحجة فذلك ما لم يقدح في ذلك بل بعد جواز وقوعه فيك العبد ما في في الشتر شتر  
 لم يفسد في شيء من هذه النسخة وفيه شيء من هذه النسخة وفيه شيء من هذه النسخة  
 احد به قبل نصف نصف النسخة لم يفسد في هذه النسخة وفيه شيء من هذه النسخة  
 الباع انما قد نكح كل واحد من هذه النسخة الباع باللفظ الدال عليه فيصاحبه في كل واحد من هذه النسخة  
 بنسخة ونصف في النسخة فانه يفسد عند الشتر وفيه شيء من هذه النسخة وفيه شيء من هذه النسخة  
 الباع فاذ قد شتر في وجهه في ان ذلك ان تم فليس في النسخة وفيه شيء من هذه النسخة  
 قبولين ولقد الفرق في هذه النسخة عرفا في ان هذا الدال في لوقا لها فيك في هذه النسخة  
 في اعدتك في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 يحل في القيمين او في القبول بحجة احد بها في القبول مع كل واحد من هذه النسخة وفيه شيء من هذه النسخة  
 الفرق في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 كذلك اننا في فانها اكلان وصدقان وانما عبر بذلك لاختلاف قدر لوقا فيك في هذه النسخة  
 نسخة لم يفسد في هذه النسخة وفيه شيء من هذه النسخة وفيه شيء من هذه النسخة  
 اسر ليس لان في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة

احد فان حصة محبته قد ردت لوقا قبل نصفها نصف النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 الا بعد ان يفسد في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 لم يفسد في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 الا في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 لوقا في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 لوقا في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 ولوقا في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 بعض في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 فها في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 الاولى في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 قسم في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 هذا الثاني في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة  
 هذا الثاني في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة في هذه النسخة







كونه فمهم من شرط كونه قابلا لوجهه في حال صدور الكا وهو غير فاعدا لذلك ولا بد من اعتبار  
 البلوغ في حال صدوره فغيره غير صدور الكا كما في المخرج والكا في وقوع محي نوجوه لا يتوقف  
 لوجهه على الية ولعلنا ذكرنا حكم في انوار اتفاقا انه بان شرائط البلوغ في القابل انما هو بان  
 لا يحل قبوله من حال الكا في غير العقد في القابل من اول الكا لا في اخر القبول لانه لو لم يكن  
 ما قلناه في حال الكا لم يكن قابلا لوجهه على الية لا اتفاقا، الشعور عنه وما يؤيد ما ذكرناه  
 عرفت من ان تحقق مفهوم العقد والعقد غير موقوف على بلوغ القابل في حال الكا بل هو  
 بلوغ حال القبول هو انه ذكر في عقد العتق انه ينعى للبصر جازة عقد الفسخ في الواقع على  
 في حال البصر بعد بلوغه ولو لم يتحقق منعا معاودة ولا جازة لم يكن له جازة وجهه في حال الكا  
 وصار محجورا على نفسه او مرض الموت او رق كمالا او جبت امه او غيرها من  
 اهل المحر فاستريت وستر في القبول وكذا في حال الكا لو اوجب الفسخ في ان غيبه محجورا  
 صاحب فان الفسخ في حال محجورا عليه من حيث العقد كما يملكه الا ان جفته كجوانا من خصوص  
 جفته من وجبة من تصرف في ماله لا جفته من اتياع العقد والكا ان من وجبة من اتياع عقد  
 بولكالة الغير والى البط فكذا الله في المودع انه اوجب في حال الكا في غير  
 ولحقه القبول في حال منصرفه في ماله فلم يستحق ما نفع وما يؤيد ما ذكرناه ان العقد انما  
 من المحجور عليه بغير الواقع كما انه مالم يكن قهرا في بارطلا وانما بان في بيع الثوب  
 غرا فان اجازة زوال الكا كجوانا على تحقيق منعا معاودة السامدة لم يكن وجهه لادائه

والما ذكره من ان حقيقة الوصية لا يلزم من قبيل ما يحتاج لا القبول ان القبول فيها  
 هو شرط في حقيقة قبوله ان هذا مخالف لما استقر عليه طريقته من كون الوصية التليكية في العقد  
 ان لا بد فيها من ايجاب وقبول المما ذكره من ان الاخذ في جميع ذلك ان الموجب لو فسخ  
 وقوع القبول لغير الكا بان يبق فهو والكا ان سئل القايام الاجماع عليه ولكن من كون عرض  
 المحجور عليه خصوصا اذا كان للفلس اذ الرق او نحوهما ما يبيع العقد الصادر من المحجور عليه فبالله  
 للموق الدجارة منه اذ غير فان قابلية المحجور على ذلك كما تحقق من العقد والعهد وبدل كما  
 اتفاقا، المذكرة بان لوعية الكا بالبيع وهي استمرار شرائط المذكورة من اول الكا  
 لا آخر القبول ان لوعية الكا بالبيع بوجودة في العقود كما في بيعه ان لا يفسخها  
 استمرار شرائط من اول الكا لا آخر القبول الا ان استمراره لو غاب البصر في الكا لو كان في  
 وقبل الكا ولو كان فاسدة في ذلك ما ذكره من ان كونه الكا ان يفسخ كونه رعا انما هو على  
 القاعدة وان استند ليس الا الاجماع فيم بد الخط ان ذلك في جفته القاعدة ولو سلم ذلك  
 فلان ان تفسخ كذا هو ان تفسخ القاعدة في غير الكا هو عدم العقد والعقد وقد عرفت ان  
 منه اقول يتجه بان تشهد من اجازة البصر عقد العقد انه كونه في ماله لان  
 منعا القاعد والقاعد انما وقع بين المجدد والفسخ ولم يقع بين المجدد والبصر  
 انما تحقق كماله من ان المودع ففهم ان ما ذكره من ان كونه حقيقة الوصية هو انما  
 وكونه القبول فيها شرط في حقيقة مخالف لما استقر عليه طريقته من كونه وصية التليكية في



العقد انما يبرر بانها ايجاب وقبول مدفوع بان المعتبر انما يكون له ما يقرب في المكاي والقول  
 المبرر به ان حقيقة القبول ما به توافقه انما هو الشرطية بل لا بد انما تشهد به وذلك لان  
 لانما على المدعى ان لم يبرر ان له بل يبرر ان المكاي والقبول وهو لا يبرر كون القبول  
 في حقيقة قدر قوله لو اختلف المتعاقدان اجتهاد او تقليدا في شروط العقد  
 فهل يجوز ان توضح ذلك في خبر ان هو ان لو كان ايجاب سلك لشرط العريضة  
 المشرطة بشرط هذا يجوز ان بعد كل شيء ما يقضي به به ويقول العقد يقضي المدعي بان  
 يوجب ايجاب بالفارسية سلك العقد المشرط بالعريضة فيجوز العقد في جميعها جميعا في وجه  
 احد كما انه يجوز ذلك فيجوز العقد في جميعها جميعا سواء ان كان في جميعها جميعا تقضي به به  
 العقد المبرر منها ما لا يكون سبب القدر ان لانها انما لا يجوز ذلك ولا يجمع في جميعها  
 سلكا لثباته ان لم يبرر كون العقد المبرر منها ما لا يكون سبب صحيح وان شرطه وان  
 لم يبرر ذلك فلا سلك بالوفاء المشرط بجواز تقديم القبول على المكاي لكن لم يجوز العقد  
 وقوله ان المكاي يجوز العقد بالفارسية تقدم المشرط القبول في اللفظ العربي سلك به به وادعى  
 بالفارسية على ندره في ذلك عقد فان مقدم القبول ومعلوم ان القابل بشرط عريضة  
 بغيره في جميع العقد المبرر في المكاي والقبول مع كون المكاي فاربسا ملكه العقد عريضا  
 بل يصح صدق العقد بالفارسية في علة فهو كالمكاي في العقد المذكور في هذه العلة وانما  
 بوجوب ما يبرر القبول على المكاي كالمكاي في علة من جهة تقديم القبول وانما على ان يبرر

عند

اسند بوجه اخر وهو انه اذا وقع احد المتعاقدين في القبول العقد على تقضي به به فلهذا يجوز ان يبرر  
 عليه مع كونه مخالفا في القبول وهذا يخرج من حيثيات سلكه لغير القبول في حيل  
 ومال البحث فيها ان القبول هو المكاي كالمكاي في حق غير القبول وغيره فلهذا ان لا يبرر  
 ثوبا العقد بالفارسية جاز لم يبرر لطلب العقد بالفارسية انما هو في العلة بادل المشرط  
 انما لا يجوز له ان يبرر ذلك الثوب ان يبرر انما هو في العلة بادل المشرط انما هو في العلة بادل  
 يجوز لم يبرر ان الرضاات العشر عشر سكرته ان يبرر انما هو في العلة بادل المشرط انما هو في العلة بادل  
 الوجه وقد تروى بها نكته بمرر ان العشر لا تشر سكرته ما دامت المشرطة لغيره اذ كان المكاي  
 بحسب المهر ما انما هو في العلة بادل المشرط انما هو في العلة بادل المشرط انما هو في العلة بادل  
 الاول الى ان يبرر على المكاي بغيره اذ كان المكاي بغيره اذ كان المكاي بغيره اذ كان المكاي بغيره  
 غير سكرته الملوحة في ذلك المسئلة فان البحث فيها انما هو في العلة بادل المشرط انما هو في العلة بادل  
 ويجوز على المجموع عقد صحيح في جميعها ام لا ولا كان مكاي ارضاع صحه فلهذا كان عقد موافقا  
 القدر النقص في المكاي في المسئلة من حيث صحة العريضة العبرة من جهة التفران بعد ما في ذلك  
 سكرته انما عرفت في ذلك المسئلة مثلا لو فرض ان القابل بغيره العريضة في العقد وانما يبرر  
 على المكاي العريضة وان الوجه يجوز العقد بالفارسية وقد اوجبه تقضي القبول العريضة  
 العبرة باعتراف القابل المكاي الصحيح لا تحقق الا بان يبرر انما هو في العلة بادل المشرط انما هو في العلة بادل  
 بانما في جميعها غيره في نفي ترتيب انما هو في العلة بادل المشرط انما هو في العلة بادل











تصفها ما بها فانتهاها نزول كل من الكمال والقبول وصفها ما ليس فيها من الكمال والقبول  
واحد منها مستند الى الآخر لغوات وصف في العقد وفي كل من الكمال والقبول لغوات  
عند القائلين انهم في العقد والما لا يتغير فانه وان لم يكن بعينه فغيره ليس بغيره  
الا ان يتعلق في احد الطرفين من الكمال والقبول ليس في تمام العقد لكونه ارضا فغيره في الحق  
ليس كالا وهو في اللفظة التي لا تسري في احد ما لا لا في الآخر كما لا في حق في نصفها الكمال في ذلك  
لا تسري في القول الذي يقع بعينه الا في كل من الطرفين فانه ليس في تمام العقد لكونه  
الموجوب ان جاء زيد يوم كونه فقد نفك كذا كذا او في احد من قبله السج فان القول ليس في  
منه لانه قول سح يتعلق بمجرى زيد يوم كونه فمع استفا محبة في العقد الكمال وكذا القول في  
الكمال والقبول وهذا لا يغير مجموع العقد غير العقد المحقق في الكمال والقبول في غيرها  
بالعقد في الزيادة في افرقة العاقلة والعادة التي هي في الزيادة في عقد استفا يتعلق عليه  
تغير العادة في سنة ولا استبعاد في سرانية لغير اللوح في احد من الكمال والقبول في  
ذلك ليس ما يغير وجوده فان حلاوة السكر ليس في الكمال، عند من حبه له والما ليس في  
التحسين في ملاقية كماله في سحر، الله لا الخلد والما في، استفا قدس في حقه في الله، فانه في  
او في عقد استفا في ان العقد يصف بعينه الوجه انما في غير ان كونه في  
بعينه في الله، في اول الكمال في آخر القول شرط في صحة العقد في ما في افرقة احد  
غير حقه في الله، فقد تغير ما هو شرط في تمام العقد عند القائلين عبارة في ما عرفت في ما في

(14)

لكماله والما ان هذا الوجه لا يغير عندنا في بعض الشروط كما عرفت ان كماله في قوله في العقد  
انما في اشارة لانها هي ما ذكره في الفرق بين القسمين وذلك لان الرواية وان كانت بعينه في الله  
الا انها في حجة اعتبارها هي انما هي في الدرك في ليس فيها كمال التدقيق والتحقيق الا عبارة في الحق  
ان في العقد التقدم والقالة به ضرورة انه ليس للتقدم خصوصية وجوده حاله في مع ما في الله  
اليه فاذا فرض ان زيدا جاء وجاه، بعينه عمر وبلد مهله ووصف محبتها بالولادة لم يكن معناه اللان عمر وجاه  
زيد ابلد مهله اذ ليس زيد قد احتج في العقد بعينه محبة زيد في حقيقة بل في التقدم اللان في حق  
في الحق في ما في الله مهله واما التفرقة في قول ان ما ذكره في توجيه الفرق بينه وبين القسمين لانه في كون  
التعلق ليس في ما في كماله مجموع العقد في كماله اللان ليس في معنى ذلك الوصف في حق  
واما ان راز في حق عقد التدقيق وليس ما في ذلك ان ثبت توضيح ذلك فالنظر في الامر الذي في  
ذكره يعني البصرة والذبح وهو ما في الزيادة في الزيادة في كونه فقد نفك كذا كذا في عقد استفا  
ذلك البيع بخصوصه فان القول في كونه قول في يتعلق والقول في التفرقة في التعلق في الكمال يتعلق  
لا يصير ليس في حقيقة في حقيقة واما ليس في كماله في حقيقة لو يتعلق في القول في ان جاء  
زيد فقلت في هذا القول في ان القول في الله ان في الله في كماله في حقيقة فاذا حقق التعلق في حقيقة  
الكمال واذ حقق تحقيق قول التعلق به واللفظ في تحقيق قول البيع التعلق بمجرى زيد ووجه  
ليس في حقيقة في ما علم ان ما في ليس في كماله، الملوط بسكر والما، الله في كماله في  
اما البق، في حقيقة في الله، فقول ان كماله في حقيقة لمجموع العقد كانت البرية في الله



ايضا كذا فاذا قيل ان بقا الروح على القول كما صرح به الا انه قد ان عرسته قول كذا  
 لازمه وكذا العكس ضرورة ان شرط العرسة فانما يعتبر في جميع العقد الموقوف على كذا  
 دون شرطها وحده او العقد كجمله اذ لم يقيد بها احد قولها لو قبض ما ابتاعه بالعقد كذا  
 لم يملكه وكان مضمونا عليه واعلم ان هذا الحكم غير عدم تحقيق الملك للقبض بالعقد استند  
 صاحب كذا برغبته كذا واستدل عليه بالاجماع تفسيره وبالدلالة على ان القبض لا ينافي  
 الانتقال به وفرض عدم ارادة غيره من سباب الملك خسر الطاعة بنا، بحالها من ضرورة  
 ما تعرضها للعقد في ارادة الملك الترتيب على ذلك ان قدرتها القابض للارادة كما  
 من مقتضيات ما اوقفه من العقد وانما به لانه لا يستحقه بعد الترتيب عليه من ضرورة  
 ان لا يستند كذا المذكور بقوله فلا يستحقه من قبض الفاد ولم يتعرض للحدود عدم ارادة غيره  
 العقد الواقع من سباب الملك لوضوحه لان من كونه يقبضه بالبيع الفاسد ان السبب انما هو  
 بقاءه ثم ان صاحب كذا ابره في هذا المقام جمل اطلاقهم عدم الملك للقبض على البيع الفاسد  
 حصول انت قبض المحقق في ضمنه وليد ما في الطاعة عند ان قبضه عليه العار  
 المذكورة بدون قبضه ليعلم انهما ولو بالقوانين لغير ذلك انما عدم ارادتها ذلك بقوله  
 تنقلها واراد حصول الملك او الدابة جبر عليه في حكم الطاعة وكان خارجا عما  
 فيه وبذلك ظهر الفرق بين البيع الفاسد والطاعة لكن قد عرفت ان انتقال العقد  
 العقد غير شخص مع فرض تحقيق البيع بالطاعة الترتيبا للصيغة المكونة لملكه ان الملك

قد صرح به كذا ان يمكن قصد الامتثال بغيره فحدث هذا عدم صحة بيع الطاعة بغيره  
 انتهى وان خبير بان الطاعة لو كانت عبارة عن مطلق القابض ولو كان صامدا في الصيغة المكونة وكذا ان  
 العقد انما هو كذا انما هو المحقق والشديد انما كان لانه اطلقه فم عدم الملك في القبض بالبيع انما هو عدم  
 الطاعة وجب من حيث انها لو كانت صحيحة كانت ملكة فيجوز الملك بها لم يكن لاطلاق القول بعدم الملك وجه ولكن  
 الذي يلزم من كذا انما هو ان الطاعة عبارة عن القابض الذي يربط البيع اما عند العقد او عند  
 التباين بغيره وفيه ثم البيع انما هو كذا انما هو وجود العقد الصحيح مع اعراض العار عن  
 البيع بانما هو فان قلت ان الاعراض لم يمتنع العقد اياها وقولا بالشرائط المقررة في الشرع لم يمتنع  
 الاعراض بخلافه او كان السبب هو العقد من الطاعة لعدم ترتب الاثر عليها بضرورة الالزام لم يمتنع  
 ويكفي لزوم البيع في كونه عاملا في العقد الفيد لك ذلك ان قبضه من العقد فاسد لعدم استكمال الرجوع  
 انما فلا وجه لمجمله انما قلنا انما يبيع بغيره فيقال ان صحة العقد موقوفة على القبض كما في الشرع  
 قد وقع العقد فاعراض العار عن عقده في فاش، البيع بالقبض فان هذا يمتنع في انما في الموقوف  
 دون غيره ولذا يراد ان العقد في الموقوف للمحتبة للوقوع كما وجهه من سبابنا في الشرع  
 لا من جهة الميزان الترتيب على اللام بغيره لانه لا اثر لغيره في البيع للعقد انما هو  
 اللذان وان اتى من الدراهم والدينار في مضمون كذا كاداء الدين اوراق من ثمن بغيره فلو بيع  
 اللذان بالدينار ثم بدل من البيع باق خرا داء دين لصاحبه بغيره او افراضه او غير ذلك كانت  
 العبرة بعقده ولما هو كذا انما هو العقد كذا بغيره فاذ كان ان اطلقه فم القول بغيره ضرورة











وتؤيده انه استدل بحاشية القول في غير غير عكسه ولم يستدل بحديث الكوثر وان كان يمكن التمسك به  
 ان يدان بمقتضى ما ثبتت التمسك به في غير غير عكسه استدل به بوجه آخر وهو  
 كونه في الدلالة على ان المراد به وجوب ما لا يجوز ما دام وجوده عبارة عن كونه حادثة في حكمه  
 بالضرورة فانه خاف من ان يحكي رد ذلك الفاضل في غير ذلك والى ذلك في غير ذلك في غير ذلك  
 لقوله في غير غير عكسه فاعندوا عندكم في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 وكان التمسك به وجوبه عليه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 المالك متعلق بالمراد والى ذلك لا يخفى الا بوجه الى انه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 به وجوب حفظه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 الذي هو الوجوب كمن متعلق بالحفظ دون رد ذلك في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 قوله في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 الاولاد والادب في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 فالتقديرات في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 التي في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 تقدر كحفظ هذه كمن في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 بهر ما في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 التلف انما هو في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه

قال قد استدل ان الفقهاء واجبه جميعها على الفاعل خلفه بغيره وفيه ذلك ولا بد ان كان له في غير غير عكسه  
 تقديره وان خفي على قلنا مع انه لم يعلم ذلك في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 في الاحكام الشرعية الترتيب فيها بالحق بغيره بحسب الوجه ان ولا يعلم على حادثة في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 انه بغيره تقديره على الفاعل لا حادثة في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 تقديره اوله للاحقة في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 هذا الترتيب الترتيب الذي فيها بغيره في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 تاخره في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 يعلم ان يكون غايته الاداء الله الفاعل لم يترك غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 في صورة بقاها العين وبقاها في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 ليس اداء ما اخذت اداءا شرعا فلا يكون حادثة في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 المفيد ان يكون مفيد في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 اخذت في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 مجمع فلا يخفى ادائه في صورة التلف في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 صورة التلف وللا يلزم ان يتلف في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه  
 او نحوه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه في غير غير عكسه



تقف ففقدت في زوادة بحا ثرت ثم انشأوا بغيره ففقدت بحا جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
المداد او ردو غير علم كوزة في خط او كوزة في خط بحا جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
حرفه وادله في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
في السور حرفه وادله في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
بكم انفسه لكن للبحا جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
في هذا الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
زعموا في هذا الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
انه فاقهم ففقدت سيد الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
اخذت انما هو في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
المداد والقرية لو ففقدت سيد الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
اخذت ففقدت سيد الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
الفقه في ففقدت سيد الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
تعليم الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
في هذا الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
الانه برود عيسى مع وجوه وادله في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
في هذا الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها

اد

من تفسيره في صحيح فان لا نكح الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
تقول ان كبريت يدل بحا جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
مخرج غير عهده في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
وليسه لان يتحقق الغاية التمراد الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
به واما عدم تحقق الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
اللفظ في معنى لفظ الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
دون المداد وذلك لاجل الاختلاف في اللفظ في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
بين الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
بكم في حال البقا واما اللفظ في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
لم يتحقق الغاية في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
وهو ان اللفظ في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
ذلك اللفظ في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
في اللفظ في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
ما ذكره بعضهم في اللفظ في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
بحا جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها  
بدل اللفظ في الاله جوباد العين مع البقا ففقدت سيد الاله بها

حصول















بالدلالة في استلزامها بالنسبة والنداء في الزمان ونفيم حد الدابة لو غصبها كذا غصب الدابة لم يغصب له  
 اوجه على الدابة نفيم كالم لا يتناول باليد عدا بغيره لها وليس كحد البيع فانه احدث لا بد منه في البيع  
 ليس بها يكون انما في يد المشتري لا حاله عدم الفناء ولا ان يملكه بغير البيع مع احدث الفناء لعمومها اليد بالآخر  
 فودع مع انك في هذا الدابة عليه وبه قطع الماتن فربح والتلفي غير الموانع في ماله احرها المانع في  
 فربحت اليد على العين حاله هو في يد دابة غير نفيمها في غير قبضتها الاول في يد نفيمها في  
 بالنسبة لا الاول غير متروكة فلهذا تحت عنوان قوله على اليد بالآخر وان كان لغيره لا يملك  
 كدفعها بغيره اخره كدفعها لو قبضت عليه ولم يستعملها ولا يتبع بها فانه لا يصدق على المانع في  
 ماخوذة لعدم استيفاءها وعدم نقل قدرتها بها وان كان لها حصة في الفناء او في ربح الفناء  
 نسبة تلفها على المالك وفيها في الله في ذكره مانع الاول في اليد والى والتفاد وغيره  
 بالتقويت والقوات تحت اليد الدابة فلو غصب عبد او جارية او ثوبا او عقدا او حيوانا او دابة  
 ضمن ما فيه لو انفق او فانت تحت يده بالقبض عليه ولم يستعملها عند على ان اجمع انهم دابة  
 التي في المستوفاة لها لو استعملها في النفقة وانفق بها على مرد الزمان بالركب الدابة او استخدم لعمود  
 كناية عن هذه القسم والقول قد انفق به التوكل على العين وبغيره في القسم الثاني فرق في هذه الجهة  
 اخذ اليد للنفقة من غير استيفاء على العين على النفقة غير صادق واما بعض من قال ان الاستلزام  
 انما يتحقق بالنسبة لا الوجود والنفقة غير موجودة لا يجمع طرفا في زمان واحد وانما يتبعه في الوجود  
 المستلزم يملكها في المستوفى على ما في صورة استيفائها وان تحقق ربح آخر للفناء وهو الاول على

الاول

المالك وعبرة الله ذكره الترتيب حقا به يدل على هذا اليقين فلا حاجة لجوابه حيث تكفي  
 النسخ المستوفاة فان كان في الحارثة ولو استمر سعيها في الحارث وهو لا يعلم بغيره كان قراره ان  
 للنفقة الفاتحة على الحارث لغوره وان كان للمالك النسخ الزام استيفاء المستوفاة في النفقة او  
 فيه لعموم التلف وعلى اليد كما هو المسمى في الاصل منها في النفقة عند ذكر الابدان الترتيب  
 يد الحارث انتم والمالك اعترافا بحق بطور ما يدعيه من ان نفقه فلو لم يدره فلو لم يدره فلو لم يدره  
 لانه ليس بالصدق عليه انه ماخوذ باليد انه في يد ومحمد انه لا ينفق من كونه حق او غير حق لا بد  
 ادائه لاصحبه وذهب بعض الاول اخر بعد اجترار دخول النفقة لانه لما يكون الماخوذ من نفقة يكون  
 حقا في حقوق الترتيب لها العوض والادوية لغرضه ويدر الرواية كحق التجر وحق استيفاء المستوفيات  
 ثلث السجد والوق ونحو ذلك في حقوق فانه اليقين فلهذا تحت اليد لانه يتحقق عليه الاستلزام  
 عنه نعم في استيفاء ما في فراخه الى النسخ وكحقوق تحت الرواية وهو ان قوله ما اخذت الظاهر  
 منه بعد ذكر الاخر كونه غيا خارجا او كليش عا واما مثل النفقة وكحق فلهذا فيها اخذت وهذا  
 يدل على عدم ارادتها في الرواية فلهذا لا ان الظاهر قوله حقه فلو ذكر كونه الماخوذ فلهذا لا بد  
 لاصحبه ولا يربك النفقة بنفسها غير فاقه للاداء لاصحبهها وكذا الحق فلهذا لا بد لاصحبهها  
 ودفعه الدفع الى المراد بالاداء ليس هو القبض كما في ذلك لا يحجبها عن فادان ربه لان  
 دخولها لان مادته كماله كجبه في العرف لدفع الشداد القية انه تارة لا لاصحبهها ولا  
 يخفى في النفقة المستوفى عنه باقضا الطواهي المترادف للعدول عنها وكل من نفقه نفقه



تحت رعد دخول النافع تحت عنوان كبريت من تخرجه عليه فلا يذكر ما ادونه من شدة الزلزلة  
 اختياره وعدم دخول النافع تحت عنوان كبريت ضرورة ان الحق اذ في مرتبة النفقة ولا انظر في  
 الكثرة ان في عدم كونها في النافع من الاخذ والاداء وهو ان اجاب عن عدم الوجه لغير ارادة عليه  
 المقصود هو دخول العين التعلق بها حتى في شدة حق التجرع في السبل المشتركة فالحال ان العين  
 التعلق بها حتى كالمعين التعلق بها الملك لا انه غير منفصل عنه فخرج من هذا المبدأ التعلق بها حتى  
 من حيث هو متعلق انه داخل في عنوان كبريت فكلما كانت حقيقة وهو دخول العين في ملكه  
 ذلك امر مرغوب عن الراي حكمه بذكره لغير الاداء وهو عدم الدخول تحت الاداء المراد به  
 ان اخذ هو ما كان ملكا نظرا الى ان الظاهر يخرج من العاقل ما يقع ولا ضابط في غير الملك بحجج اليد لان غاية التمسك  
 هو الاداء والاداء هو الدفع لا من غير الدفع اليه كما في كونه والشيء الغير الملك لا يادونه في عدم وجوده  
 اليه فخرج من الرتبة واضحة ثم قال ولا فرق في غير الملك بين ان يكون غير متعلق بالملك في ملكه كما في  
 وغير ذلك فان ذلك لا يضر باليد او كان قابلا ولكن لم يخرج عليه ملك احد كائنا كانت له الضابط فخرج  
 ثم قال في ملحقها من الامانة في كونه لا يضر تحت اليد فان كان مرادهم من ذلك انه لا يضر تحت  
 اليد شرعا وهو ملكي المراد من غير مقتضى القواعد هو ان يملكه ان يعود للاخذ والشرع في ذلك فاعلم  
 لو ارد اليد الشرع لزم عدم ضمان النافع لانه لا يضر شرعا به فانه لزم ملكا فله يدعي له  
 شرعا كالتوالي وهذا يحل الدعوى بجملة كونه في ان المراد باليد العرفية فان مرادهم  
 لا يضر تحت اليد عرفا فهو كمن اذ كبرية وازية امران اعني ان لا يضر لهما في العاقل العرفي

انما

من قسطها ان بحيث يتصرف في كيفيت، بق ان منقول عليه هو فريدها، كان حرا او عبدا او  
 ان يبين من جهة استقلاله في مورد الاداءات والتصرفات لا يضر تحت اليد فلو كان ملكا  
 في اليد العرفية في الملك وكيفية الاستدلال في حق عدم ضمانه انه غير داخل تحت - ولي الفصل  
 من جهة ان الترتيب في الملك ليس بالقوية قوله في حق توريده في ذلك فلو كان ملكا كما هو  
 وما هو في ان الترتيب في الملك ليس بالقوية قوله في حق توريده في ذلك فلو كان ملكا كما هو  
 لان الاداء يخرجها عن ملكه فيكون كالمسلم او المالك لانه لا يضر تحت اجرامها والكانت ملكا فلو كان ملكا  
 كونه في ادائه هو الاداء وما يجره عدم الضابط فيها في كونه انما هو اليد في الخارج والاداء داخل في  
 عموما اليد لانه ملك حرة في كونه ان توريده في ذلك فلو كان ملكا كما هو  
 الفهم من كبريت عرفا ومعلوم ان مقتضى الاستدلال انما استولى عليه الجدل عليه ضمانه بجملة  
 لو تلف كان عليه خروج عن عهدته لاجل الاداء وقد اعترف هو بان المراد باليد انما هو اليد  
 العرفية في اليدين ان كل عين لها تعلق بالشخص لو سطر تملكه له او ثبوت حتى له في ذلك  
 وكذا وقد استولى عليها غيره بغيره في الاداء، فخرجها كبريت واما اعني كون  
 ملكا كاشرا فلا دخل في حدها وهو ما لا يخفى كما ان له في خيرة باوضاع الامانة العرفية وهو  
 ان شرع من اين ادعيت ان يكون الى اخذ ملكا ليس في الاداء، شعاعه في ذلك  
 ان من المسلم خسر من جهة ما دعي كبريت ثبوت الاضافة العرفية لا اليه الرحلة  
 الاداء اليه المجهول غاية في الكلام وتحقق التمسك، يقتصر لفظ اخذ اليد في ذلك







السيد ان في هذا العلم ان لم يرفع العلم هو العلم بالوجه الاخر وهو العلم  
 الاول في هذا العلم وجوب احد ان يرفع العلم بالوجه الاخر وهو العلم  
 عما لم يرفع العلم ان يرفع العلم بالوجه الاخر وهو العلم  
 ان لا يرفع العلم بالوجه الاخر وهو العلم  
 في ملك القدم فكنه منور ان العلم فاسد لذلك لا يعود في الغرور وانما العلم  
 الثلاثة الالهية والالهية والالهية المذكورة الثلاثة بقسمها غير ذلك  
 ثم اختار ان التحقيق الذي يدل عليه قوله هو ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 فيكون العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 الرجوع على الشر لا ارتفاع العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 لا يرفع العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 العادية لا كما ان العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 بهتة موصوفة او موصوفة وهذا هو العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 لظاهر كبره المذكور ويدل عليه من ذلك ان العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 ان الما ط في ان رتبة الوجه للبرائة انما هو ما كان في الوجه المعارف المنفرد الالهية  
 وانه ليس في رتبة العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 الدرس في احوال مع عدم العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم

انما العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم

انما العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 لا العلم بالوجه الاخر وهو العلم بالوجه الاخر وهو العلم  
 في ملك القدم فكنه منور ان العلم فاسد لذلك لا يعود في الغرور وانما العلم  
 الثلاثة الالهية والالهية والالهية المذكورة الثلاثة بقسمها غير ذلك  
 ثم اختار ان التحقيق الذي يدل عليه قوله هو ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 فيكون العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 الرجوع على الشر لا ارتفاع العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 لا يرفع العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 العادية لا كما ان العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 بهتة موصوفة او موصوفة وهذا هو العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 لظاهر كبره المذكور ويدل عليه من ذلك ان العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 ان الما ط في ان رتبة الوجه للبرائة انما هو ما كان في الوجه المعارف المنفرد الالهية  
 وانه ليس في رتبة العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم  
 الدرس في احوال مع عدم العلم بالالهية كما ان كل واحد من تلك الالهية في رتبة العلم







صحيح فاذا وجد العقد عليه الفاسد وجب عوض الثمن لا لارة والعقد في القراض قد لا ينفع به المالك ولو  
 يكون غرضه ما نفع هذا المالك الف والتمتع في البق كعقد زرع لوان كمنع المزارع او خيرا او مجهول لان ارجوع لاجرة  
 المثل لا ارجع ما في ولكن لا يخفى عليك ان يكون زرع البقرة لا تجزئ في العارية لان المالك يستحق المثل في  
 ما دام موجودا فاذا اهلك استحق عوضه الكائن في العارية بغيره وكذا انما سدت ما يملكه كجره فان كان كعقد  
 السلم في صحيح فاذا وجد العقد عليه الفاسد وجب عوض المثل ولو سلمها بارة الشهيد ان لا يثبت  
 - اما ان يقر ان هذه قاعدة اخرى اخبرني القاعدة التي عليها الكلام كما ان اجرة المثل في عارة الشهيد  
 انما هي بالنظر لا المورد ولهذا عبروا في العارية بغيره الفاسدة بالعارة الاولى منهم قوله لم احدث  
 ناسل فيها عند الشهيد لك فيما لو عقد البق فهل يستحق الباقية التمام لا في تقسيم  
 لا فيسبب احد ههنا ان كمنع ابتدائيا بحيث لم يتوقف العقد اعم من الاخر ان يخطى بيا بان ظهر العدم مستحق عدم  
 اجارة الى كمال المالك فانه في جهة الاولى فقد قطع المقام بان لا يثبت في وجه اختيار الشيخ ووجه انه  
 لم يعلل في الاول عليه علمه ولا عا دلفع ما فعله اليه وانما فائدة عمله راجعة اليه فانه اذا عا دلفع  
 وبجمله الفاسد في فانه يرجع لاجرة المثل علمه لان فائدة العمل للساير وبما ورد في الفاسد وجهه  
 المتأخرين لا وجوب اجرة المثل لانه عقد استحق السلم في صحيح فاذا وجد العقد عليه الفاسد  
 عوض المثل ولان ان وجه وجوب اجرة المثل في القدين ولما ستر بالارجوع عند المالك لا يحجب  
 العوض لان العقد في القراض قد لا ينفع به المالك وساد ذلك كمنع بغيره ثم قال وغديره نظر لان  
 لم ينعيم لا يثبت تقدير العقد الصحيح والاصل في ان لا يثبت وجوب شيء غير ما وقع عليه العقد والقول بها

أصلاً وعكساً وإن لم يجدوا الجأ في كلام من تقدم على الإطلاق في هذه المسألة فلهذا القول في  
 محله ما ذكره في كتاب الرهن من كراهة حيد إذا فسد الرهن وقبضه الرهن لم يكن عليه ضمان في  
 الرهن ولكن عقد كان صحيحاً غير صحيح فسد ولكن عقد لا صحيح غير فاسد مثله أن الأول فاسد صحيح  
 أو صحيح فاسد أو فاسد فاسد وإنما كان ذلك لأن الرهن ثبت اليد عليه ثم من أذن المالك ولم يمسكه  
 ضماناً ولا يملكه بوجده تسليمه وسلم إلا في عقد الصحيح انتهى وفي الرواية فإن قبض المشرع البيع وهو فاسد فلهذا  
 البيع ما يثبت في الوجه المذكور كما لا يخفى عليه لأن كل عقد يفسخ بصحبه يفسخ فاسد وبالعكس في كل عقد فلهذا  
 من لم يورثه الرهن كما الدين الواحد وشرط له أنه لم يؤد الدين فذلك العقد يكون الرهن  
 بالدين أو بقدر محقق فانه لا يصح الرهن ولا البيع إنما الرهن فلهذا لا يثبت في الدائرا، والبيع فلهذا يثبت  
 لأن فاسد إذا تغير ذلك فلو قبض الرهن كما هذا الوجه ضمنه له المجلد لا قبله لأنه فاسد لا لاجله من  
 فاسد وبعده بيع فاسد فاسد كل عقد صحيح صحيح الفاسد وعدة في ذلك كان صحيح الرهن غير صحيح كان  
 كل واحد صحيح صحيح البيع غير صحيح الفاسد فاسد فلهذا العقد وفرضه العبرة المذكورة لأن العقد  
 عبارة آخر في ذكر كراهة حيد فلو فسد عقد المقتدر كفض المتبقيان كما في رواية وسبق القول  
 صححت المقتدر لا يستحق التيقن الشرط فانه لا يستحق شيء كما بآول الماهل لأنه لا يملك شيئاً  
 وفائدة علمه ترجع إليه كذا ما إذا عذر في الدجاة أو كجاءه الفاسد فانه يرجع إلى ما كان  
 المثل لأن فائدة العقد ترجع للمساخر ويجب عدول في فوته فلو كان أحدهما أن لا يستحق الفاسد  
 لأنه لا يثبت عليه علمه ولا يملكه فلهذا لا يملكه في فوته فلهذا لا يملكه في فوته فلهذا لا يملكه في فوته



هذا العقد وحيثما يجزى فيه اجرة الشئ العود وادفع لاجزى منه ما ذكره رجوع نفع عبد القادر لاجزى من  
 يرد عليه من العود لا يرد عليه نفع القراض بل لان عقد القرض لا يرد عليه اجرة في العادة فاذا لم يرد  
 للعود من المضمون نفع احد الطرفين بالاجرة المذكرة في العقد فانه لا يقرر ان العقد فاسد بل  
 يستثنى منه ذلك في المفاظ الدالة على المراد ليس فيها امر ولا يقضي بفساد اجرة فالمراد ان  
 وجوبه آخر غير بفساد العقد واما علة ان كان صحيحا لم يفسد فسادا موجب للاجرة المذكرة  
 كغيره من النزاع وادفع من بعض مواردنا فكل ما اجماع ولا دليل صالح يدل على ثبوت فساد العقد  
 القاعدية هاهنا الممنوعة من الاجرة وادفع في ان من في القاعدية المذكورة المحقق انه لا يفسد في قول  
 الفقه والمقبوض المودع او البيع الفاسد مضمون كما في الشرع ويجوز ذكره في المفسر ان كان المفسر لم يراجع  
 قوله بل ان كان فيه شائبة الايقاع او كان اخره اليه في شمل الجملة والجمع انما هو ان  
 من يرد عليه من العود لا يرد عليه نفع القراض بل لان عقد القرض لا يرد عليه اجرة في العادة فاذا لم يرد  
 الا من في حقه كونه عقد الا ايقاعا وظهر الوجه في اعادة ما وقع منه في ذلك المقام فلا بد من التمسك بالوضع  
 المقصود فنقول ان العقد في كونه اجماعا عقد جائز الطرفين اجماعا كونهما فسخا فسادا بالعود وعبارة  
 تامة لان اجماعا له الوصية في حقه انما يعلق استحقاق شرط الرجوع غير الوصية جائز ولا يشبه  
 والما بعد تمام العقد فليس للفسخ ولا اجرة بل ان كان قد انزل بالعود انتهى في جابح من ان طاهر ان كان  
 فيكون القبول فيها فسد ونفوذ قول المفسر في ذلك ولا يقول ففسد العقد لظن بطلان الشرع في ارضه ولا  
 لا قبول العقد بل بغيره ففسد العقد كونه اجماعا به انتهى وغرضه لاكتفاء بالقبول الفعلي كما هو في العقد

بميزة من غير ان يفسد حكمه من نفع القبول القبول القبول القبول القبول القبول القبول القبول القبول القبول  
 في البيع بالقطر والما بالمال والما بالمال والما بالمال والما بالمال والما بالمال والما بالمال والما بالمال والما بالمال  
 جائزة من جهة المتعاقدين غير لاجزى منه فادفع نفع القرض لا يرد عليه اجرة في العادة فاذا لم يرد  
 على العادة من جهة المتعاقدين غير لاجزى منه فادفع نفع القرض لا يرد عليه اجرة في العادة فاذا لم يرد  
 فهو ان يقول ان يرد عليه من العود لا يرد عليه نفع القراض بل لان عقد القرض لا يرد عليه اجرة في العادة فاذا لم يرد  
 انه لا يفسد في قول الحق في كونه اجماعا عقد جائز الطرفين اجماعا كونهما فسخا فسادا بالعود وعبارة  
 لهم قولين في المسئلة احدهما انها في العقد بميزة فادفع نفع القرض لا يرد عليه اجرة في العادة فاذا لم يرد  
 فنقول له انه والذليل على صحة القول الاول خبر كان جعفر بن محمد عن اخيه الرضا عن كثر بن عبد الله عن ابي عبد الله  
 عشرة وعلمه على كثر بن عبد الله ذلك فادفع نفع القرض لا يرد عليه اجرة في العادة فاذا لم يرد  
 عبارة عن القول المقصود به ثبوت الاستصحاب عدم رفاه وذلك في القاعدية بغيره من حقه  
 واجاز عنه في كونه اجماعا عقد جائز الطرفين اجماعا كونهما فسخا فسادا بالعود وعبارة  
 من مجرد تراخيها كما ذكره في الاصل في كونه اجماعا عقد جائز الطرفين اجماعا كونهما فسخا فسادا بالعود وعبارة  
 القول بان وجه ذكرها من كونه اجماعا عقد جائز الطرفين اجماعا كونهما فسخا فسادا بالعود وعبارة  
 وجوبه من العلل عدم صحة ذلك في قولنا ان القبول فيها ولو فسد فسادا بالعود وعبارة  
 لانه يجوز منه عقد في ارضه من غير ان يفسد حكمه من نفع القبول القبول القبول القبول القبول القبول القبول القبول القبول  
 خصوصا ان قلنا بفسادها من ابي عبد الله في كونه اجماعا عقد جائز الطرفين اجماعا كونهما فسخا فسادا بالعود وعبارة















وبتحرفه عليه بلزومه مخرج غير عمدته فتمسك بالجمع افقد مدانه بخلافه فلو لم يشر بملكه لكانت الجمل  
 لهذا المبدأ <sup>لقد انشأ</sup> غير عمدته فتمسك بالجمع افقد مدانه بخلافه فلو لم يشر بملكه لكانت الجمل  
 ما افله الله فوضيحه انما قد تعرضت لملكه في حق الزمير الفاعلة في حق الزمير الفاعلة في حق الزمير  
 بيده بمنزلة يده في ملكه ويلزم عليه التمسك بالجمع افقد مدانه بخلافه فلو لم يشر بملكه لكانت الجمل  
 الى معناه وكذا في التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 صاحب الوجود في ذكره بعبارة لا قوله معناه وبتحرفه عليه بلزومه مخرج غير عمدته فتمسك بالجمع  
 بعينه لا قوله معناه وبتحرفه عليه بلزومه مخرج غير عمدته فتمسك بالجمع افقد مدانه بخلافه فلو لم يشر بملكه  
 بالبرهان انما لم يشر بملكه في ملكه في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 في ملكه اعترافا بملكه في ملكه في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 معلوم ان المراد به وجوبه مخرج غير عمدته وهو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك  
 استحق السمع في محججه فاذا وجد الحق عليه بالفساد وجب عوض التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك  
 صحيح موجب للفساد وجب للاحقة التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 مستحق لغيره وهو وجوبه لغيره في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 بغيره في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 نها وفيه ان ظهوره في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر

له فلا يخرج ارادة التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 او اجرة التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 لا البيع للغير ففساده ويلزم عليه البيع والبيع لا يملكه الا بالبيع معناه لانه باق على ملكه فاذا انقلب  
 بملكه او قوته ولكن قد دفع بالانذار في حق التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 يذعن عنه بتعذر تحقيقه في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 عليه فيكون خسرته ودر كماله الا انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 الصحيح واخره بغيره الوافق وهو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 بغيره الوافق وهو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 الصحيح ولا بعد دفع التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 لاحقيقة والتحكيم في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 سيما في شدة بعبارة كما هو واضح وقد يراد بها ان البيع او التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 فالفساد وجب له البيع والبيع لا يملكه الا بالبيع معناه لانه باق على ملكه فاذا انقلب  
 هنا البتة لان التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 للظن بغيره ما تقدم احكامه ان التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر انما هو التمسك بالملك في حق الوجود المتبادر  
 ملكه بحيث يملكه كماله كما يتوهم بيعه لانه لا يملكه الا بالبيع معناه لانه باق على ملكه فاذا انقلب



بمجد الشيخ محمد الرضا كيف لا ويسر ذكره الامم ما فادوه والعجب من ان عتبة ملك العلى تهاون  
 لم يلقفت الا لا تود صدرها ثانيا ان اذكره فرد العبد التردد بها ما انا له المقصود ان حقيقة انما  
 ليس الاجارة غير وجوب اداء الثمن او القيمة لا وجه له لان الظاهر ليس الاجارة غير التزام بالمال ان  
 في البيع ضرب الماروبه ضما او انا فوضي الترتيب وتعد بالتصنيف فوق ضمة المال ان  
 اياه انما في حق ضم الماروبه كعلم ضما وضما فهو ضا وضما فكله انما في عبارة اخرى هو الترتيب  
 وقد تعدد التزام بالبيع عند اشتراؤه فكله بالبيع العقد وليس الترتيب او القيمة جزء من مضمون العقد  
 الظاهر هو وجوب تسليمه من غير عهدة الماروبه عند تعلقه العقد اطلاقه لا يتردد بالتدوير القيمة مستفاد  
 كعدم الشبهة ان في اذ كان بالظاهر عبارة غير مطلق التعبد من الادارة بنفسه او بدله في  
 التعبد بدله عند التلف والارادة الظاهر انما هو انما في الكفالة لا الا اعم ان مدتها انما  
 يستفاد من ان الظاهر انما هو انما في الكفالة الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب  
 له ويحذف انما في الكفالة الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب  
 العهدة يتحقق في كل منها بما في نفسه من فائدة لا فائدة في نفسه من فائدة لا فائدة في نفسه  
 لاراد تحصيل بعضه لغيره لاراد فائدة في نفسه من فائدة لا فائدة في نفسه من فائدة لا فائدة في نفسه  
 في ان غير القاعدة هو ان البيع اذا كان مرجعا للظن قبل البيع ليس كذلك لا المستر في القاسد مرجع له  
 اليه لا يخفى وده يحذف له خبره كمالا ثم اذ لا تنطبق القاعدة بهذا الموضع والارادة الترتيب الترتيب  
 عرفت تعبير العهدة والشبهة انما في العبارة الاخرى المارة لهذا الموضع لا انا له المقصود

فاحتمال ان يكون المراد بالضمان في قولهم لا تود صدرها ثانيا ان اذكره فرد العبد التردد بها ما انا له المقصود ان حقيقة انما  
 في امر الظاهر انما في خبرها وجعل احدها الظاهر بغيره بالترتيب عليه فكله انما في خبرها فكله انما في خبرها  
 منها انما في خبرها وبان ما ذكره من الاخر الاول عبارة غير الظاهر بغيره بالترتيب عليه فكله انما في خبرها  
 السر بها تنافي ان قوله اذ يلقى في تحقيق فرض الضمان بقاء كل من العوضين على ملكه لا بد وانما  
 عند تلف احدهما يتعين الاخر للعوضية بان يتقيد ان لفظها عند تلفه انما لا يحجب الاخر عنها بل كلاهما  
 فيجب ان يكون في العوضين من هذا اللفظ وقد جند المصنف في هذا اللفظ على القول بالاداء في كل من تلف العوضين  
 ملكا لغيره ان في ان اللفظ يتقيد انما لا يترتب له في كل من تلف العوضين ملكا لغيره ان في ان اللفظ  
 لم يزل له لكن لا يخفى عليك ان في ذلك لا يترتب له الا في الموضع والتصور في غير الموضع في كل من تلف العوضين  
 لان معنى الضمان في الصحيح معانيه في القاسد حتى يوجب التفتك في الضمان لغيره من عدم اذ  
 التفتك واضح لان من الظاهر انما هو العقد ليس الا انما في الموضع الذي اقدم على اخره من حيث هو  
 لان حصة في الموضع الذي اقدم على اخره من حيث هو العقد لا ان العقد انما في الموضع الذي اقدم على اخره من حيث هو  
 غير ان لفظ مختلف فهو في العقد الصحيح ما تراه في عليه من حيث هو العقد لا ان العقد انما في الموضع الذي اقدم على اخره من حيث هو  
 انما في القاسد من المعلوم ان اختلاف المصادق لا يوجب تعدد العقود في اللفظ الواحد الذي هو  
 التفتك قوله ولحل الماراد عادية غير الذهب والفضة وغير الشرط ضامنا الاول لا في الشرط  
 ضامنا بانه يحذف القاسد عادية بها في كونه اقف في البيع للضمان بنفسه لانه لا يترتب  
 الشرط ضامنا بانه يحذف القاسد عادية بها في كونه اقف في البيع للضمان بنفسه لانه لا يترتب



[illegible]

五



فما ندر بها جديدا ضعيفا رجوعه على لان استحق العاين او حجب العار فيه فلا تكون مفرقة وهو مورد في الحكم  
 فيرجع لان غرضه ويضعف بان غرضه في الغيب لا يدخل فيه في العلم لان الغيب في حجب الغيب ليس في حجب  
 كونها عار فيه مفرقة ودخله بحال ذلك فاذ اتينا في ذلك الحق حكم الحكم بالبيع كما سلف في القاعدة وان جاع  
 على الفاصلة لم يرجع على الاستيعار ان لم يكن مفرقة والارجع عليه بالكان ليعرف لو كانت صحيحة ولا فرق بين  
 كونه في النفقة والاخرى والعين والاطلاق المقصود رجوع الاستيعار على الفاصلة واحتصاص النفقة  
 جديدا لان على الاستيعار العار فيه المفرقة انتهى وجه ظهوره اطلاق المفرقة ان لم يكن مفرقة  
 الظاهر ان لم تقدر ان اظهر الفرد من قوله فتمت رة لا دفع ما يبق من مورد مسئلة خبر ان خبره انما  
 وهو الوبايع ولم يفيض الثمن لا في البيع ولا بشرط ان خبرها المكمول عليه يلزم البيع على البيع وهو لا  
 فله الامام ولحقها بها في غايته قد خففوا ان تلف البيع فاشاء ان لا يفسد في المشتري كما في غايته  
 تبعه عن اشياء والنفقة الاجماع على ان تلفه الى بيع كما في حجة جماعة اخر من وضعه نعم فيما ياتي  
 من ملة انتم بالمشرة والكان يظهر منه ان يرجح ان في فلاح اطلاق القول بان تلف البيع في الغيب  
 في البيع لان القاعدة هي رتبة في كانه العلم ان رتبة هي عار فيه لا كونه متبعية على  
 بعد لا بد ان تناسق كما وجه ليعلم ان تداول بينهم على اختلاف مذاقهم بان يراود به بغير حجة  
 ينطبق كما في كل من في المختلف فيكون العقد في الصورة المفروضة عند العالمين بان تلف  
 البيع في الدفوع المشتري بانها ناهية لعدم شرطها في الغيب وجه الدفع انما  
 اعتبر السبب اعلم ان نفقة والعلة ومع عمومها لا يتفادست كما في لانه بعد الدفعية

بالا

١٧٠  
 بيع انما انتم شرطه بقبضه اتفاقا فلا بد ان يراود من حجب المشتري القسبي لانه انتم وندوا وندوا حجب  
 بدار به في مذهب المدعي او انتم رة لا دفع ما يبق من مورد في حجب الغيب في حجب الغيب ليس في حجب  
 لا دفع به الضمان ان لم تحقق الغيب في المشتري كما في غير الشئ وقواه انتم فلا يكون الغيب في حجب الغيب ليس في حجب  
 للسبب فيكون السبب هو العقد نفسه ويكون علة تارة وجه الدفع ان الشرط احد الامر من مفرقة المشتري او حجب  
 البائع انما في الغيب وان لم يفيض فلا يكون عقد البيع علة تارة او انتم رة لا دفع ما يبق ان يبق ان  
 في حجب ان يكون تلف البيع في البائع انما هو اذا كان التلف باقية مساوية وانما اذا كان التلف في المشتري  
 فقد سطر المقصود في انتم عدم كذا في كونه بشرط الغيب في سقوط العقد في البيع او حجب الغيب  
 وجهه مذكورة في المقصود في انتم عدم كذا في كونه بشرط الغيب في سقوط العقد في البيع او حجب الغيب  
 فلهذا قد قيل في المدرك لهذه الكلية على ما ذكره في لك في مسئلة الزهري المشروطة يكون  
 مبسعا بعد انقضاء الاجل هو اقدم اخذ على انما من فلو قبضه الزهري على هذا الوجه فبعد حجب  
 فلهذا في ردة الاجل من فاسد وجهه مع فاسد فاسد كذا عقد في حجب الضمان بعد حجب حجب  
 غير مفرق لان فاسد ذلك وحجب حجب البيع مفرقا على المشتري فاسده لكان في المشتري  
 على لازم العقد فحجب كان مفرقا فقد خذ القابض على الضمان دفع اما كذا عليه فاما قوله حجب البائع  
 فخره ووجه واضح وحجب حجب غير مفرق كونه تسليم واقعا على اعتقاد صحة العقد فلم يقبل المسلم فاما حجب  
 فقد لزم ولم يقر المسلم فاما انتم فثبت الغيب في هذا القسم انما لم يوافق لكان حجب البائع في حجب البائع  
 الدافع في الغيب فكنه في الامارة كذا لو كان الدافع عالما به والقابض حجب البائع لو العكس كذا حجب































في البيع الصحيح بناء على انه لا يكون مالا يفرح به ولا يفرح به في طردية ذكره ويرى بالعلم في هذا فنقول  
 ان المالا يفرح به لا يفرح به في طردية عن من وجب كلام العلامة بما اذا اشترط الدخول  
 مراده بالعلم العلامة هو كماله في كونه ويراد قد عرفت ان له في الاخر فخره موافقا لما ذكره في  
 من فهو قوله لغير كماله التقدم ذكره وقال القاضي لغير كماله في البيع الفاسد ولعله اراد مع شرط  
 ان شرطه وجه اندفاع التفرع انه يكون مخرجا للبيع الفاسد وقوله ثم ان من هذا  
 السالبة على ما عدم من كلام الشيخ في طهي الاولوية تقدم كلام الشيخ في بيان معنى العلامة  
 ولكن لم يذكره هناك الفاعل الا بما وجه الدخول فالاول ان تذكر كلمة بنامة في اواخر من  
 غيره في بنامة بن لا يفرح به ان لم يقض لا محالة كان مبعا منه بالدين الذي عليه لم يفرح  
 ولا البيع اجمالا لان الرهن موقوف والبيع موقوف على ما يشترط في ذلك في بنامة بن لا يفرح به  
 صحيح الرهن غير معمول بكيفية فاسده وبعده لا يجد فيه معمول بكيفية بنامة بن لا يفرح به في المذكرة المذكورة في الاول  
 ان المالا يفرح به في طردية في اليد اخذت في ذكر السند او السند في الاخر فخره في مورد الفاعلة السببية  
 مشهور معمول به في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 لم يتحقق لان تلك الاثر بهذه الفاعلة وانما المعلوم في تلك جملة معدودة في بنامة بن لا يفرح به في مورد  
 الفاعلة السببية في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 انه في الفاعلة في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 ولا عاقل في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد

وجع عرض الشرائع انما قد اتفقا على المباشرة فذلكما وقب ان ما قد اتفقا على المباشرة في طردية  
 بنامة بن لا يفرح به في طردية عن من وجب كلام العلامة بما اذا اشترط الدخول  
 ان الاولوية الترتيبية في البيع الفاسد او في البيع الصحيح او في البيع الفاسد او في البيع الصحيح  
 كما عدم العلم فيما كان في قيد الامانة كالوكالة والودعة ونحوها ذلك لعدم ما كان في بنامة بن لا يفرح به  
 غير ملكه غير مخرجا من كماله في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 بل المالا يفرح به في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 بان العلم انما هو في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 الفاسد على القول بان معمول مع عدم العلم في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 فاسد وقع في قول ان العموم المذكور ونحوه من اولية التمسك ببنامة بن لا يفرح به في مورد  
 بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 او ليس في مورد المالا يفرح به في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 ولان ان مطلق الاول في السلم ليقط العلم الاثر في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 العلم ان لم يفرح به في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 لم يفرح به في بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد  
 بنامة بن لا يفرح به في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد الفاعلة السببية في مورد



والان لها مستطوعا مع علم القاض باللف ووجه الدافع به وقع فان لم يكن ثمة اجماع عليها فله  
مخرج غير فاعده اليه التوقف كما ان لم يكن للف ووجه فليس كان توقفا الصانع العجيب  
اللازم قد خرج منها بادل كما عدم الظاهر في ذلك مخرج للفاسد منها اتم ولا غرور في الدافع كما يخرج  
الظاهر في المذوق اليه فاعده رجوع النور بها غير غرة فالنحو فاقا لبعض من اخرج هو الظاهر ان  
يقوم اجماع على عدمه لبعض الموارد ودور الاجماع عليه مط كينف مع المذكر للظاهر في  
في غير مملها كدور ان ماول عليه في الصحيح والى عليه الفاسد اليه وهو عموم ماول كما ان في  
المالك سواء ملكه اياه بغير عوض او سلطه على الانتفاع به او تملكه على حفظه او دفعه عنها  
العد في بداحة او سلب او غير ذلك فهو غير خارج لعموم ماول كما ان في تملك المالك كالمالك  
بليس كسب ان تملكه بغير ذلك كما عدم القول بالعد قد يستدل كما خرج اله الفاسد  
الاشمال اذ اقصى عدم الظاهر اقصى التسلط لطلب مجابا عدمه بطريق او في الموضوع عدم ثبوت  
العموم الزور كما وجه لعم الفاسد اليه والنزاع في انها هي في بعض الموارد والصحة لا سيما  
ربما ينسج كما وجه لعم جميع احوال الصحيح وانما السلم من عدم الظاهر عنوانات خاصة كالغارة  
والا من ونحو ذلك ودور انما سلم للصحيح والفاسد في طلب المطلوب مبدع بل يمكن ان  
الصحيح في اطلالها ان لم يكن حقيقة في سبب الالامة الماكبة تنقبة في خواتم الامان  
في غو الخاص والنفوس انما تنقبة بحسن انتفاء فعله ولا امانة شرعية فطاعا لم يملكه  
عنوان الالام والكنس ونحوها انما تنقبة ان بعض من اخرج في اورد في الحقيقة السببية النفس

وهو من سبب عدم ان صحيح العارية لا خلا فيه كما لو اعادها الغير سواء كونه الغير كالمستوفى  
نظرا كلفا الغير فقد تحقق في فاسد العارية الظاهر عدم التناهي في محي فليقتل عليها ان كل عقد لا يفسد بصحة  
فاسده وثابتها انما البان كما مذاق القهر في حق من اصداف عدة بالواقعة احد العقد الظاهر  
وانه لا يفسد للظن بالشرط في سبب بغير سبب العارية الشرعية وبها غنها ان كل عقد لا يفسد بصحة الظاهر  
فاسده الظاهر بغير العكس كما هذا ان كل عقد لا يفسد بصحة الظاهر بالاداة لا يفسد فاسده الظاهر  
تكون ان العارية الشروط فيها الظاهر لا يفسد بصحة الظاهر بالاداة لعدم اقصاء العارية بنفسها مودة  
الشرط للظاهر ان فاسده العارية الشروط فيها الظاهر تنقبة فتقول ان قلنا ان الفاسد ان لم يكن  
دخل في الظاهر الا ان مقتضى عموم البده هو الظاهر لا يخفى ان هذا السؤال في سقوط عما في غاية  
يمكن توجيه ارتباطه هو ان يقر انه يستفاد من مجموع كلامه انه يفسد العارية مالا يفسد بصحة لا يفسد  
في حكمه ولو لم يخرج ماولا في الفرض فان ابراد النقص عليها ما ذكره ليدل على انه انما يكونها كالمالك  
النقص في السؤال انما توجه اليها في مجموع الكلام وهو ان فاعده مالا يفسد بصحة لا يفسد فاسده  
المرحلة قد برقوله والظاهر انما لا خلا فيه على تقدير عدم جواز التنقبة فيه كما يلوح  
مجمع الفائدة لانه فانه في العارية الركن ما عند توفض المص لعم الفرق في الظاهر الفاسد  
وجه الدافع باللف ووجه في علمه بالفظه ومع علم باللف ووجه عدم جواز تنقبة وحفظه وجوبه  
لما لم يملكه كالمفوض في ذلك قد يكون لطلب المالك كما تقدير الف ووجه عدم رفاه كونه غده  
وقول العلماء انه بذلك فهو خارج هذا في تفسيره قوله يلزم ما عدم جواز التنقبة في هذا

الظاهر في المذوق اليه فاعده رجوع النور بها غير غرة فالنحو فاقا لبعض من اخرج هو الظاهر ان يقوم اجماع على عدمه لبعض الموارد ودور الاجماع عليه مط كينف مع المذكر للظاهر في في غير مملها كدور ان ماول عليه في الصحيح والى عليه الفاسد اليه وهو عموم ماول كما ان في المالك سواء ملكه اياه بغير عوض او سلطه على الانتفاع به او تملكه على حفظه او دفعه عنها العد في بداحة او سلب او غير ذلك فهو غير خارج لعموم ماول كما ان في تملك المالك كالمالك بليس كسب ان تملكه بغير ذلك كما عدم القول بالعد قد يستدل كما خرج اله الفاسد الاشمال اذ اقصى عدم الظاهر اقصى التسلط لطلب مجابا عدمه بطريق او في الموضوع عدم ثبوت العموم الزور كما وجه لعم الفاسد اليه والنزاع في انها هي في بعض الموارد والصحة لا سيما ربما ينسج كما وجه لعم جميع احوال الصحيح وانما السلم من عدم الظاهر عنوانات خاصة كالغارة والا من ونحو ذلك ودور انما سلم للصحيح والفاسد في طلب المطلوب مبدع بل يمكن ان الصحيح في اطلالها ان لم يكن حقيقة في سبب الالامة الماكبة تنقبة في خواتم الامان في غو الخاص والنفوس انما تنقبة بحسن انتفاء فعله ولا امانة شرعية فطاعا لم يملكه عنوان الالام والكنس ونحوها انما تنقبة ان بعض من اخرج في اورد في الحقيقة السببية النفس



احد حرة التصرف هو ان القابل للبيع بالبيع الفاسد لا يخلو اما ان يكون قابلا لغيره او جازيا  
 فكم في عدم جواز التصرف وقد استظهر في قول المحقق ولو قبض المشتري ما تباعه بالعقد الفاسد لم يملكه  
 وكان تصرفه باطل قطعا به لغيره نظر الا ان احتمل كون البيع الفاسد باطلا لم يقطع لغيره ثم قد عرفت  
 وان لم يكن يفيد ذلك الا انه يحتمل ان المفروض ان المالك لم يتقدم اليه وان باق بملكه غيره وان  
 في ملكه الغير محرم ودعوى ان القابل لغيره في المالك في التصرف حيث وقته اية خصوصاً مع علم المالك  
 لانه لو لم يرض شخص فيه لم يدفع اليه بدو عتبان الاول انما هو فرض البيع والمقدّم متصرفا في  
 حق ان ليس له البيع في صورة ملكه بالف وانما هو فرضه بغيره بملكه الفاسد والما وقع  
 الاول اخر في ان مع ملكه بالف واما ان يبيع التصرف في خلاف في غير اليد والما  
 يبيع لم مجرد الانتفاع مع البقاء العيني في غير اذنا في التصرف فهو خروج عن الفرض لان المفروض  
 انما هو قبض البيع بالبيع الفاسد في حيث كونه شرطاً ببيع الفاسد وبتدليله وتوقفه  
 آخر اذن جديداً وطارداً لو كان ان، كما لا يخفى غير الاول الذي هو فرض البيع لان  
 ان يقول بكنهية الرضا التقدير بملك القول به لو فرض وجوده في المقام واما ان في حكمه  
 بالحرية بغير ترتيب اللزم والقبول وان لم يصب لوجبه كخطب فعلا بيا، كما طاهر المطلق  
 جماعة ترتبه في التصرف في القبول ببيع الفاسد في حيث ان يفيد بصيرة العلم فيستلزم  
 وغير جماعة تخلص النحر لصوره العلم بالف وولف غيرهما بالف وقد ثبت العلم في  
 العلم لا توجب كلام من اطلق عدم اللزم كما حكاه بانه لا يبعد رادوة صورة كونه باطلا

الذي

وانفس فيه بعض من غير ان لزم والقبول غير ان لا لو اتي باقر رادوا في كونه حكم  
 غير تقصير انما هو قابلا لرب ان يحدد الفرض انما هو بحد ما يملك لان جهته لغير العقد وانه انما  
 بحد بشرط العقد واحكامه في ان الشرط ان في العقد فاسد او فاسد للعقد وكذا الشرط ان  
 كان له سببه وقيل على ذلك من الاحكام وسأربها الفرض معلوم انه يجب عليه العقد بطل حكمه  
 به بحد العلم بها الذي هو مقتضى لها فاذا كان تصرفه في بطل العقد بطل الواقع كان يتحقق للذم والحق  
 فثبت الواقع اجاب عنه تارة بان مرادهم انما هو بحد ما يملك كبر ومعلوم انه لا يجوز تركه  
 لا وجبه للعقد فلا ترتب عليه العقاب في هذه الجهة وان ترتب عليه في جهة اخرى غير فوقيت الواقع  
 واخر بان مرادهم انما هو بحد ما يملك البسيط فهو الفرض واحتمل عنوان فكم وذلك لان القول في  
 المحقق ان في هذه لاربع انه تصرف على ما يبيع واذا علم بالف ولم يخرجه التصرف فكذا لانه فرع لملك  
 ان يبيع فيقول ان التقييد بالعلم بالف واحتمل ان يبيع في كونه انما هو ارضه بغيره بملكه  
 ان يكون احتمل ان يبيع في لا يتحقق اللزم اعم وليس يدبر اذ ثباتها ان يكون احتمل ان يبيع في  
 جهة لانه اذ ان كان في جهة العالم وفرضه كان عليه الفحص لا تشد وجهه لا بحد ما يملك حكمه في العلم ان  
 له في كونه او المالك الاول حريته في البيع ليس له في المقام الاستصحاب عدم تقيد المالك في كونه او  
 مع فرض كونه الشهادة حكمه غير تقيد بوجوب الفحص في الاول قد العدا لا بعد الفحص في عارة  
 على الرجوع الى ان يملك بكم قال ان محتمل ان يخرجه حاله والما فاعلم ان ذلك وقع لقول ان يخرجه  
 انما هو بحد ما يملك انما هو بحد ما يملك الفحص لا يجب عليه لولا احتمل ان في فلا وجبه لانه لا يملك  
 الاول فهو فرض الفحص غير ما يورد كلفه العالم فليس له حاله ففحص بحد ما يملك انما هو بحد ما يملك  
 ففحص بحد ما يملك العدا لا يملك العلم ليعلم كون المالك في كونه من مطلق باقر وساق بحد ما يملك











نكتشف بصورتها ثمانية اقسام في ذلك والظاهر ان نظر القضاة في هذه المسئلة قد اختلف في ذلك  
الحكم التكليف وان لم يكن من غير حكمة الدقائق فكيف يمكن ان يكون هو ال حد المسمى المصلحة العامة  
عدم تعلقه بذاته المصلحة وعدم كونه مطلقا بالبداهة وبقوله تسليم هذا المصنف ان لا يثبت له ذلك  
واللهي والصف والوبر وكما هو في التواضع التواضع من قبل الامان الترتيب على المصلحة اذا تعلق  
وبصيرته عدم القول في قدرتها وهي المصلحة التي يمكن فيها النفع فمنها تسهل على المصلحة في غير  
النافع المستوفاة بقوله على اليد بالاختصاص حرثا ودر وقاية المصلحة المعتبر عنها بان من المصلحة المعتبر  
له خارج وبما دل على احترامها المصلحة بان لا يما عرفت من التواضع التواضع من قبل الامان  
بدون تبسيط ان المصلحة بان لا يما عرفت من التواضع التواضع من قبل الامان  
بالتقدير قوله خلافا للوسيلة فنفي النصا محتجا بان اخراجها بالضا كما في النبوي لعل  
غيره من الاصحاب بعدم الفوق في علم التبيين بالفرد ووجهها به وهو قد خص الحكم بالماضي به ولم  
لغيرها فيمكن ان يكون الحكم عدة في غير ما تضمنه النافع المستوفاة او عدم ضمانه من العيني والماضي  
سط او فرض حق العالم خاصة اذا كانا مختلفين في العلم والمجد او غير ذلك ولا يبرهان انما كماله بوقته  
بعده وكرام البيع الفاسد فاذا باع احد شيئا فاسدا او استغنى بالتابع ولم يعلم بفاسده ثم عرفه بغيره  
ان يبيع البيع لم يمكن له ان يتردد او يضمن ما استغنى به او يتردد او يتردد ان حلت اللام غده ووددت لانه لو  
تم البيع غده لكان من المصلحة المعتبرة في اخراجها من المصلحة المعتبرة في اخراجها من المصلحة المعتبرة في اخراجها  
وما خذ فيقول لم نثر بها ذكره فذكر المصلحة المعتبرة في اخراجها من المصلحة المعتبرة في اخراجها



وقاموا لم يردوا لا يردون في رواتبه وبقدره في رواتبه وبقدره في رواتبه وبقدره في رواتبه  
 مهم ان يحرك الالكان لم الكد فالرجح لا يطبق كذا في المصنف واللفظ ولا فرق بين التبعي  
 وغيره واللفظ لفساد الكد في التبعي لا فارق بين ذكره في المصنف واللفظ واللفظ لفساد الكد في التبعي  
 الاصل مستند وهو ما لو اعتقت الرأية عند ان كان داللة يكون لانها ولو خرجت خطا فالتبعي  
 دون ذلك يخرج من بعض العبادات بعد ولا يرتب لغيره انما في المشابهة والظاهر ان ذلك يخرج  
 فخرج لاي في التبعي في قول انه محمول وجوه احدها ان النسخة للفقهاء في غيرهم ان يخرج حكم عليه في التبعي  
 فقه كما عهدت كانت في قوله لو كان ذلك في الملك ام يستلزم به كما في التبعي لو كان  
 استيفاء النسخة من الملك لا بعد الذر اشتراطه فاستغنى ثم رده بالبيان في قول ان تفتحه ان يكون  
 للشرام غير ما لو اشفع البائع البائع الذي تفتحه في التبعي فان ساقه التبعي في البائع  
 يكون له لان ضمانه عليه في التبعي انما بعد التفتحه في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 الدنية التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 شرعا في غير نسخة المالك في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 محتمل له ولذا انتم ان ابا حنيفة اقرب ذلك في كراهية البعد الذي كراهية في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 انه لا يتم الحكم به الا بما في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 يستقيم الحكم به ولذا انتم ان ابا حنيفة اقرب ذلك في كراهية البعد الذي كراهية في قوله في التبعي في قوله في التبعي

فلهذا في غير النسخ ان كذا المالك الذي يراه في النسخة هو المالك انما رايه في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 مع النسخة ان راع هذا المالك في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 ماله وخرج في كراهية ان راع البائع بازا ضمانه لرواه هو الذي رايه في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 المصنف لان التبعي قد اقدم على ضمانه وليس له في ضمانه هذا المصنف في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 والشرام انما يخرج من التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 مع انه لو تلف لزم من ماله وخرج في كراهية ان راع البائع بازا ضمانه لرواه هو الذي رايه في التبعي في قوله في التبعي  
 يكون المراد باللفظ هو المالك انما رايه في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 الاشرام به انما راع ان لم يفتحه التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 ان ساقه ليطبق في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 ان يكون المراد بذلك كونه لا يفتقر به لرواه لا يطالب به لرواه ان لا يكون المراد باللفظ هو المالك انما رايه في التبعي  
 ولا التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 والالفظة غير مضمومة على سبب هذا ان ضمانه خارج لا ارتفاع ضمانه كونه في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 لا مصدر اليه وسكانه ان يكون في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 الانتفاع ليس في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي  
 اليه التبعي انما لم يكن مطالب باللفظ التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي في قوله في التبعي































وذكر في المذاهب كالصنف وغيره كما قلنا وان كان من غير ان يفتي به غير المذاهب والفقهاء في المذاهب  
لما يتحقق فيه صنف او فرد من الاجزاء فبمع ذلك جعل في القبر البير المثلث والاجزاء فبمع ذلك  
بحاجه القبر بمران كل نوع وكون من العنوانات القبرية كما كان في الاجزاء كما عده وكونه في الخارج فهو في غير  
ناظر لان ذلك من كل نوع لم يكن في امره عده وكونه في امره لا يميز فاما هذا المثلث في القبر البير المثلث  
بحج وجوده في جبره فبمع ذلك اعتبار الظاهر في المثلث بحج هو في القبر البير المثلث في القبر البير  
يتفق فيه في الاجزاء فبمع ذلك ان كان امره في كل النوع ماله شدة وكون الصنف والفرد لا عرف في كل  
بمران كل نوع اذا وجد في امره في كل فرد كان اجزاء في وفي القبرية بحج المثلث كان في امره في امره  
لما هو في المثلث وكونه في النوع ماله عود في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية  
غير المثلث في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية  
اجزاء في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية  
بمع ذلك في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية  
التي في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية  
فردية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية  
عنه في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية  
انها في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية  
وصف النوع باق ران كل موجود خارج في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية في القبرية







انه وان وجد له ثبوت عن فاعل لم يلزم بالمتعلق انما هو كذا في الوجود والعدم والعدم قطع متباين  
 المتعلق كذا لا يثبت باقرا يستيفه، وفرض وجود المتعلق بالمتعلق المصطلح في بعض الافراد لا يوافق افراد النوع  
 الشرع فلذلك كان المدار على النوع من الضيق ثم قال وبذلك يتضح لك الماد في نوعها المسمى كذا في غير المتعلق  
 هو ما يتدرج في اجزائه واداءاتهم التميز بالخط والشعر وغيرهما من محو والاداءات وما يشبه ذلك في  
 قد عرفت ان المراد بالاداءة في غايته بالمدخل في الماتة وتفاوت افراد الخط والاداءات  
 قد عرفت ان الاداءة في غايته من الاداءات ولا يفرق الا بالاداءة في رسم النوع الذي في قاعدة لا ضرر ولا ضرار  
 ولعله شاعرا ما ذكرنا الشاهد في رسم تعريفه الشاعرا انما في الاداءات والنفقة التفرقة بين  
 حقيقة كلف تعريف المسمى لانه لو عرف آخر ان نوعه غير واحد بل هو المراد في تعريفه في غايته المراد  
 اجزائه في حقيقة النوعية كما مع ارادة التفرقة في المراد لان المراد الا بالاداءة في رسم التعريف والاداءات  
 في خطه كما يرد على الانتفاض بالاداءات والاداءات في رسمها في كذا في تعريفه في غايته في النوع المسمى  
 في القيمة ودرجاتها في مجموع القيمة وتفرقة في قولنا في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في  
 في النفقة والقيمة ودرجاتها في مجموع القيمة في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 كما عرفت ان التفرقة في اجزائها في الوجه المراد في كذا في تعريفه في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 زيد في شرط جواز السلم فيه او شرط جواز بيع بعضها ببعض ثبوت به الاصلين في حقيقة التعريف  
 ما في كذا في تعريفه في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 فيها وبيع بعضها ببعض وليس ثمة في كذا في تعريفه في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى

منه من حيث ان التفرقة في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 نزل وبعدها قد عرفت ان المراد به التفرقة في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 الوزن المتعلقين بانفسه بل هو في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 والقيمة ان يكون ذلك في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 بانه ما لم يفسد بغيره او في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 وقيمة المسمى في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 الاداءات في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 التعريف اليه بعض من كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 ودرجاتها في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 انما الرجوع لا رتبة الاداءات في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 كانت ثمة ام قيمة ان كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 غير تحتها في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 الماتة والقيمة في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 كما ثمة في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى

منه من حيث ان التفرقة في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 نزل وبعدها قد عرفت ان المراد به التفرقة في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 الوزن المتعلقين بانفسه بل هو في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 والقيمة ان يكون ذلك في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 بانه ما لم يفسد بغيره او في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 وقيمة المسمى في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 الاداءات في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 التعريف اليه بعض من كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 ودرجاتها في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 انما الرجوع لا رتبة الاداءات في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 كانت ثمة ام قيمة ان كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 غير تحتها في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 الماتة والقيمة في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 كما ثمة في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى  
 في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى في غايته في كذا في حقيقة المسمى



ثم اذا ما افترضنا اختلاف قواه الى طبقة الوجبة لا خلاف اننا عارفين ان كل امر لا ينسب العلم به وانما ذكره في محله في نسخة  
اولا ان اعتبار الماتمة في محله بالماله مضملة في ماله التي رد الى المجلد والظن ان كل امر له كما ذكر في قوله في الماتمة في  
التعذرة ولا يطلق التذمر في الذر لا يطلق مع وجه الشبهة في محله في اليمين ان استقام الامر من مدعيه  
ماز عليه في الماتمة في محله بالماله في ماله التي لوجود امر اخر وهو الماتمة في جميع ماله مضملة في ماله التي وهو  
تعد بالضرورة وتعد الماتمة في محله بالماله في ماله التي لوجود امر اخر وهو الماتمة في جميع ماله مضملة في ماله التي وهو  
في ماله التي التي امر اخر منها ولو كان في محله بالماله في ماله التي لوجود امر اخر وهو الماتمة في جميع ماله مضملة في ماله التي وهو  
مما لا وجه له لان اعتبار الماتمة في محله بالماله مضملة في ماله التي لوجود امر اخر وهو الماتمة في جميع ماله مضملة في ماله التي وهو  
غير فادح في تحقق البينة وحكمها بالذر هو دفع ثلها وللذم ولكن ان ادلت الفاحص بالضرورة في  
ما ينقص عن ان لا يسمع الاوامر في الماتمة وذلك لادول في محله في ماله التي لوجود امر اخر وهو الماتمة في جميع ماله مضملة في ماله التي وهو  
في تقرير مدعيه ودفع ما افاده بالحق المذكور في قوله في فرض وجه الشبهة في محله بالماله في ماله التي لوجود امر اخر وهو الماتمة في جميع ماله مضملة في ماله التي وهو  
فواحد الشرع فلذلك كان المدعي في النوع من الضيف غير صحيح ضرورة ان القاعدة عبارة عن قضية كلية تنصرف الى  
غريات موضوعها وانتقاضها عبارة عن تنكف لغير الادعاء بما خرج فيه لو قلنا بان الشك قد حكم كما هو موجود  
شخص بانه اذا اظهر الفاحص وجهه عليه دفع ثلها لو كان ماله من كسب الذم او الضف لم لا انزنا  
بال كسبه او التوا او الفوس الشخصية التلقات لثمة لغيرها بالها كما انزنا بالحق المذكور في محله في ماله التي وهو  
مطردة غير منقصة وهو واضح لعدم خروج شئ من ادلوه غير حكمه وادله في قوله في الشرع ليس له اية في علم  
تلف الحكم لغير افراد ما اخذه الشك موضوعه في قضية وان اردت ان تدفع في حكمه عند مجموع افراد ما اخذه الشك

أقول تحقيق القدم ان ما ذكره المحقق انما يرد على ما انفرد به ولا يوافقه كلام ائمة القم واما انما انفرد به من غير وجه  
سواء ابرهانه مخالف للاجماع بل ما هو كذا في رد الفقه اما عدم موافقه كلمات القدماء فلا يلزم اخذ وانما مقتضى اجماع  
المسألة وهو غير رايه يستلزم بدل بمكانه لا التردد واختصاصه في تقدير القيمة الذي قد يتفق له مثل انما انفرد به  
بما هذا هو كونه نبوة او منصفه ما له من انفراد الذي انفق له مثل ما يجحد والفرد لا يفي عليه انما يستلزم هذا الفقه  
والا عدم موافقه كلمات التاخرين فلما عرفت في كل وجه كان لهم صريحة او طاهرة في كل وجه المسألة عبارة عن النوع  
ثم انما في غاية المراد من انما يرد في اخر انما في حقيقة النوعية متفان الى اللزوم فاذا ذكره هو انما ان وجه انما في فرد الفرد  
لو فرض وجه فرد الذي اضر او يجوز ان كان كلهم هو وضع الشرع ولم يقدر به احد وهو الذي اضر الى صاحبها  
فمن كونه مخالفا للاجماع وما هو كذا في رد الفقه فالوجه انما هو غير الفقه او النوع واستفاد ذلك من وجه في الفرد  
الزينة المحم وبقي غير آخر ان القطعة في الواسع عن محمد بن يعقوب عن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
عن ابي عبد الله ان ابي الرواسي قال يقول بانها ثم لو كان لا يفسد وليس له لقاء فان جاء بها غير الواسع  
فقد بان ابي الرواسي لا يرد في سلم او غيره مجموع في ثم انما في حقه خبر بل هو احد حكمه في القيمة من  
استفصال مع انما لو كان كلهم بالشرط بالو والموجود في راج كان اللزوم الى استقراء في الفرد  
ثم في غيره انما في تحصيل ما في ذلك الفرد ان لم يكن نوعه او منصفه مثل ذلك انما في راجع في وجه  
منه في قوله كما تفك في حقه ثم لو كان جاء فوجه فرد على القيمة وجه الدلالة انما في حكمه في الفرد  
ليس من حيث الاشياء والاشياء قد تنفق في راجع انما في العلم انما في راجع النوع او الفقه وانما في العلم انما في راجع  
حيث حكم فيها بوزن قيمة العدل فلا يخطو كما يخرج للعدد لان انما في راجع ان حكمه في القيمة من راجع انما في راجع



八

[illegible]



































واما في هذه الآية فثبت فيقولوا ان كل من له حظ في مالية وقته فلا بد له من حصة في كل مالية وقته  
 انما في المال هو القيمة ويكون احد الثمنين بماله والادوات المحقة له انما هي تلك التي هي في المال  
 القيمة لكن رده بان لم يقرب احد من الادوات وانت خير ما فيه من الطريق فليس الطريق غير احد  
 اليه قدر قوله وقد استدل في طواف هذا المثل بالمثل والقيمة بالقيمة بقوله من اعتدى عليكم فاستنصروا  
 انما غرض من هذا الكلام هو ما ذكره في القامحة بانه قد استدل الشيخ بالآية كما يوافق مقتضاها  
 اثبات الثمن بالثمن والادوات بالقيمة ما يراه او قد ارجعت القيمة الى القيمة فليس احد تكسبه بالآية  
 في كل ما اشد في القيمة والوجه في غير ما اشد في القيمة فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية  
 فانه في كل ما اشد في القيمة والوجه في غير ما اشد في القيمة فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية  
 اجراءه وسواء في وقت قيمة اجراءه فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية  
 فيها والاثبات في كل ما اشد في القيمة فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية  
 فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية  
 في ذلك القامحة قوله وبما ينافي في الآية اه هذه الفاشية اورد في الزاوية قوله وفيه نظر في قوله  
 في وجه النظر في قوله لان طاهر ما اتى في الآية في الادعاء والقدر من انهم استدلوا بالآية  
 فليس النظر عما يسوره هو ان اورد عليه بعض من اخبرنا بما نوه من ان مقتضاه اثبات ان الله تعالى  
 بالآية في كل ما اشد في القيمة فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية  
 المذكورة في كل ما اشد في القيمة فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية فليس احد تكسبه بالآية

[illegible]











...

7.1



مثبتة القيمة فقولنا بحكمنا ما عجز عن الدليلي شيئا واحدا في طرف الاجتماع وكثير الدليلي طرفا  
 وادراكا كذا المثلثة الواقعة للصلح ولم يرد به الشارة لا انه ذكر في كلامه قوله فاما حاصل الكلام ان ما  
 اجمع على كونه مثليا يضمن بالمثل على مراعاة الصفات التي تختلف بها الرغبات، هذا لا يخلو  
 بترتيبها انما يحال الدليلي اللذين ذكرناهما تفصيلا في حكم موارد اليقين ومرارا في كذا الدليل  
 لان هذا التفيد هو انه زعم ان التماثل في الشئ مختلف في الفرد في مجرد التعبير وقد عرفت هذا وذلك  
 وان يحسبنا طر لا ينفرد واحد وان التماثل عبارة عن التماثل في جميع ما له وجود في العالم وهو امر بين لا  
 فيه الدال يتفق الاصح في المصاديق فيرجع الى التماثل كذا هو الال في سائر الموارد وانما قد يظن  
 بناء على اهل هذا القول ان تفيد الدليلي هو التماثل الذي هو عبارة عن المصاديق في الدليل  
 وفي مقدر الزمالة ولذا في هذا ان ذلك التماثل يخص به تفرقة الدليل في اليوم الذي فاداه رغبته  
 بخصوصيات الترتيب القيمة انتقد ذلك الوقت لا قيمة فيه ولكن لان الاجتماع على اهل العلم  
 المذكور ما رتب الدليل والبرهان في قوله مضافا الى الخبر الوارد في ان اللاد على  
 دواهم اسقطها السلطان ودوج غيرها على الدواهم الدليلي وورد بهذا الخبر ان ذكره بالمثل  
 في كتاب الدين في ذكره ووصفها بالحق فانه قد ورد في بعض ما كتبت في التماثل في بعض الرغبات  
 انه كان لا يحد دراهم وان السلطان اسقط تلك الدراهم وجازت دراهم اهلها في تلك الدراهم  
 ولهم اليوم وصيغة فارتدت الى على الاول التي اسقطها السلطان او الدراهم التي جازت السلطان  
 الدراهم الاول في الصيغ صفوان فانه سلكه من سبعة عشر جدر استقرض دراهم من احد  
 خلا

تلك الدرهم او تغيرت ولا يباع بشئ من حب الدراهم الاول او كذا في الترتيب في بعض ما كتبت في التماثل في بعض الرغبات  
 في قوله فاما حاصل الكلام ان ما اجمع على كونه مثليا يضمن بالمثل على مراعاة الصفات التي تختلف بها الرغبات، هذا لا يخلو  
 وهو قوله كذلك انما خسرنا ما يتفق بين ان سرفه ذلك لا يخلو ان صحت الدليل ليس له قوة المعارضه للقيمة في بعض  
 عند جماعة كثيرة من جهة العدد والطلب فيها كما انما وعدنا من ان لم يعد بالخير غير الصدوق فاما في  
 الفسخ من حيث ان لم يعد به فغيره وقد عرفت ان التماثل في كذا انما عرفت ان التماثل في كذا انما عرفت ان التماثل في كذا  
 في ان الدرهم الترتيب في ان سرفه ذلك لا يخلو ان صحت الدليل ليس له قوة المعارضه للقيمة في بعض  
 معروف فليس له الا ذلك التماثل في كذا انما وعدنا من ان لم يعد بالخير غير الصدوق فاما في  
 بين ان سرفه ذلك لا يخلو ان صحت الدليل ليس له قوة المعارضه للقيمة في بعض  
 الصفات التي تختلف بها الرغبات وان تحقق مجرد نفس القيمة والدراهم التي اسقطها السلطان فانه في  
 والراجح كما هو متفق عليه لانه لفظ التماثل في كذا انما وعدنا من ان لم يعد بالخير غير الصدوق فاما في  
 او تغيرت ولا يباع بشئ من حب الدراهم الاول او كذا في الترتيب في بعض ما كتبت في التماثل في بعض الرغبات  
 لا غير الرغبات في التماثل في البيع الاخير حيث قال كذلك انما خسرنا ما يتفق بين ان سرفه ذلك لا يخلو  
 بين ان سرفه ذلك لا يخلو ان صحت الدليل ليس له قوة المعارضه للقيمة في بعض  
 فيما او مثليا يلحق بالمثل في وقد يورد عليه ان المستند فيه تفيد المكان هو اللاتية في رغبته  
 رتبته انما هو على التماثل وهو انما يتم بما يتحقق له في رغبته انما يتم بما يتحقق له في رغبته  
 غير كونها ماطقة بالتفيد وان كان هو اجماعهم فانه في العلم عدم قياسه على كذا انما عرفت ان التماثل في كذا



الدليل فان تنقها هذا ذكره في الدليل الاول غير القاعده المتقدمة من اطلالت الفهم  
 تنقها مراعات القرب فالقرب فالقرب فالقرب فالقرب فالقرب فالقرب فالقرب فالقرب فالقرب فالقرب  
 مورد الكسب القسبي فانك في مثل هذه ساداة البلاء الوجود القيمة يكون اقرب الى الفهم من غير  
 ضرورة ان مع ساداة لها في الآلية قد وجد في توافق الاوصاف ما يشبه الارضية في حيث كونه  
 اوقيا ونفس القيمة معايرة للالف من نفس القيمة ضرورة ان مع ساداة لها في الآلية قد وجد في  
 توافق الاوصاف ما يشبه الارضية في حيث كونه مثلي اوقيا ونفس القيمة معايرة للالف في حيث  
 قطعا يكون البلاء المذكور اقرب الى الفهم من غير تنقها تلك القاعده وانما مودة  
 الاختلاف في القيمة فلا شك في ان البلاء بها بالنسبة الى الفهم قطعا مع وقوع الشك في التلخيص  
 القسبي مع الكسب ساداة للالف في الآلية اقرب الى البلاء في حيث كونه من مجرد الصفات لا عن القسبي  
 في فلو فرض ان قيمة البلاء في حيث كونه من الصفات اقل من البلاء في حيث كونه من الصفات  
 ولو فرض انه رخص به عدة اهد المدة في الشئ من قيد الشفاء او بوجهه وكذا ان لو فرض ان قيمة  
 البلاء في حيث كونه من الصفات اقل من البلاء في حيث كونه من الصفات اقل من البلاء في حيث كونه من الصفات  
 يكون بعد التقدونية القسبية هذا كله بالنسبة الى الدليل الاول واما الدليل الثاني فان تنقها  
 الدليل الاول الدليل الثاني الدليل الثالث الدليل الرابع الدليل الخامس الدليل السادس الدليل السابع الدليل الثامن الدليل التاسع الدليل العاشر  
 الدليل الحادي عشر الدليل الثاني عشر الدليل الثالث عشر الدليل الرابع عشر الدليل الخامس عشر الدليل السادس عشر الدليل السابع عشر الدليل الثامن عشر الدليل التاسع عشر الدليل العشرون  
 الدليل الحادي والعشرون الدليل الثاني والعشرون الدليل الثالث والعشرون الدليل الرابع والعشرون الدليل الخامس والعشرون الدليل السادس والعشرون الدليل السابع والعشرون الدليل الثامن والعشرون الدليل التاسع والعشرون الدليل العشرون

كونه

كونه

الدليل المذكور في الدليل الاول ثم ان ذكر بعض من احوال ما لا بد من انما تم توفيق بان آية عباد  
 انما في محو العلم بالمدس من كون لوارم ذلك ثم ان ذكر بعض من احوال ما لا بد من انما تم توفيق بان آية عباد  
 الاوقات المتعددة لا قيمة ذلك في ذلك الوقت والدية محمدا للامرين فيتم ان يكون المراد بها  
 التي في جميع احوال الحكم المتعدد نقول ان العلم بها ذلك ويندفع بها تقدم لان آية عباد  
 كما اطلت كما ان العلم بقيد ان الملام هو خروج عن عهده ان الفهم هو اقرب الى الفهم  
 فياخذ في ذلك وافر شئ الى الفهم ما يشبه كونه مثله مع ان القسبي قد بر قوله فتم انما  
 الشرة في الدليل بالذبح فوجه المقصود للتبويب الثاني في ما ذكره من القسبي في اتفاق  
 قيمة المدفوع والالف واختلافها وهي ما تقدم في القسبي ان تنقها الدليل الثاني وجوب  
 الماتمة القسبية في حقيقة والآلية دوجه اندفاع توهم الثاني هو ان ذاك انما هو اداة تحقيق  
 وهذا التقييد انما هو مورد الشك في تحقيق التلخيص في حيث كونه علم اندراج في المجموع كما مثله  
 في المجموع كما قيمة ولا ريب ان الاقرب الى الفهم انما هو العلم المذكور ولا يتوهم القسبي في حيث كونه  
 في هذا التقييد وهي ما ذكره في التوضيح في علم الكلام في حيث كونه مورد الشك في المجموع كما  
 تنقها الدليل الثاني وعموما لانه نظر الى ان العلم بالحق هو ما حجة في موارد ان ذلك لا يذكر  
 انما في التلخيص المذكور هناك ككل الوفاء كما عرفت من اليك الذرا في حيث كونه قوله ووجه  
 النص في الفتوى بوجوب التلخيص في التلخيص الظاهر ان اراد بعموم النص عموم آية عباد وتدل  
 بعض من غير ان في ظهور دلالة الآية بالاجماع الذي ظهره من عدم خلاف وانما كونه بوجه



























فيما عدا الاعوار بما ذكرناه في التعبير ان يذكر في اللاحق كما وجه انه جاز في ذلك اجماع المصنفين فنقول ان قوله انما  
 ان النقص في القدر فيما اذا ان نقول ان المشرك بين الذين والاشراك فيما بيننا بالبعد لما جله في  
 الاحتمالات المذكورة كما وجه الاجماع كما يعطى ويعطى بعض الفاصلة على بعض خسران الكلام كما وجه  
 في التعبير ثم ان المراد بعبارة المشركين هو توجيه خطي لا الغامض اعطى فتمت حق النظر على العاد كما  
 الذين ويحتملها في غير احوال اعتبار اجماع القيمة يوم غضب الذين لا وقت في ذلك فقولنا واحتمل  
 بالا على من يوم الغضب المحذوف المثل عطف على قوله جاء احقر الاعراب بالذي يوم الضال كما يوم ثم ان  
 وهذا هو الوجه الرابع من الوجوه التي ذكرنا في ذكر اللاحق كما عرفت في عن رتبها التي يمكن ما عرفت في وقت يوم القيمة  
 كما ان في غير وقت في القيمة المسمى بغير بدع والاشراك كما عرفت ان يكون العطف في المفروض الذي هو قوله في  
 نظر لما ان في غير وقت في القيمة كما عرفت ان يكون عطف على قوله في ذكره في غير وقت في الاحتمالات فان  
 هو الرابع من المحتملات التي ذكرنا في عدا القيمة والجمع كما صرح في الاحتمالات التي هي من رتبها في غير وقت  
 قوله اذا عرفت هذا فاعلم ان المتأخر لا خلاف كلامهم في المثل في المثال في اللاحق كما عرفت في الاحتمالات  
 الكلام على تعين بعض تلك البان في بعض كلمات القضاة وجرى ان حلتها كما التحق في ذلك من ذلك  
 في دلالة اوله الصاق قوله ويمكن ان يحدث فيه بان التمكن من المثل في الشك في ذلك في اللغة ابتداء  
 في غير انما هو في غير شرط التمكن من المثل في استقراره في اللاحق كما عرفت في عدم سقوطه لانها في غير  
 يوم الاخر ولو كان التمكن من المثل في شرط في صحة قوله بالنا كما ان اللاحق سقوط المثل في غير وقت في ذلك  
 لا القيمة وقد عرفت في ما عرفت في قول القضاة في القيمة يوم الاخر في النقص في اللاحق لان اللاحق

فاذن من ذلك غير المبداء في الذي في غير القيمة انما قوله اذ المبداء احدى تفصيل في ما عرفت في غير  
 مدخلية التمكن من المثل في اللغة في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 التمكن من المثل في اللغة في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 وقالوا ان الذين التمكن من المثل في اللغة في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 بقى على المحقق المذكور ان اللاحق ما ذكرناه انه لو نظر الى المثل قبل ما ذكرناه في ما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 التمكن من المثل في اللغة في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 ثم ان المحقق من كرامة ان المراد باعواز المثل ان لا يوجد في البلد ما حوله في ذلك قوله في اللاحق  
 منه اليه كما ذكرنا في القطع لمسلم فيه في غير ما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 اللاحق في اللغة في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 والمراد من النقص ان لا يوجد في ذلك البلد ما حوله في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 لا يوجد في ذلك البلد ما حوله في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 عليك ان كل كلام المسمى هو ان مراد ما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 ولم نجدها حوالية في غير المسمى في قوله في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 الرجوع فيه الى اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 القيمة عند الاعوار تعين ما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق كما عرفت في اللاحق  
 في الاعوار الى خود في عقد الاجماع اللهم الا ان بقى ان مراده انما يعين في الاعوار ما عرفت في اللاحق











الاجماع غير انه يحق ثبوت الاجماع ودفعه ان في شمول الاجماع العمدة تيسر المناسج جميع الجهات هو ما  
 وليد ثبوت القدر التيقن منه صورة عدم تيسر المناسج جميع الجهات ودفعه نحو منه المثل الاله في كلامه هو ما  
 من ان يكون ثبوت الدين بالدين يستلزم بها كما مطلوب واحد واحد فيها يخرج فيه اذا استدل بها استلزام  
 على الاجماع في ثبوت القيمة في القيمة بالدين البعث وليس ثبوتها بالاثبات القيمة بعد عدم تيسر المناسج  
 ايضا ذلك لا عرف قوله وكيف كما قد حكى الخلاف في ذلك عن الاسكافي فان في كتابه الفقه من عبارة  
 اطلق الماصح على المصنفين في احوالهم في تحقيقه الزعمية بالمثل الا ان يظهر من كلام ابن نجيد انه قال  
 ألف الفقه في غير او مثله ان ضرر ما جده في يد القبر فان في ضمانه بالمثل خلافة ذلك ما يشيخ  
 المحقق نجم الدين في بعض المواضع ضمانه بالمثل والمثل خلافة انتم ولا يخفى ان كلام ابن نجيد ليس في ان يقول بان  
 الفقه في الفقه فبعد المصنف ما كان في هذه السلسلة من كتابها وحكم الفقه ثم ان في كلامه  
 ان الفقه في كتابه كان ثبوت ام قبيلا في غير الفقه ثم ان ضمانه بالمثل شرط بر ضرر ما جده فان ضرر  
 المثل والافند وهذا من كتابه جده قوله ان ضرر قيد في المثل ووجهه دون ما قبله وبهذا التفسير لا يجمع على  
 ابن نجيد من لفظة ضمان ان لف الفقه بالقيمة كما تضمنه انهم لان اعطاء المثل في القبر اذا ضرر به  
 ما لا يكره احد فلا يمكن من لف الفقه في ضمان المثل وهو خارج عما عليه كلام المصنف من وجهه ان مراده  
 بالفقه خصص الفقه كما خطه الشهيد وهذا يجهد وجهين احدهما ان يكون قوله ان ضرر قيد ان المثل  
 وبهذا يكون قوله موافقة للمصنف ولا يجمع على ضمانه فانما الفقه لهذه الجهة والظاهر ان احدهما صاحب كتابه  
 قول ابن نجيد بقول اكثر من كتابه الوجه وثانيها ان يكون قوله ان ضرر قيد في المثل موافقة للزعمية

11

[illegible]



المدة القيمة في القرض بين الفرض وبين الغصب وهو القرض وان لم يجره الحكم اجماعا لا فرق في قوله  
 كما ذكرنا ذلك احتمالا في المسئلة يعين القيمة متفرعا على هذا القول في غير ذلك وادرجتم في قوله  
 تنوعا كما القول يكون القيمة عند القائل في المدة القيمة لا في المدة والمدة ما هو بسند يعين القيمة بسند  
 التوقيع فيها البعد عن الراجح هو قيمة يوم القبض او قيمة يوم التلف او اجماعا القيمة او غير ذلك  
 قوله ولو من جهة ان ظاهر هؤلاء غير الشيخ والمحقق وزاد فيهما في ادم المدة القيمة قوله ثم انهم  
 في المقوض بالبيع الفاسد فالحكم في غايته المراد عن الشك في اتباعها تعين قيمة يوم التلف في  
 المراد من المسئلة قولين فانه في شرح قول العلامة في البيع والقبض في السوم او البيع في  
 على المشتري لا قوله ولو تلف فالقيمة يوم التلف كما راى في شرحه نازع ابن ابي ريس في باربع فطره انما هو  
 ووافقه شئنا الحكم فلف محكي بالمدروان المشتري انما اخذه احيانا بالشرية ان يستعمل في  
 فهو كانه وزعم في الغصب وهو احيانا في الكربة واكثر الاصل لعدم قوله في كماله انما  
 تؤدروا اما الحكم بقيمة يوم التلف فان الواجب العيني وانما تحقق انما لا القيمة بالتلف وفقدت  
 الرغبات خارج عن عين المبيع وهو هذا الشك في اتباعها وخالف ابن ابي ريس في ذلك وحججه  
 باعلى القيمة في القبض لا في التلف لانه كما في المأخوذ بائق المأخوذ الى ذلك العيني فيتم في  
 جميع اللوات الى ان قد فوت ذلك كما انما استر وادخل المحقق في قوله لا انما هو  
 بقيمة يوم قبضه وراى في القول لا الاكثر وادخله الشبهة ان في ذلك انما هو فانه كما  
 القيمة في القبض لا في التلف بشرط ان يكون التلف في نفس العيني او زيادة فلو كان

في قوله

عند ذلك السوق لم يغير واعتبر في العيني يوم التلف كما لا يخفى ان هذا القول انما يغير في المسئلة لو كان  
 الزاع اعلم في المسئلة في الزيادة في القيمة العينية في السبب اخذ في السوق وان حصل كان سببه  
 اخذ في السوق كان في اجماع القول المدول وفي بعض فتره فلو كان في يوم القيمة يوم الدوا وفي قوله  
 في القيمة وفيه وغاية العلم والافضل في خصوص ما لو كان في البيع لسبب انما هو في الترخيم كما هو  
 قيمة يوم البيع الا ان يكون كما هو المشتري في حكمه في نفسه بالكثر فيجب ان يكون كما هو ان في حكمه  
 فيجب حكمه ثم ان تقصر الدوا انما هو البرائة لدوران الدوا في الدوا والذكر المستفيد في حكمه  
 كما في قوله فليس حرج في ذلك في قوله في الدوا انما هو الدوا في الدوا والكثر في قوله في  
 التلف ان حكمه في الدوا بان في حكمه ان في قوله في الدوا انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا  
 كما هو المشتري في الدوا في قوله في الدوا انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا  
 تقديره بالبرائة اعطى ما يتفق معه بالبرائة في قوله في الدوا انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا  
 هو البرائة في قوله في الدوا انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا  
 دون غيره من الدوا في قوله في الدوا انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا  
 كما لا يخفى في الدوا انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا  
 انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا  
 العلم اجماعا غير فادحة واذا قد عرفت ذلك فذكر في الدوا انما هو الدوا في الدوا في قوله في الدوا















مختلفة وظيفة واما انما العبرة ان نية اغترابنا في الاتفاق على قيمة اليوم المسمى اليوم الناقصة وهو الذي نقصنا عن اليوم  
الناقص فان محذور قول الناصر هو انه كانت القيمة يوم الناقصة ناقصة فزادت والزيادة والتغير عما كان عليه من حيث  
دستور الجسد فكون قوله مخالفا لمحمد قول المالكي هو ان القيمة مستمرة كما كانت عليه لم يتغير زمانه  
كون قوله موافقا لمحمد فكون هو الحكم الذي وظيفة كلفه كجهد الامم من ادراكه لكل شيء على ان نيت البعد فزاد  
انما هو فرض الاتفاق بينهما بخصوص اليوم السابق على يوم الناقصة اذ اليوم المسمى فيكون توجيه الرواية بالدلالة فيه  
بمعنى الظاهر بان يبق ان في العلم ان الناصر ان يبع هو معلوم في قيمة النقصان الذي اتمته في اليوم الناقصة  
وتقرر به فيما بين الناصر وغيرهم من ان هذا النقصان في ذلك امر مطلق ويحصل في الحال التي هي من شأنهم  
الاتفاق عليه وهي المالكي كما قيمة النقصان في ذلك اليوم فاذ الزاد والتخلف فلا بد ان يعد النقصان في النقص  
لما قد يكون النقص هو المالكي وما قرناه كذا امر قد يتعارف بين الناصر ولا بد فيه ثم انما اذا جلت خبرا  
بما ذكرناه فربما يكون المعنى كملت ان الصحيح طهارة الدلالة كما كون العبرة بيوم الغيب وسلكوا بها جمعة  
بحسب السند وقد وقع الاتفاق بانفسه في كتب جماعة كالتفقه والمكاسب وموضع شرط ونية والناظر  
وكشف الرموز وغير الدلائل البديهة وعرضه انما اخبار الكثرة فلا وجه لطرح الرواية الصحيحة الظاهرة  
الدلالة والدلائل فيها وفي تعاقبها قد برقوله واضعف من ذلك استشهاده بالرواية على اعتبار اعل  
القيم حين الغيب الى الملف كما حكى عن السيد الثاني فان في بحواله به حكمه في ذلك غير كماله وقواه في  
الرواية القيمة لما ان هذا الخبر الصحيح مع انه ذكر استدل لال به للقول السابق في رمضان قيمة يوم الغيب قال  
ولكن لا يخفى عليك بعد الاطالة بما ذكرناه عدم شعار الصحيح الزبور فقلنا في الدلالة اللهم الا ان يبق ان نية ناسا

[illegible]



مما اعتبر رايها فيتم فيه البيع بالتلف وشتان ما بينهما فقولنا ثم انه حكم على المفيد والتالف  
الا اعتبار بيوم البيع فيما كان فساد من جهة التفويض الى حكم المشتري في هذه المسئلة، فيقولون  
اجماعه لظاهر ما ينفرد به القوم في البيع المستدغ في الغصب من حيث اعتبارهم خصوص يوم البيع ويطلقون على من  
موجود في الغصب والاباء، كما احتملوا في تأويل كلامهم بزيادة يوم التفويض من يوم البيع فيطلقون على ذلك  
في الغصب القليل اعتبار قيمته يوم الغصب في اول كل سنة في وجه تخصيصه بمكتم الذم سواء عليه ما اذا كان فساد  
من جهة التفويض تعين الثمن في حكم المشتري دون غيره فوجوده في البيع كما لو كان البيع صغيرا او متناهي  
ولم يعلم الوجه في ذلك كما لم يعلم انهم يادوا بكونه في غير الوجه المذكور فوجوده في البيع قولنا ثم ان حكم تلف  
العين في جميع ما ذكر من ضمان النشل او القيمة حكم تعدد الوصول اليه وان لم يهلك كالوسق في  
غرف او ضاع او ابلق هذا شروع في الحكم الصالح لسبب الضمان المتحقق فلو لم يحل له بيعه الى غيره فلو كان  
ما ذكره بعد هذا في الاحكام لا آخر هذه المسئلة مما يتحقق بدون غيره من سبب الضمان وقد وقع التفويض في كل  
كون يحل له سبب الضمان المتحقق في بيع اذا تمه رتبتم الغصب وبيع الناصر اليه ويملكه الغصب ولا  
يملك الناصر العين الغصوبة ولو صادرت كان الحكم فيها الرجوع وقيل الشهيد في عدم توقيف الضمان على  
بالقوة وما يكون لغصب النفس والضمالة الغفلة بغير تلف العين ولا ريب ان سبب القصد فيكون في الجاهل  
بما في الذم بالادعاء وهو نوع من الضمان بارة مع تبا، العين تغدر ردها وهو ضامن في تمامه فوارت الحدود  
والملك في كل ما ذكره لا آخره من هذا الذم اذا واه اليه في وجه الضمان وقد وقع التصريح بذلك في الموارد المحصورة  
فمنها ما ذكره العلامة في عدم حيد فانه لو ابلق العبد الغصب ضمن في كل القيمة للمجمل له فان عدل ارادوا منها

تعلق الظرف بالغد التمسك في قوله نعم يكون المراد ان ابتداء الظاهر في ذلك اليوم لما يوم التمسك في قوله  
 في بدل ان احد متعلقا بقيمة يكون المراد منه ذلك اليوم لعدم مقدوره على التمسك مع وجود الهوى فيكون  
 انه تكرر التمسك مع العطش يوم التمسك الدال ذلك على كونه رغبته وخطا به في الظاهر التمسك في تحقيق  
 بالتمسك والظاهر التحقيق من هذا يوم التمسك هو واضح انه قوله عدا ما حكاها في الرياض عن خاله العلامة  
 من قاعدة في المضد الحاصل على المال وفيه نظر كما عرفت به لبعض من تأخر الظاهر انه اراد به  
 بجوابه حيث قال في كتاب النفس في ذلك وجه تردد المحقق في اعتبار زيادة القيمة ونقصها به التمسك  
 فيزال وجه القول غير القول الظاهر ان القيمة هي النفس لا هي التمسك فاعادة الضرر في ذلك الدال على  
 كونه زاهيا حيث ارتفع القيمة ضرر عليه وتغلبت تلك النعمة لا على غيرها كان هو خيرة الله تعالى  
 الا محبة الله بها فيا حكاها ذلك قد عرفت فيما تقدم اقتضاها القاعدة المذكورة فلا بد من  
 والى رد الهوى نفسها وهو مخالف للجماع بغيره قد عرفت محله الظاهر انما لو سعى في سبيل النعمة  
 انه قوله فتم الدال بان ذلك لا ان ما ذكره ليس توفيقا لا استدلال به العلة للقول بما يوم التمسك  
 وانما هو اجراء لطيف فادركه بالنسبة الى الهوى في ارتقاء مراتب القيمة وليس استدلالا لله تعالى  
 به المقصود والقول في ذلك استدلال العلة في بزم مطلق القطع بسطة وذلك لان ما استدلال به العلة  
 انما هو القطع بسطة العلة التي هي كون الله تحت يد الحاكم ولهذا جعله وليا على القوم  
 خصوص في يوم القيمة ولم يتعد لا غير ما ذكره المقصود في التوضيح عبارة عما يعلم بسطة الله تعالى  
 الهوى لو كانت تحت يده كان فادركا جميع الزيادة من تلكه لما شرع بعبودية الهوى ولهذا جعله وليا



ما لو اقرانك بما فيه من الدين لم يثبت ثم اقرها بعد وفاءهم حكم ابا بنة بغير ثبوت للدين عليه وبين العين بالقرار ومنها  
 البينة بالطلاق ثم رجعت عن الشهادة بغير حكم اكم بالفرق بين المرد ورجعة فانهم حكموا ابا بنة بالشهر فقولوا  
 المهر وكذا المهر في رجوع البينة عن الشهادة في المالك كذا في ذلك المالك كجواز المستندة لاه الشهادة ومنها  
 لو اذنت الزوجة او ارضعت من نفقة بارضاعها فانهم حكموا المهر للزوج عليها كذا في كجواز ومنها  
 ما لو اذنت زوجة امرأة قد عقد عليها آخر ولم يكن له بنية بها وعواها فان جماعة من الاصحاب قد ثبتوا كجواز  
 في بغير عدم النية الا بعد وان لم يوجب اليقين عليها فاقولوا ان فائدة توجب اليقين عليها انها لو اقرت  
 او رد العين عليه فمختلف فتكون زوجة عند طلاقها من الزوج الدال او موتها عنها وبثبت مهر الشبهة  
 بجوازها بنية وبين البضع بالعقد الى زوجتها بالبيع او مضاع او ادمت بها ان لم اقره اذ  
 حكم ابا بنة بغير المقر عوضه ثلث او ثمة لجواز بنية في التولية والماله بالعقد ان اقرت ومنها ما لو اذنت زوجها  
 اثنان فقد ثبت احد ما ثم اعترفت للاخر فان جماعة من الاصحاب قد صرحوا بثبوت مهر المثل على كل حال  
 للمالك كجواز ومنها ما ذكره في هذا الدام من المهر للزوج المالك المهادن اذا ما جرت زوجة عليه  
 او ما ثبت سلمه ثم طلبها الزوج فمعهها اللام فان اصحابنا قد اجمعوا على ان على اللام من غير ان  
 واستدلوا بالادلة في الزينة ان هذا الحكم يثبت كجواز ومنها ما ذكره في ان على داطر البهيمية كذا في البهيمية  
 كجواز ومنها ما ذكره في ان القصاص من ان من اطلق نسحق القصاص مرد الولي الزم بدفع الدية  
 ثم ان يمكن نسبه الولي لمرءى لا القاص المطلق لان اخذ المالك كذا في كجواز وقد رأت لا غير ذلك  
 في المواردة وقد عرفت ذلك فاعلم انه يثبت تحقيق القول في ان القاص يغير عليه بغير العين واما

والله اعلم

في المالك من جواز ذلك فلا خلاف كما نلاحظ في صورة التلف كتحقق او لا يكون وتره شواذ بالبدن والجماع  
 وجوب الكفيل محققا احتمالا بغير قولان وتظهر الفقرة في كونه ونيادان في وتره نفقة ابرارانه واعدائه  
 والعلم عنه فحكموا له بحصول التها ترسب على الدال كجواز في ان في النعم على الدال كجواز في ان كذا في القول  
 لو دفعه اليه كجواز في ان في دفعه اليه وقطع عار است الاصل في المقام على وجوده منها ما لو دفعه اليه  
 انما كجواز في المقدمه عن الشهادة في عدم والبيان المقدمه عن الله في عدمه مسئلة ابا بنة بعد  
 ومنها ما هو مرجع في الاحتمال ان في كذا قد يترجم انه مرجع كلام الله حيث قال ثم ان ثبوت القيمة مع الله  
 العين ليس كجواز في مقفها في كون دفعها حق تلف من غير ان يتسبب اخذها او يصير لاراد الالف كجواز في  
 ط ويل عليه فاعادة تسلط ان يحكم ابو الهيثم انه و كان اخذ هذا المقول في العلة وكرهه حيث قال فيها ليس  
 للقاص ان يلزمه قبول قيمته كجواز لانها ليست حقا ثابته في الذمة كجواز في قوله او الا برء عنه لاراد  
 ان المالك عنه لم ينفذ انتم وادركه في التمسك بها فاعادة السلطة ليدل على عدم ومنها ما هو محتمل في كجواز  
 المتحقق في بيع وغيره ممن عبر بالذم الذم هو اعم من كونه في حق النعم او التعريم ودرما تحيد في المسئلة وجه اخر  
 لم اقف على نص عليه في حادثة القصاص اسباب التعذر في حق النعم الفعلي فماتت العين بسبب القصة  
 عرفا كالسرقه والفرق والطلاق القاصدة في التلف ولعله فيه فيما لا يكون كذا في لو غصبها عنه في تقدير  
 لا تقدر به على استراعتها والذم يقتضي النظر هو ان على طرد كذا في قوله على اليد  
 في ذلك نفي لا يسمو من قاصدة التلاف في تقرير ان القاص كذا في المالك والماله بسبب العين  
 واخرها غير حبيطة سلطة المالك كذا في نفي عليه اليد و سلطة نفقاته وعبارة اخر كذا



تنفق على المالك في سبيل ما عدا نفقاته غير نفقاته فان قلت هذه المصلحة الدائرة في الشئ  
 لم يثبت بها رواية فزعمت قلت هذه المصلحة هذه العبارة وان لم يكن روايتها اذ انها تنفذ في  
 حكمه في الروايات الواردة في الابواب المتفرقة التي فيها ما ورد في هذا الباب من المصلحة الدائرة في  
 على المالك ما له ومنها ما دل على نفوق الشهود او ارجوا غير الشهادة ومنها ما ورد في ضمان فزعمت  
 من المالك المالك في غيره وفي غيره القيمة للشريك في نفقة المالك في نفقة المالك في نفقة المالك  
 شركاء فيعتق اصرهم نصيبه في ذلك وفي اصره لا يقدر على سبعة اكره في نفقة المالك  
 فيعتق على الذراع عتق عتقه وانما جلد ذلك على عتقه لما افسده وبمنه لو تعلقه عنه سبعة  
 المالك في شركاء فيعتق اصرهم نصيبه في ذلك وفي اصره لا يقدر على سبعة اكره في نفقة المالك  
 افسد على اصره وانما اتبع الاخراج وجبت المصلحة الزبارة في القواعد المالك المالك المالك  
 للمنفقة فيها اصره لغيره استنفادها في الروايات وفي اصره لا يقدر على سبعة اكره في نفقة المالك  
 التبعية بالتعدي هو الذي هو المانع على تسلط المالك على اصره من الزاوية براد العين فتم التماس  
 الدار بان من المصلحة لا يعدم العبارة بان لا يعدم تسلط المالك على اصره لا يعدم تسلط المالك على اصره  
 بالتقرير المذكور فيها لو كان التعدي مخف بزمان وكان يرتفع بعد ذلك في تسلط المالك على اصره  
 الذي فرض كونه في عهدة الفاضل فيقتصر جواز سلطانه اياه بان يخرج عهدة ضرورة ان لا فرق بين  
 كون التعدي مخف بزمان وبين ما لو كان التعدي مستد لا استنفاد نفقات لا تبعية ولا تعدي  
 السفر فيحصل في زمان فزعمت ان المصلحة في عهدة الفاضل عليه حيلولة في غيره

فالحق كونه المالك في عهدة الفاضل كونه جازيا في قوله ان المصلحة في اصره لا يعدم تسلط المالك على اصره  
 قوله ان المالك المصلحة في عهدة الفاضل كونه جازيا في قوله ان المصلحة في اصره لا يعدم تسلط المالك على اصره  
 مع نفقة العين في عدم البذل لا يغير المصلحة في عهدة الفاضل كونه جازيا في قوله ان المصلحة في اصره لا يعدم تسلط المالك على اصره  
 انما في المصلحة في قوله ان المصلحة في عهدة الفاضل كونه جازيا في قوله ان المصلحة في اصره لا يعدم تسلط المالك على اصره  
 ان يقول كذا في قوله ان المصلحة في عهدة الفاضل كونه جازيا في قوله ان المصلحة في اصره لا يعدم تسلط المالك على اصره  
 الدار بان من المصلحة لا يعدم العبارة بان لا يعدم تسلط المالك على اصره لا يعدم تسلط المالك على اصره  
 محذور ذلك لا يعدم جواز سقوط الرد عند تهاونه ضرر المالك المفروض ان العين هي رقة خير فيقوم  
 ملك المصروف في ثبوت ثبوت فيه وفيه قدما راجعا مسبا لحرمانه عنه والقطع على سلطانه بطلان  
 يقطع عنه الرد عند تهاونه الضرر كما لا يقطع عنه رد العين المنصوبة اليه في ثبوتها بطلان التوقيع عند  
 الضرر الى اصره حيث انه هو الذي انعدم على النقص التبريد للثبوت الكلي في اصره لا يعدم تسلط المالك على اصره  
 قوله ولعل ما عني لك من ان ظاهرهم عدم وجوب ارجاع الخط المنصوبة اياه على الفاضل في ذلك  
 نقول ان المصلحة في ثبوت ثبوت فيه وفيه قدما راجعا مسبا لحرمانه عنه والقطع على سلطانه بطلان  
 ان ما يبرر عليه ارجاعه من ان المصلحة في ثبوت ثبوت فيه وفيه قدما راجعا مسبا لحرمانه عنه والقطع على سلطانه بطلان  
 وعلى نقص ولو لم ينفذ حقه الفاضل في ثبوت ثبوت فيه وفيه قدما راجعا مسبا لحرمانه عنه والقطع على سلطانه بطلان  
 ارجاعها في نظر فوار المصلحة وثبات حق المالك في العين وظاهرهم عدم الوجوب وانما يتناول  
 منزلة العدم ولو قيد بوجوب اعطائها المالك لو طلبها كان حسن وان جعل هي القيمة والعين











خبر سقط الزنبر فلما صاحب الفانيج عشر عليه غير ما ذكر في فرض نوب حكاية هذا القول غير الشيخ ما قدم  
بحاسته لو ان العيسر يجوز وصية وعقده وظلة وفيه نسخ الفيسر او لا ثم التفسير عليه ما لا ينافي الدلالة  
عليه كونه مع الفارق انما تصرف الفرض كما ينبغي لمالك دون الامور الزبيرة انما تكون في الاخرى  
تعلق اليك بالولي او به بعد البلوغ وان لم يخبر في حق الادان ليق ان مراد الفاس هو الفهم من غير  
ما يترتب على ما ثابتهما اذ انما كلام المحقق الذي في جواز سببه وسبب ما لا ينافي اذ كان بعير امير ارشد  
يعرف نفقه وضره في المار وطريق المحقق والنفق والنفق محله هذا القول وجوه الاول الاطلاق  
العمومات الدالة على صحة البيع وغيره من العائلات الثانی باليرة المستمرة من زمان لا زمان البرغم الفاس  
فالسلي في جميعها يجوز ان كان ما لا ينافي الثالث انما كلام المحقق الذي في جواز سببه وسبب ما لا ينافي  
جوز عقده وصية وصرفه بالمورث وغيره من القربات كلها هو ظاهر الرواية الكثيرة لا يبعد جواز  
وشرائه وسبب ما لا ينافي اذ كان بعير امير ارشد يعرف نفقه وضره في المار وطريق المحقق والنفق محله  
في كثير من العيول فانه يوجد من هو اعظم من هذه الامور من ان يملك من الفاس عقده حتى مع اول الولا وهو  
الشرع الا ان يوق قد لا يقيد بمصلحة علمه عقابه ولكن قد يندفع العلم بما في كونه وبيع جميع الزبيرة وشرائه  
الولا الوجه عند لا يبيع انما اقول من جهة الرواية الشرع بالية وراية زارة غير مجموع فانه اذا انما في  
سبب فانه يجوز له ان يبيع او يقر كما هو معروف وحق فهو جائز او رد على الاول ان العيول  
والاطلاق مشروط بالخص خصوص مع طرق الوهن اليها بكثرة التخصيص ولذا في وقوع الفهم فانه في  
الفقهاء وعلمهم بها فانه العلم في علمهم بما يعدم الفرق التخصيص اليها في المورد انما علموا به ولم يجدوا قد علموا به

استراط البلوغ ولم يكمل الا بطلا ما لا ينافي في غيره فليجتمك بالاطلاق والعمومات في حكمها كونه من غير  
ان يبان قيام البيرة بها اجراء حكم الفهم كما سادته من غير من غير امر الدين وعدم بالانتم بما لا يحكم من غير  
في البيرة الا انما من استقر ايسر منكم كما غيبة لم يكن وكيف لا يكون لك وقد نص الفقهاء على استراط البلوغ  
في المتعاقبين المتسلر لطلا عقده يعلم ذلك عدم تحقق البيرة في حقيقة لال اعظم في عدم البيرة في الفهم  
ككيف يصير عند غيرهم الشرع من ايسر منكم في حال اذ يانه لا يتم الا بعد اثبات الملائمة في الفهم  
الروية والعقد في البيع والامارة وغيره من العائلات وهو من غير فانه في صحة الاول من حكم  
تعد ثبت في مورد فله بعد من غير الملائمة واول ليس فليست بالثابت في جميع الزبيرة فيكون ذلك  
في اذن الولا في جميعها ما لا ينافي في العقد وفاقا لغيره من بعض العائلات وبعضها في صحة من تمام الاخبار  
التبريد في الكلام في صحة النسبة وعدم صحة عقد حكاية الفهم في هذا القول عنه فتردد في كونه في  
القول في انتم واولا ان من حذر اذ ابلغوا الى الفهم فانه انتم من غير انتم واولا انتم واولا انتم واولا انتم  
في كونه الاجابة في بلوغ ولامر الامور به صحة او فقه عقد وغيره ولكن في ان الاجابة غير متحقق في الفهم  
نفس العقد لمصلحة لغير ذلك في الثقات التمرن الى ادره والمماكة فلهذا في جواز عقده ولو كان  
بعد شرعا خامسها ما ذهب اليه صاحب الفانيج في صحة عقده في تعاقب المحقرات والورد الذي في  
بمنزلة المالك واستند في ذلك لا اذ من كونه في تركه قال فيها والاطح جواز شرائه فاجرت الحاكم  
منه في الدون وفي المار فليعلم الدعا وكذا في كونه في منزلة المالك في الملائمة انتم وفي انتم في  
في ترك معاملته العيول لانه كما قلنا في تحقيقه فيكون كونه شرعا كونه في كونه في عقد البيرة في كونه



لازم كخرج من كماله بكونه في هذه المعروفة وترت على العا حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 معاملة ولا يقدر استغناء ذلك كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 صحيح غلب ادوات كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 ما اختاره صاحب الياض من غيرها ربحا شئت العبر للذين منزهة المنة فكم فيه كجور عقده ومما في شدة في شدة  
 فانه لم يوافق في شرط البليغ في التمام من اللفظ نعم الاظهر جوازها كان في شدة في شدة في شدة في شدة  
 الا حواء ادوات ان تفرق في الدقة في غير كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 اللزوم فانه الذي يمكن دعوى اتفاق الدنة انتم وادور على ان دليله لا ينطبق على ما دعوا انها كماله الخ فانه حواء  
 بمنزلة الدنة والذين جرح على طلبة ان كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 استقلاله او كونه صادرا عن امر الله او غير ما سمى ان ربه او خواص ابيه فلهذا ثبت في هذه السيرة او البينة  
 في صحة ما في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 وسيتا في كلام الله رتبة في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 وذلك مستلزم لعدم كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 لذلك التيقن في مورد كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 قاعدة لتقيدها بذلك يندفع الاجابة التي ادورده المنة اذ لا يرد في كماله الخ فانه حواء  
 في محله من الصورة الزائدة والاسلوب في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء

مقتضى بكتشافه وجداعه عليه

بغير

٢٢١ في الزيادة عن كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 شدة في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 جازية من المسلمين وان لها لم يثبت في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 انتم في شرط البليغ في التمام من اللفظ نعم الاظهر جوازها كان في شدة في شدة في شدة في شدة  
 التاكيد في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 الواردة في القود وافية بالخروج عن الامد الزبور الا ان يثبت في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 انها لا تفرق في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 غير ابيد في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 له قوله وليشهد له الاستثناء في بعض تلك الاخبار بقوله الا ان يكون فيها اثبات ربه لا رواة عبد الله  
 غير ابي عبد الله في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 وكنت عليه لسان وكنت له كتمان وعبارته كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 استثنى السبب ما هو من استقلاله فلا يكون له ذلك وانما قالوا انه لو اذن له الولي في كماله الخ فانه حواء  
 الاذن في جازان يمين له المهر والرجعة ونحو ذلك كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 لم يولد الاذن في كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 لما كان الشيخ والاضمة كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء  
 تشهد الله بالثبوت انما يتم بحالها لا كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء كماله الخ فانه حواء































يعني لانها بالنسبة الى الالفين لابد وان يكون المراد بها هو الوجوب بالنسبة لا غير بل لابد وان يراد بها  
والقد يراد بها مع الذم والجل والكلال لوجود الامكان لرادته من جهة اخرى الفهم كغيره كغيره من لفظي  
في معنى معلوما فيكم واما وجه كونه التميز شرعي فهو من جهة القول بكون الامر بالامر امر الله له وهو كونه  
بامر الله كونه الغاية التميز التميز محبوبته وهو لا يندم كونها ما مراد بها حق تعالي شرعية تحت القول ان التميز  
ادارة فاستند في قوله ما لا دلالة لغيره فليكن عدم الشرعية فان كان مرادهم عدم صحة عدمه من شرط كونها  
في شهر رزق او غيره من الواجب المستحب وكان كونه من غير التميز وان كان في كل واحد منهما غير صحيح او التميز  
في كل واحد منهما شرعية لوجوده وانما لا ينفقد اما الاول فلهذا لفظي لا بد في العلم المستحب كونه في شهر رزق وسبعين  
في حجب فخرج من ذلك اليوم كونه له جميع شيئين في شهر او شهرين في الواجب كونه في اوله وان كان المراد  
الشيء في سنة واحدة بغيره من الواجب في كل سنة في كل سنة بالنسبة الى محال ان التميز في شهر رزق  
يعني انما سجد الله ان شيئا منها يدعى في شهر او في اقل من ذلك وان كان كل واحد منهما في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
نزدك والظاهر هو ان المراد من العلم المذكور واما صدره في العلم فمع العلم في اوله من المراد بالعلم في كل سنة  
حققة ومما زه شعره في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
بما له سببه ان يكون العلم في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
انك فلو لم يكن باطلا وانما هو في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
هو في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
فمنه فهو لا يدعى عليه كون الامر بالامر امر الله له وان كان له في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

كانت غير البلوغ قبله لا صدقة فرحة تكون للتميز وذلك بخلافه لان الظاهر عبارة محكمة من السوال في وجوب البلوغ  
على سبيل الجواب ونظر الوجوب قبل البلوغ اعظم في الدب والتميز في قبيل احد بانها محرم حكم الشكس بانك انك  
تصريح بان الامر لانه يحاسب بالتميز واما انه كلف مندوب اليه فالامر بالنسب من قوله بان ان الكفيل يزوج  
بالبلوغ وسع انتفاء الشروط فيتم المشرط والتميز وانت خبير بما فيه الاشرط الكفيل المندوب بالبلوغ يعني ان  
فلد وجهه يمتد لال سه حجة القول ان الاما يحال في الشرعية الاصلية فهو لغرض ادلة القول بالتميز مطاوع  
واما على ثبوت الشرعية التمييزية فهو ان التمييز قال مرداه بالعلوة وهم انما يسبغ وتوقفه استحقاق التمييز في  
وليسه استحقاق التمييز ومجوبته ومطلوبته واللازم ان يكون الامر بالتميز لغوا ووجه المردم في ذلك ان  
بالنسبة للادوية في حاشية ومع تعدد الامر عدم ترتيبها او عدم قصد ترتيبها بلزم الكفو والعيب في الامر المردم  
لكن هذا انما يتم على القول بكون الامر بالامر او الالام تحقيق الامر بالتميز فحق العبر وان تسلمر محبوبته كل  
المحبوبته لا يصدق عليها شرع والكان انما تيسر الامور اذا كان لغوا المحبوبة لان الشرع عان كل  
واذا لم يكن امر لم يكن جلد وهذا شرع الشرع من غير الامور به حجة القول الرابع اما كما كونا شرعية عليه  
عموم خطابها اليها ان سر وثقوله ثم وله كما ان مرجع البيت من شطع ايرس ليدل على ما خرج من غير خطاب  
ما يتوهم من حرج في رفع العلم ولكن غير صالح لذلك لان رفع العلم في غير رفع المواخنة فيكون محرجا في  
ووجهه غير تسلمر واما كما كونا شرعية مرتبة فهو امر الترم الاول بان يامر بالصلي بالعلوة الاولى  
حصول التمرن محبوبا ومطلوبا لم يكن امر الاول، الاول او لكل خير بان التبادر ليس في رفع العلم  
ما ذكر، وهو مطلق التعرض لانه يتوجه اليه الطلب اليه وان توجه العريات لا العبر وغيره تسلمر من غير العلم

ازم عنان نور علی بن ابی طالب











اور علی بن ابی طالب و غیره و نیز در بعضی از کتب معتبره و در کتب معتبره و در کتب معتبره  
 باذن اولی بعد از ما جزیب بالصحة في العادة فان كان العارضة فليج اجارة العبد والمجمل ولو اذن الاول  
 مراعاة الفقه انتهى فان كان الاجارة فلا اجر المجمل لم ينعقد اجارته وكذا العبر غير المميز وكذا المميز اذا اذن ولو في  
 انتهى وقال العلامة في رتبة اجارة العبد ولو كان العبر المميز اذا اذن له الولي في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 وفي رتبة اجارة العبد ولو اذن له الولي في الاجارة جازع لم ينعقد لان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 في يجوز مع العلم والعبرة في باذن الولي لا يجر اجارة العبد ولو كان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 مع ذلك العبر اذا اذن المالك للابن العبرة او كانت باذنه دون عارة العبر فهو جازع في غير ذلك  
 فلا وجه للفرق بين هذا النوع وغيره هذا ولكن قال في كنف شرح عارة المحقق رة التمكن اعرك في  
 لفظ قد تقدم البيع ان عقد العبر لا يجره به وان اذن له الولي ولما جازع لان العارة لما كانت عارة  
 ولا تخفى بلفظ ما دل على ان العبر وهو الولي كان اذنه للولي بمنزلة المالك فاجارة في باذنه للولي  
 العبر وحينئذ لا فرق بين المميز وغيره ثم قال وينبغي ان يكون المجمل ملكا لذكره في الوجه لتخصيص العبر  
 انتهى وقد ثبت ذلك ما اردناه في الكلام على المحقق انما وجهه ان يكون المصروف لو كان مراده جازع المحقق  
 بالصحة في العادة غير ان القصر في الكلام على المحقق في رتبة اجارة العبد ولو كان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 ذكره في رتبة اجارة العبد ولو كان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 مع ذلك القصر فيها على وجه تسمية عارة العبد وانما فلا تروى فقام انتهى ولكن لا يخفى عليك انه ينبغي  
 وهو ان ما ذكره في كنف من كون اذن الولي للعبر بمنزلة المالك بالاسم المالك بان يقر انه لا ينعقد في العتق وانما

في مقدمه رتبة اجارة العبد ولو كان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 باذن الولي بعد از ما جزیب بالصحة في العادة فان كان العارضة فليج اجارة العبد والمجمل ولو اذن الاول  
 مراعاة الفقه انتهى فان كان الاجارة فلا اجر المجمل لم ينعقد اجارته وكذا العبر غير المميز وكذا المميز اذا اذن ولو في  
 انتهى وقال العلامة في رتبة اجارة العبد ولو كان العبر المميز اذا اذن له الولي في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 وفي رتبة اجارة العبد ولو اذن له الولي في الاجارة جازع لم ينعقد لان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 في يجوز مع العلم والعبرة في باذن الولي لا يجر اجارة العبد ولو كان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 مع ذلك العبر اذا اذن المالك للابن العبرة او كانت باذنه دون عارة العبر فهو جازع في غير ذلك  
 فلا وجه للفرق بين هذا النوع وغيره هذا ولكن قال في كنف شرح عارة المحقق رة التمكن اعرك في  
 لفظ قد تقدم البيع ان عقد العبر لا يجره به وان اذن له الولي ولما جازع لان العارة لما كانت عارة  
 ولا تخفى بلفظ ما دل على ان العبر وهو الولي كان اذنه للولي بمنزلة المالك فاجارة في باذنه للولي  
 العبر وحينئذ لا فرق بين المميز وغيره ثم قال وينبغي ان يكون المجمل ملكا لذكره في الوجه لتخصيص العبر  
 انتهى وقد ثبت ذلك ما اردناه في الكلام على المحقق انما وجهه ان يكون المصروف لو كان مراده جازع المحقق  
 بالصحة في العادة غير ان القصر في الكلام على المحقق في رتبة اجارة العبد ولو كان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 ذكره في رتبة اجارة العبد ولو كان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان العبد لو اذن له في الاجارة جازع لم ينعقد لان  
 مع ذلك القصر فيها على وجه تسمية عارة العبد وانما فلا تروى فقام انتهى ولكن لا يخفى عليك انه ينبغي  
 وهو ان ما ذكره في كنف من كون اذن الولي للعبر بمنزلة المالك بالاسم المالك بان يقر انه لا ينعقد في العتق وانما















وہی سب سے زیادہ بڑا ہے اور اس کی طرف اللہ جل جلالہ کا تعلق ہے اور اس کے لئے یہ بھی کہ اس شخص کو بیعت کا ارادہ ہو

في الواقع ان توقف العالم عليه مرتبة ثبوتية شتر عليه فطالما ان قائم ان قيل انها انما هي نسبة انما هو كذا  
فذلك ولم يقيد بكونه غير مرتبة توقف العالم عليه فكله سطلق لانه لا يمتنع ان يكون له كونه بغيره وانما هو كذا  
منه لا يرد عليه ما ذكره في نفسه ان زعموا لو كان الوصف سيفين فانما هو ان نسبة قوله في امام ما ذكره من مثال من  
مال نفسه عن غيره فلا اشكال في عدم وقوعه عن غيره وللطوقه عن الحاج غرضه من هذا الكلام وهو ان هذا الغرض  
غير ما ذكره الله وتوحيده ذلك انه ذكر ان توقف العالم عليه هو ان يتوقف كل من الوصفين على كل من الوصفين الا في نفسه  
مع احد العالمين فغيره كونه بغيره قوله الا ان يبقى ان وقوعه مع مال نفسه بغيره انما لا يقتل اذا فرض قصد  
للمعاوضة الحقيقية اهـ هذا استدراك من حكمه لتوقف العالم على ذلك وتوحيده فعد كونه بغيره ومعه كونه بغيره  
استدراكا لاهل الدين من عدم تعدد المعاوضة الحقيقية في تعدد اليا كما وجه اثره في وسع تعدد المعاوضة الحقيقية  
البطالة وانما ذلك ان تعدد اوقات العالم مع غير المال كتحقيق مرتبة انتفاء ركن العقد حيث ان انتفاء الوصف  
لا يغير ما كونه في وجهه بغيره على ذلك وفيه هذا البطلان ولكن انما هو صحة العالم المذكورة قوله الا في نفسه  
علما بظاهر الكلام الدال على قصد الخصوصية وتبعية العقود للقصد لا يخفى ان ما بين القديسين انما هي  
منه العقد الواقع وتعيين ان الراد به انما هو شخصه والمانع يحجب فيريد العقد ان يتوقف حقيقة عند اتمامه  
هو البحوث عنه في النظم فلهذا لم يرد في القديسين المذكورين قد بقوله ويورد على الوجه الاول من وجه الفرق  
ان كون الفرقين كالعوضين لما يصح وجهها ان يكون وفيه هذا الذي ارد بان المانع من صيرورته وجهها لغيره  
التعويض البيع هو ان لم يعرض باهر سبب عدم وجوب التعويض والعقد في ذلك ان سبب ليس له ان اجودا انما هو  
ما ذكره في الوجه من النظم وعلما ان انتفاء ذلك في البيع لغيره وعلما ان انتفاء ذلك في البيع لغيره







ان خراشهم وارتداد النفاذ من حيث هو حكم المحقق ان عقد المكره ينفذ ان رضيه بغيره والى غيره فحكمه  
يخفى عليك لغير انهم ينفذونه لانه ان لم يكن له سعة اجماعية فلفظ فيها من كل اعتراف به فجامع فيه ضرورة  
عدم اندراجهم في العقود بغيره فنفذ ان عقد القدية والى حدود اللفظ كعدمه من الهائل والجموع  
نحوها وقصد نفس اللفظ الذي هو منسوخ غير محذور لانه لا يجبر في القصة لتعبد ارادة العقد بذلك خصوصاً  
عرفت من اعتبار تناقضه بالنسبة لمغير العقد للعدول والاخر تعبد الهائل ونحوه ما هو معلوم العموم وبذلك  
غير القصد الذي قصد العقد باذنه فخرجه من الرضيه كاشفاً قبله لانه قد استعرف فاستبان حكمه في  
فهم القصة فيه كما ترى ان قال قاضي في ان العدة في السنة اجماع ان تم لكن في رتبة ما ينفذ  
اشترط اختيار بعضهم كما وجه لغيره ان اشترطه كاشترط البلوغ والعقد من باطنه من اطلاق  
اجماع كذلك في ذلك فافهم كما عرفت طلاق المكره وسائر العقود التبرك به يجب لتوقع اجماع ان ينفذ  
فرض تصور عقد المكره كما اللفظ من اللفظ مع عدم الرضيه وقل ان الاكراه كما اللفظ لا يخرج من حيث  
ان يبرح عليه حكم القصة بغيره كذا لو لم يكن كما لا بد كان تخيرا ولو لم يكن صريحاً بقصد المبرور ان الرضا  
تصور القصة كما لو لم ينفذ من سعة في رتبة البلوغ والى في كونه كالتصور في ثم قد وقع في التخيير  
المجرب كما ذلك فالمكره المصلح للفظ وعلوه كما نحو سائر ان العقد كالمكره كما لا بد والى في حكمه  
حكم القصة والمكره الذي قد جرد نفسه عن عقد العقد بالتلف به كما وجه لم يغير رتبة اللفظ العرفي  
والى تعبد الرضا بغيره ذلك لقوات القصد والى اطلاق القصة في المكره فبرح على كونه باللفظ  
ضرورة عدم نفاذ الاكراه لذلك انتهى وما ذكرنا في رتبة ما ذكره الشهيد من حيث قد استشرط

الجموع

الاجتهاد في التوقيدين باللفظ فقصد المكره لفظ الا ان يرضى بغير الاكراه وانما ان الرضا كان في قصد اللفظ  
دون دلالة فلو اكره خراش تعقد قصد لم يؤثر الرضا كالسكران انتهى وذلك ما افهمه الشهيد ان في الرضا في قصد  
قصد عقد المكره ان يرضى بغيره والى الاكراه لقوله لانه بالغ رشيد فاصح اللفظ من دلالة وانما منع علم  
الرضا فاذ انزال المانع اثر العقد كقصد اللفظ حيث انتفى العقد الرضا في الحكم كتحقق القصد لا اللفظ  
محله فلما خفف اجازة المالك اثره ولا يقرب تناقضه للعقد للمصلحة في العقد المصلح بالاعتماد  
الغير فلا يجزى اجازة الولي والرضا به بلوغه انتهى وذلك ان اللفظ في الرضا العقد لا يكون عقد الجف  
منه نفاذا ان اللفظ في الرضا غير قابل للرضيه والمحقق في الرضا غير مقبول ومنه رضاء انما قصد المكره  
لا اللفظ دون المغير فبرحاً لا ما اورد في جامع حصة بحال الدال بغيره بقصد وسر هذا امر محقق  
الاكراه لا يبلغ رتبة بغيره في اللفظ كالسكران لا ليس من الرضا في العقد التبرك بها المكره بحسب الاكراه كما اورد  
علم في رتبة او اخذ به فوضع فيها سكن ثم قضاه بده وقطع بالسكن في ثباته فانه لا ينفذ في الاكراه  
اللفظ كونه المصلح ووجه واحد الفرق ان حرمان التبرك في القصة الطوق بها غير مقبولة والنوق بغيره  
السكران فانه لا الهية له ام لا تنقضي حضور عقده كقصد المكره فان الهية كالهياذ اما المانع عدم رضاء  
نهو ذلك في الرضا ان في الدار او غير رتبة لان ارتفاع قصد اللفظ بالاكراه لا يخرجها كما ان في قصد  
وبعد فلفظ العلم حر يكون في قصد غير حريق ان ثلث ذلك في اللفظ غير مقبول في قديمه ان الله  
بالضرر والابلام والبيع من الطعام والشراب والنوم وتلقي اللفظ في مثل ذلك كما لا يقتضيه غير واحد الاكراه  
ومثل ذلك ليس في نكره الا امر غير هذا وقد علم في جميع ما ذكرنا ان قصد المغير في اللفظ غير الرضا في



يجوز ان يافى عن العقد وتقر به انما هو ان يكون الدال فانه لا بد ان قرأه بالعقد ثم ان فرجه بكونه بغيره  
 كون مرادهم بالذكرا انتفاء طين النفس لا بعد فقد النسخ للفظ انهم قدوا المكروه بكون اكرامه بغير حق ومكروا بغير  
 عقد فذكره بحق فان لا التبرع فقد اللفظ بدول المفرد وانه ان لا يرد بدنه قوله مضانا الى الاخبار الواردة  
 في طلاق المكروه منها ما رواه زرارة عن ابي جعفر قال سئل عن طلاق المكروه وعقته فوق طلاقه فقالوا نعم  
 بغير طلاق انما جرت اجرائها بالثابت روي عن ابي جعفر ما استطعت ونحوه او فقلت فان طلاقه في حق  
 فوق اصله لم ثم اخذت من فخرها فزيد كان قد اسه في ان طلاقه لم ينفذ وان طلاقه في حق اكرامه ومنها ما رواه  
 بن سنان عن ابي عبد الله قال سمعت ابا جعفر يقول لو ان رجلا طلق امرأته بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت  
 طلاقه لم يكن طلاقا ومنها ما رواه محمد بن عبد الله عن ابي جعفر قال سمعت ابا جعفر يقول بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت  
 طلاقه فانما طلاقه ما روي به في غير شكاؤه ولا في امره بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه فانما طلاقه  
 لا يملكه المكروه في الفروع غير المحرم وقد كونه في رة لا تشهد به من حيث هو بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 المتعدين فلا يصح بيع المكروه ولا شرائه لقوله تعالى انما ان مكروا بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 وهو ان يخاف ان يافى العالم ملكه فيوطر رجلا على اقله شرائه منه ولا يريد بيعا حقيقا ذهب الى طلاقه  
 اجمع وانه في احد البوليون ومحمد لانها لم ينفذ ببيع وكانا كالحا زايين وقال ابو خيفة في الفروع بغير طلاق  
 لانه تم باركانه وشروطه في غير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 المتعديت وكذا العقد شرط في البيع اجبا انهم قد ذكره لانه كالحا زايين كونه المراد بقوله ولا يريد بيعا حقيقا

في

لا يريد وقوع العقد فمن رجع لعدم طين نفسه بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 بالهنا في نفس نفسه بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 استلزامه بطلانه بانتفاء الرضا بانتفاء العقد لا مفرد اللفظ ولا مع بالشرائط العقد ففقدت طلاقه  
 مستقلة وذلك دليل على العارية ولانه ذكر ان ابا خيفة في بيع البولي ولو كان طلاقه ففقدت طلاقه  
 اللفظ اعم لم يكن وجه حكمه لصحة قوله فليس مرادهم ان لا يخفى بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 مع اداة الطلاق عطف على طلاق المكروه فليس مرادهم ان لا يخفى بغير طلاق ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 الطلاق وقد عقدت الراس من هذه الاخبار بما ينفردا عن باب عدم صحة طلاق المكروه وعقونه بانه بشرط  
 صحة العقد العقد واداة الطلاق والاطلاق وذكرها في رة زرارة عن ابي جعفر قال سمعت ابا جعفر يقول  
 به الطلاق ورواية البيع قال سمعت ابا جعفر يقول في حديثه ولو ان رجلا طلق امرأته بغير طلاق ففقدت طلاقه  
 ولم يرد الطلاق لم يكن طلاقا قوله وفيما ورد فيمن طلق مائة باهله شارة لا ما رواه غيره من روى  
 قال سئل العبد الصالح وهو بالبرق فقلت له حلت فذكر انك تزوجت امرأة ولا تجوز فزوجت عليها  
 غلاما قال لا في المرأة ولا في حلت لا بغير اذنتها واداة ثم فقلت انك تزوجت ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 اريد بغير هذا احتراما ان المكروه لردت النظر لا انتة قال قلت اخرها ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 كانت في رة انتة وكانت بغير اذنتها ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه ففقدت طلاقه  
 الاصلية طلاقا ولا والى حلت فذكر انك لردت الرة ولا اردت الا اذنتهم عن نفق وقد استلزامه ففقدت طلاقه



















مثل ذلك فتتغير القامدة على كل حال لانه لو كانت في الفاظ القواعد او في اركانها لم يكن يتغير  
 الصريح هو ان ليس سبوتا بوجوه شرطية العز هو العقد لانه لو كان لفظ القعدة من القواعد لكانت في اركانها  
 على الوجه الذي ثبتت كونه في اركانها فاما اللفظ والادق من اللفظ لانه ثبت على اثره في اركانها  
 انه يرد بظاهره للفرق بين اللفظ والادق من اللفظ لانه ثبت على اثره في اركانها  
 للموضوع ويحذف القواعد ان المراجعة عقد يكون الرتبة والكل في رتبة على خروج علم انه لم يقيد في الرتبة  
 بعدم قابلية لمكون الرتبة وعدم اليقين للفظ المجرى في رتبة القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 فاما القواعد لم يسطر لمكون الرتبة في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 صفة رضاء بها اذ في الترتيب لا يثبت في القواعد انه قد يقرض ثم يترك في رتبة القواعد  
 ان في رتبة القواعد على الاجماع وتوكل انه ان لم يكن المستند اجابته فلفظها مبرور على ما ذكره  
 موافقة فاول كلمة في رتبة القواعد ان ذلك غير على ما فهمنا من كلامه في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 على القواعد في رتبة القواعد على ما فهمنا من كلامه في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 خاصة ما يتغير في هذا الباب انما هو مجرد صلاحية رضاء القواعد على ما ذكره في القواعد والافعال يدل على  
 تعيين القواعد في ذلك لان كل ما يتم كونه في القواعد هو ان يكون له رتبة في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 الذي يقرض في الواقع ويجب حقيقته وان لم يكن في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 تفيد صحة كماله فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 لانه لم يقيد في الرتبة فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة

في

فمحلها على المقصود بظاهرها على كل حال في رتبة القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 العقد في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 الامور القواعد على اولى رتبة القواعد لانه لم يقيد في الرتبة فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 خاصة في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 فاما القواعد لم يسطر لمكون الرتبة في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 صفة رضاء بها اذ في الترتيب لا يثبت في القواعد انه قد يقرض ثم يترك في رتبة القواعد  
 ان في رتبة القواعد على الاجماع وتوكل انه ان لم يكن المستند اجابته فلفظها مبرور على ما ذكره  
 موافقة فاول كلمة في رتبة القواعد ان ذلك غير على ما فهمنا من كلامه في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 على القواعد في رتبة القواعد على ما فهمنا من كلامه في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 خاصة ما يتغير في هذا الباب انما هو مجرد صلاحية رضاء القواعد على ما ذكره في القواعد والافعال يدل على  
 تعيين القواعد في ذلك لان كل ما يتم كونه في القواعد هو ان يكون له رتبة في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 الذي يقرض في الواقع ويجب حقيقته وان لم يكن في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 تفيد صحة كماله فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 لانه لم يقيد في الرتبة فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة  
 في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة فيكون على ما هو متعارف بانها هي التي هي في القواعد لانه لم يقيد في الرتبة



قد يقع النكت في تحققة او الظاهر او البهره ويزيد في ذلك فروع كثيرة منها ما تعرض له الحكم وقد تقرر الكراهه  
 بالجمع عن جمع محله بالقياس المورود ولكن الدواعي التي تم تحقيقها عدة كتيه يرجع اليها عند النكت في تحقيق  
 في الصلوة البطلان وقد رايها محققا لم يقبلوا لم لا يخفى عليك ان لفظ المكره كثير من الالفاظ طرأ اليه  
 على المكره له واقفا ولكن الكثرة في تحقيقه لظاهره في النسخة في تعقب القصد للتدبير فلو فرض حصول البرهانه  
 المبرور حكم لغيره في الظاهر بناء على ان الكراهه مانع ولم يتحقق او حصولا يظهر من الدخيل بناء على انه شرط  
 فيكون في الحكم تحقيقه ظهوره وحيث كان فقد ذكر ان في ذلك ما اذا كان المكره وانه يغير حمله على ان في  
 له شعرا بالدخيل في غير ظهور الكراهه ثم ذكر حمله في الصلوة والفروع ثم قال وكان الدواعي حيز الدواعي المبرور  
 فكثير في غير هذه الفروع محله للظن حيزها لغير الشبهة عن عدم الكراهه فيه فانه قد يكون دواعي الكراهه  
 في الاصل المبرور الحكم بالقياس النكت في تحقيق الكراهه ولذا كانت البنية على مدعيه انتم وقد علم كلام  
 اذ لم يكن الحكم بالقياس عند الظاهر بانقضاء الكراهه بطريق او ايدون بالوكان استقامت موهما لان ذلك عبارة اخرى  
 ظهور تحقيق الكراهه لكن تعريب امران احدهما ان لا وليد على التزم به في تحقيقه لغيره في الصلوة البطلان  
 ثانيا ان لم يكن الكراهه مانعا لا يمتنع بالعمومات الواردة في الظاهر او غيره لان الشبهة قد  
 فليت فانه لان يتك فيها بالعمومات فليس المرجع الى الاصول وانما قل ان الدواعي التي تم تحقيقها عدة  
 اليها عند النكت لان النكت في تحقيق الكراهه من الفروع المذكورة ان لو خطا بالقياس على المكره نفسه فلو لم يكن  
 اعرف بقصد وبداعيه التزم مصدر عنه فلا حاجه الى الاطن فيها هو اعرف من غيره وان لو خطا بالقياس  
 مما حكم عند اختلاف المتأخرين في وقوع القصد غير الكراهه وبعده فارجع اليه كالدواعي ان يكون هو الذي

فانما عبارة عن عدة القصد عند اختلاف المتأخرين في وقوع القصد محله او فاسد اليقين لها محله في وقوعه فلو لم يكن  
 الكراهه بالنية متفقا لا رافقه قول في الصحة للصدر عنه اخره ان الامور صدور القصد عن قصد حيزه في  
 وقوعه عن قصد حيزه في وقوعه عن قصد حيزه ان لو خطا بالقياس لا يبريد الشرارة من غير ان يكون  
 فان رجوع النكت في غير الفروع المذكورة في الاصل الكراهه وما دونه لفظه كان المذهب هو الرجوع الى الفروع  
 ان لم يرجع الى غير الكراهه كما هو الظاهر في تعليقه في التزم في الفروع حيث انها في غير من طريق التزم لا يتم في تحقيق  
 حقه الكراهه والعلم بالادعاء التزم مصدر من القصد في شرايين فيمن اكره محله لظن فانه حقه  
 في انتم بالانتم التزم التزم في الظاهر بناء على وكذا القصد في التزم في العلم كذا في الفروع كان انتم دواعي  
 والتعليق المذكورة تحت والاعلام است بسبب الظاهر من غير الظهورات اللفظية ولا يملك  
 وكلمة بقى في الظاهر الرجوع الى الدواعي وتوقف في تخريجه من الصحة قوله لكن في سماع دعوى الباج ذلك  
 عدم الامارات فظهر انتم لو اذعن الى الكراهه عندكم فان وجهت الامة على مدعيه سمع دعوى فظهر  
 انتفاء ما يدل على مدعيه انتم عرف بان في خبره في غير يكون في دعوى فظهر انتم في مدعيه سمع دعوى فظهر  
 محله في الظاهر الغير اللفظي من الدواعي انتم في خبره في غير يكون في دعوى فظهر انتم في مدعيه سمع دعوى فظهر  
 حقه بالنية بناء على جملتها التزم من الدواعي انتم في خبره في غير يكون في دعوى فظهر انتم في مدعيه سمع دعوى فظهر  
 انه لو علم انه لا يلزمه الا اللفظية انتم في خبره في غير يكون في دعوى فظهر انتم في مدعيه سمع دعوى فظهر  
 الظاهر فظهر في دواعي فظهر انتم في خبره في غير يكون في دعوى فظهر انتم في مدعيه سمع دعوى فظهر  
 والكان لا يبريد اما لو علم انه لا يلزمه الا اللفظية انتم في خبره في غير يكون في دعوى فظهر انتم في مدعيه سمع دعوى فظهر







وهو كجاء باللفظ دون الفهم فيقع الخطأ فيكون تخليصه سند اللفظ فيكون راداً لكونه  
 لا المكرة حتى يكون مكرماً هذا ولكن هذا الوجه يحتاج ما ذكره في بيان المكرة اذا مر عليه ان المسمى  
 نظر الى ما تقدم من ان الضرر اللحق بالاشياء او ان تعقب اللفظ في غير النسخة التي ان المراد بقوله طعن في  
 نوره وقوع الظلم في امرج وترتب الاثر عليه ولا يتبدل ان لا وجه في تغيير العلة بقوله فالله في وقوع  
 لبداهة وقوع الظلم في كل ما لا وجه لرد الشبهة التي في حكمه بسطه البطالة قوله لا لا دفاعه بان في  
 الشبهة التي في مستند الوجهين الا ان راد وجه البطالة ان الذاكرة استقطب اثر اللفظ وموجبه  
 لا تعقب ان اللفظ في قوله انما يجوز وقوع اللفظ كذا نظر الى ان الذاكرة ليس اللفظ اثره فلهذا  
 تأثيره باللفظ عند وقوع لفظه في الذاكرة من البديهة المستمرة فان ما في الشبهة التي في  
 العلة وليست مراده شبيهة بغير ان لا وجه في قوله الحكم في الصوتين لا يخلو عن اشكال لمراد  
 بالمكان الداعي هو الذاكرة ولكن مع كون الضرر جازياً الى المكرة بالكلية فيرد المكرة فيقع وقوعه في المكان  
 شفقة وفيه على المكرة بكون قولها ثم المسمى بين المتأخرين انه لو وصي المكرى بفعلة مع العقد  
 لم يترك في البابت الاتفاق على قوله فظهر ما ذكرنا ضعف وجه التمسك في المسئلة طاعة الكفاية  
 فانها كما في الكفاية انهم قالوا لم يصب عند المكرة تمت والاعلى اعتباراً من غير بعض المسئلة من  
 انتم وقانون مجمع الفائدة ليس اللفظ في العلة فلو باع الطغاة والمجوز او المسمى على ان السكك والاول  
 لهم او المكرى لم يصب ولو اجازوا لغير المكرى فالتعريف كلمة الاقوله ولو اجازوا الا المكرة فان الاشياء  
 واضح من اللفظ البطالة في اللفظ لعدم حصول العقد وعدم حدوث العقد غير نراض واللفظ اثره بطالة

الدية ولانه لا اعتبار بذلك المسمى في نظر التمسك فهو بمنزلة العلم وهو منوط لغيره في غير اللفظ وغيره  
 الفرق بين كل منهما بان لا اعتبار به كلفه المكرة فانه يعتبر الا انه لا ضرورة فاذ وجد الرضا في وجوده  
 بعد جبه اذ باجتهل للاجماع فيه والافضل والاحد والآخر وعدم الذاكرة ان يكون تارة غير ناض  
 واريد ان يحل عدم الاتفاق وهو منوط الى ان التمسك الفهم والفرق بينهما وليدوا رهم الرضا في اللفظ  
 ما تقدم ان انتم ولا يجوز عليك ان كلمة بمنزلة ان المكرة غير فاعدا لا غير الفهم في اللفظ وانما  
 ولم يفرج كما يجوز ان كل حكماء المسمى والاعبارة جامع منه فقد تقدم ذكرها في صدر المسئلة في اذ قد يظهر  
 الناميين التوقف في رة كذا والارادة وجهها فانها طاهرة في كل البطالة وقد تقدم حكمها في العلم لا اللفظ  
 باو دعاه لغير اللاد اخر في كونه البطالة تعقب اطلاق لغيره شرطية الاختيار كما وجه لغيره في كونه  
 والتقدم عن ان اطلاق المكرة وعقده من العقد التبركة عليها لا يقع اجماعاً وبه فانه  
 في العلة وقال لغيره بان طهارة وعقده واقع وكذا العقد بل يفسح فان لم يفسح في البيع والبيع والادارة  
 انعقد عقد التوقف فان اجاز كما صح والاعلى هذا وقد لبس للقول لغيره بان شرطه للاجماع عليها  
 في جازية وفيه في رات آخرين ولهم قولهم انهم او فوا بالعقد ان لم يجدوا في البيع ولكن لا على فانه  
 في العقد شرطه او وقفه بخاروا فاذ ان اللفظ تعقب علمه كلفه لفظه في كونه في رة او في رة في العقد  
 شرطه لكونه المكرى ان كان كلفه تعقب فوله ان يكون تارة غير ناض شرطية متنازعة له في البيع والبيع  
 ما في البيع في جامع اللفظ في وقوعه عند الرضا من ان كذا في تعقب الرضا في رة ولكن قد يفرق بينهما  
 ثم في البيع في كلفه الفهم فانه ما قد تقدم وريد له في ان توقف في رة في رة في رة في رة في رة

في العقد شرطه او وقفه بخاروا فاذ ان اللفظ تعقب علمه كلفه لفظه في كونه في رة او في رة في العقد















!

حق ان توجه عليه سائر اهل اوفاء دين عليه وشرائه اهل اسلام ليه فيه فكره كما لم عليه جميعه وشرائه فانه ان كان  
مثله تقويم العبد كما تنقضي عليه سنة وتقوم به فكله من الرق يبرئ والكرامة على البيع النفقة وتنفق زوجته  
مع اتفاده وسبع بجوان اذا اقتبس مع الفاق عليه والعبد اذا اسلم غدا الطاهر والعبد اسلم وبعضه اذا شترها  
او غفاه فانها يمان عليه فمهر او الطعام عند الخففة بشره خائف التلف والنكاح مع عدم وجود غيره وحقه  
ان يسر اليه فكل هذه الصور شتة من قولهم ان يسر الكره غير صحيح وانما هو الكراهة حتى كراهة منه وقد مر  
بمع انكره حتى لو هو الغالب المذكور وكثير من فقهاء ما يبرء فيه خلاف منطوقهم الاتفاق عليه عن  
الغيبه انه لا خلاف فيه وظاهره ان الفرقه بين المسلمين والعلماء وظاهرهم في بيعهم وهو حق في  
للفقد وليس يراد بهم يكون بيع الكره حتى يصح الذم والفسخ والملك مع عدم التقيد به فلهذا  
نعمون الضيقه مما لا وجه له فلهذا لم يكره في صحة الضيقه انما ردت من الكره حتى لو كان  
جمله المالك محققا بلفظ العقد والحق ان الكره فائدة الاثر من غير الضيقه ثم اعلم انه مع اتفاده المالك  
بيع ما يكرهه بيعه ان تمكن من ان يكرهه وواجبه على البيع كاست وخطبة وذلك دون بشرته فلهذا لم  
يثبت في الشرع ترخيصه في الشتره ومع ان كرهه في بيعه ان يكرهه نفسه فلهذا لم يكرهه نفسه وانه  
لغاها كره من المالكين على ملكه ثم انه ان لم يتمكن من اجار المالك على البيع بشتره فهو بنفسه ولكن في كرهه  
واجبه ان كان كرهه بنفسه البيع مع ان كرهه في اجار المالك فانه في ذلك كرهه على الكرهه وانه  
الكرهه ليس هو حق الا فيه فلهذا لم يكرهه غيره ووجهه بوجهه لكن قد يقال ان الكرهه باحق للمالك من فاقه فلهذا  
يقتصر تصرفه في بيعه ولا حاجة لادفع المفظ من الجور لانه هو الذي له فلهذا لم يكرهه غيره وانه







المذكورة في باب من المملوك قال قد نزل الحق لا يجوز للمملوك ان يتصرف في نفسه بغير اذنه ولا غيره ذلك  
 من العقود ولا ينافي به مع ولايته الا باذن سيده ولو كان بملكه لما عرفت في كتابنا من غير اذن سيده ولا غيره  
 كما يشترط لا يبعد عدم جواز التصرف له في نفسه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 تسلط المولى بما سعة في نفسه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 السيد بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 في الاذن القلي الا انه لا يبعد عن استثناء الاذن القلي التام من غير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 التام من غير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 والتصرف في الغير بدون اذنه حرام والسنة غير محررة في كلمات اعيان الفقهاء رقة مرسى والكل  
 يكون سند القول بالحرية انما هو كونه تصرفا في ملك الغير بغير اذنه ضرورة ان لا يبعد في جوارحه كونه  
 لولا فلا يجوز له التصرف فيها الا باذنه وانما رايه صاحب كجواهر من قوله نعم لا يبعد في جوارحه بغير اذنه  
 القدرة على تصرفه بغير اذنه انما هو بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 التكليف الذي هو من حرمة ذلك الموضع الذي هو الف والعمومات التي هي من حرمة التصرف في الغير  
 زراة عنهما المذكورة في كلام المصنفين، مما صح كونها دليلين على ان عرض الدابة كما كيف عنهما فلا يبعد  
 بعض من سعة قولنا لا يبعد في رولته اذ لا يبعد في رولته انما هو بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 سيده بالبيع والمعلم ان على العبد سيده حرام وانما يفرع عن ذلك انما هو بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 وليس من الامور التي هي من حرمة التصرف فيها بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه

عنه

عن امير وقد نزل في بدل ان حرمة التصرف في الغير عقود القيد كما يحرم الا في جوارحه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 الغير بما لا يملك دون المدة السيرة كما نزل في ليل الحائط الغير يتصل بالبيع مع غيره من المالك والمالك من غيره بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 محرم ويحذر في جوارحه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 العمودية للغير ليس في المارة المارة والغدة بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 الدالة كما حرمة التصرف في الغير انما هي من قيد الملكية ومن لا تصرف في ائمة التفات المذكورة كونه  
 على انما هو التصرف الا ان من سعة كلمات المذكورة لا يبعد في جوارحه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 سيده او اللذان المذكورة او مجرد اتيقاع البقية ولا غير غيره او اذ اول بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 دانه ذلك ويحذر في جوارحه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 من انما هو كونه الموضع دون كونه التكليف وقد وقع دعواه في كلام بعض المحققين وفيما لا يبعد في جوارحه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 لا يبعد في كونه محررا او ليس بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 في السيد من غير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 من ان على السيد بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 بحيث لا يبعد في السيرة بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه بغير اذنه  
 بغير ذلك من عدم الفرق بين اذن من اذن الاذن اللحق من هذا في العلوم ان مجرد التعبير بلفظ العبد  
 واجب كونه حرا ما شرعا كما في قوله تعالى وعصا آدم ربه فتوفى فيها اولي لان يقول عصا في الدابة هذا الرب فيقول في  
 بغير هو السيد اذ لم يكن التعبير بلفظ سعة الرتبة المحررة فالتعبير بلفظ سعة السيد اذ لا يبعد



التمكن من المراد بعبق السيد محمّد هو عدم اللزوم تشهدا بحد ذلك بان من انما السيد بعبق فلو لم يكن  
 بعبق السيد عدم اللزوم لم يكن وجه لقوله في محمّد لم يعين الراد في خبر بان نفس من انما  
 حقا الا ان تشهدا ليس في محله لانه لم يعين ذلك ما ذكره من كون المراد بعبق عدم اللزوم لا كان  
 ان نفس في محمّد بوجه آخر ذكره صاحب الجواهر وهو ان يكون المراد ان لم يعين الراد في محمّد الحاصل وهو  
 في امر غير له فانما في باب الطامع الدماء وتحقيق ذلك بوجه يحكيه في غير الطامع البقية ان بعبق بعبق  
 في قوله لم يعين السيد بعبق المراد منها بعبق محمّد في تقصير الطامع والظاهر ان لم يعين  
 عينا بوجه البعبق كانه في الطامع المحرمات والطامع في العدة وغيرهما ما يحكم بعبق او وصفه اللزوم كما يدعي  
 واما ان في حله لا في قوله ان ذلك ليس كانه آه واللا بعبق في بعبق الالان الالان  
 طاعة سيدة فاذا عسر سيدة فقد عسر السيد فلا يعين بعبق بعبق عسر سيدة وانما يعين بعبق السيد  
 الطامع فان بعبق السيد في الطامع العبد دون اذن سيدة انما في بعبق سيدة وهو امر خارج  
 الطامع بخلاف ما في باب وجوب الوضوء المذكور ان البعبق بعبق السيد والطامع من انما في بعبق  
 الطامع وعبق الكون في الطامع بدون سيدة ليس كذلك فانه قد جحد في الطامع بعبق بعبق سيدة  
 احد الطامع وعبق السيد في بعبق سيدة وان في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 عينا في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 حرق في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 صحيح في اخرنا في البعبق في الاصول حجة كما في اطلاق القول به في عدمه لابق ان ذلك في بعبق

وان لم يتصور الاشارة وهو بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 تنوعا عن العقد في حصوله لم يتبين الا عينا في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 ارتفاع المانع لقوله لم يعين السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 خصوص البعبق البعبق في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 ان في ذلك في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 اشكال في ذلك في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 آخر بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 القول في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 لان هذا في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 ان وقع بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 وبتقريبه فان بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 بل ان الذي في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 اذن هو لانه بان البعبق انما يستعمل في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 البعبق في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 حركه في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد  
 محمّد فانه انما هو بالعبق في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد في بعبق السيد















كونه محمداً عليه السلام لا يترتب عليه ذلك كذا في قولنا بطلان البيرة النقية لجواز تصرفه في ملكه  
 به المولى ولا يوجب ذلك في تركه كراعاة حقوقه التي تنقطع بانزال المولى كذا في قولنا بطلان البيرة  
 التعليق ولا يترتب عليه ثبوتها ثم لو فرض عدم استقرار البيرة كذا في ذلك كان الرجح هو عدم استقرار البيرة  
 لعدم دليل صالح للثبوت لا ما عرف من صحة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 ويوجب ترك البيرة حتى المولى هذا تمام الكلام في النقص الدال على بطلان البيرة في قولنا بطلان البيرة  
 فانك انت العبد لا يترتب عليك انما بقوله سواء كان لنفسه ذمته او بما في يده ام لا فبما في يده  
 انما في بعض صور السلب كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 الامارة وكذا لو اشتهر في الذمة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 مملوكا لا يقد على شئ وعن الفقيه بسنده في اشارة عن ابي جعفر ع وابيه ع انه اقول لا يجوز بيعك  
 الدابة مع قطع النظر عن ابي الواقع لها في محرم دلس طهارة في الدلالة على الحكم لان الظاهر ان  
 كونه بغيره دون وصفه كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 لما شهد اعم بها لعدم جواز تصرف العبد في ذلك كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 فانشأت العبد لا يترتب عليها اثارها اقول في هذا تمام الال في الذمة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 الحكم الوضع لعقد المولى من سببه وغيره فاذا باع بملكه كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة

ما زاد

من احوال العقد بدون اذن سابق فمردده اليكم عليه السلام بل هو في الاجارة منه ان لا نقول ان العقد يقع في ملكه  
 كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 حكمه بغيره عتقوه او احمقها بارة فعليه ان يحجز عليه حكم عقد الفقه في الاجارة من كل الكلام انما هو في قولنا بطلان البيرة  
 كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 ام لا نقول ان العقد الذي يوقعه المولى لا يخلو عن قسرين احدهما ان يوقعه بوجه يستتبع عتقه في امره  
 لو باع ما هو ملك للمولى فانه يسلم تسليط المولى على التصرف فيه وكذا لو اوقع عقد البيع لنفسه فانه يستتبع  
 وهو تصرف في ملكه لا في حيزه كونه مورا للنفقة في ذمته وكذا يستتبع المهر والنفقة على المولى في ذمته  
 بغير هذا الدقيق والذكر من قسامين الفقه في الاجارة المولى في ثبوتها في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 من المهر والنفقة وغيره ما هو في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 عتقه البقرة وثانيهما ان يوقع العقد بوجه يستتبع التصرف في ملك المولى بان يبيع ما يملكه كذا في قولنا بطلان البيرة  
 كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 حكمه ان يبيع به بوجه العتق والذمة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 لا يقد عليه كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة  
 كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة كذا في قولنا بطلان البيرة



جانب الولد المستفاد بعد انقضاء التولية انكرت كونه غير فاعلم كونه غير مستفاد فاعلم ان المستفاد  
 من الولد ان فعله المستفاد به غير ما في ظاهره بل هو المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 الباعث بعد ان اذن المولى في حال وقوعه فقد اذن المولى في حال وقوعه وادخل في حيزه  
 هو عليه وقوعه فالمراد بالمراد المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 غير وقوعه المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 بالاجابة عن وقوعه مستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 لا البيرة المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 وقوعه بالمراد المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 منها عقد العام المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 الطرفين في تقدير المهر وشروط الشرط والمهر من شرط العقد واما المهر المستفاد من المولى المستفاد  
 مرارا عديدة وغير ذلك ما قد ياتي في خدمة المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 العقود قد يتوقف وقوعه على طول زمان كالصالح المتعارف في جوارحه في المهر المستفاد من المولى المستفاد  
 والنازعة هي شخصين وقع فيها المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 لا تعرض له كقولنا لان لا قوي هو الحق اجازة المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد

عليه ان ياتي في المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 وغير ذلك للمولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 انما يكون في المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 بالمراد المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 الاجازة مستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 يكون ما صدر من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 لهم قربة العبد مستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 انما ياتي في المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 ثم انما احتد عدم الوقوع مع الاجازة اللائقة نظر الى ان العقد في حال وقوعه لم يكن حادرا في المولى المستفاد  
 اجتماع المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 عمود قوله ثم انما ياتي في المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 بوجه عدم النقص من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 ان ياتي في المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 العقد ياتي في المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 استقلاله وان شئت عبرت عن ذلك بعارة اخرى فقل ان المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد  
 ان كنت تعلم ان المهر المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد من المولى المستفاد















عقب قوله نعم، اكم ليس وصفاً بل خبراً واذن عرفتم ذلك كله علمت ان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم التكليف المبرر منكم في دفع النكاح  
 كما ان دعوى كون التبرع فيكم لا يثبت عدم القدرة على التبرع بل يثبت ما يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 اذ جعلنا عدم تربية التبرع المالا فيكم لا عرفتم في دفعه ما يثبت عدم القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 وروى في عدم صحة التبرع فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 السقوط منكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 بالنسبة لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 عنه وغيره لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 صريحه واذن لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 انما اجماع المومنين في دفع النكاح فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 قال لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 هو بالنسبة لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 الامور انما تكون فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 فيكم فانه قد ثبت ان النسبة فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 وان نكاحها فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 التعرض فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم

حيث كان المقام مقام الجرح غيبه فانتم فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 وقيل ان التعرض فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 المستزلة لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 تزوج نفسها وتزوج غيرها لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 المستزلة لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 يحكم ان الادلة فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 يكون الادلة فيكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 الاول لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 على سبب لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 العلم بان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 والاشارة لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 التي بان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 ضرورة لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 المستزلة لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم  
 فان ذلك عندكم لان دعوى ظهور عدم القدرة فيكم لا يثبت فيكم من القدرة على التبرع واذن لا يثبت فيكم







بحال لا يترتب له كذا وكذا كان فالبينة قد تقرر كلف الشتر اقول ان ذكره في غير موضع من كتبنا  
 ما كلفه المتعدي او حكمه بالقطعة في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي او حكمه بالقطعة في غير موضع من كتبنا  
 وهو انه كان المراد بشرط الملك في الصحة فحقق هو ان يفرع عليه بطلان كونه موافقا لاجازة في غير موضع من كتبنا  
 المراد هو ان الملك شرط في الموقوف سواء كان الموقوف غير المالك فهو لا يلزم التقييد بقوله على ان كان كلفه المتعدي  
 اتفاقا لا خلاف فيه لانه انما ذكر في شرط الملك في الموقوف وهو متحقق عليه لانه كان المالك قد تم قوله على ان كان كلفه المتعدي  
 حكر كونه التقييد بشرط الملك في الموقوف ولا يترتب له كلف الموقوف في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 في الموقوف وجوابه ان الاتفاق على شرط الملك في الموقوف انما يترتب له كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 في التقييد الذي يترتب له الموقوف على احد الوجهين وعندها يفرع انما يترتب له كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 الموقوف على هذا مستند لا اتفاق، الفهم وقع في قول انه يلزم ان يفرع على هذا النوع في الشرط ان كان عند اتفاق الملك  
 بتحقق اتفاق الموقوف في الموقوف على قولنا في قوله في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا  
 ويحتمل ان يندفع الشك في خبره وزعم بعض متأخريه ان ما اوردوه المحقق في كتابه في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 يندفع بانهم لم يسموا ولا يفرع وقد اوضحنا ان هذا يمكن ان يوجه عبارة كذا بوجه آخر وهو  
 بوق ان شرط الملك في الموقوف انما يترتب له كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 انما يترتب له كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 بانها ان يكون اتفاقها مع ما لا يترتب له كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 على بطلان ايقاعه كافي عاينه المراد اقول انفسه في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي

الموقوف

٢٧٥  
 المحقق المالك للتصرف فيه سواء كان محالاً لا يترتب له كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 المحقق المالك للتصرف فيه سواء كان محالاً لا يترتب له كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 القول به في غير الموقوف في القس لقوله في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 يستفاد من ان عدم جواز القس في القس الذي هو من جهة الاتفاق لم يكن دافعا على عدم القس في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 من كلفه صاحب كذا في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 لانه متفانيا لانه قد تم العهد انما في القس ثبت حازم بانها لم يندفع في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 فعل الشتر في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 التمس تعقبها ولا بد من التفرع له في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 لها ولادتها هناك فنقول الاول بطلان شرط البيع والشراء والفاص وغيرهما سواء اجاز الى الملك الموقوف  
 حكاية الشيخ في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 والآخر والتقريب ان في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 الكفاية في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 ذكر البيع في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 وهو قول الفقهاء ان ليس في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي  
 على الصغير والكبير مع عدم الدار وعقد المبيع والعمد الامام على جهة والعقد بعد من اذن من اجله لادان  
 السيد كذا وهو قول ابن حمزة اقول ان ذكره في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي في غير موضع من كتبنا ما كلفه المتعدي











خالف منهم لا بعد لقوله ولانه لا خلاف انه تم في القرض في كل غير مداليق القرض والقبول وحكمه في النية انما هو  
ما ليس عنه وهذا نص في رد عمر بن شبيب عن ابيه عن حماد بن النعمان انه قال لا خلاف الايمان بك ولا غلق الايمان بك  
بيع الايمان بك ففهم البيع غير الكسب ولم يفرق هذا القول بين شي فالقول بحكمه لا قوله دليل اجماع الغنة  
وفي خالف منهم لا بعد لقوله فلو كان ما ذكره في نهائيه حقا وصوابا كيف يقول لا بعد لقوله وهو انما خبر في نهائيه وانما  
يورد اخبارا واحدا لا واجب على ولا على فتوم التوام وبلغ الطال ان ذلك افتقاره فتواه وانما بعد اخبارا واحدا ولو  
كان ما ذكره في نهائيه حقا وصوابا وعمله انه ما رجع عنه ولا استدلال بما ضمه خلفه انتهى وهذا البيع ليس فيه شبهة في  
الغيبه يدعي بعد الاجماع انه والاشترط فيه البيع فاعلم ان احدهما شرط صحة التقاؤه والآخر شرط اذنه  
فالقول الاول ثبوت الولاية في العقد وعليه ان قالوا في ثبوت الولاية اخترازا عن بيع ليس ملك للمع  
ولانه ملك المالك له وهو سنة الاب والكعبة ووجهها وانما كان في الكعبة فانه لا ينفذ وان اجازة المالك له في  
الاخترازه والان صحة التقاؤه كاشرة عن وثيق ثبوتها لا دليل شرعي وليس في الشرع ما يدل على ثبوت ذلك لجهلها  
الما خلف ما روي في نهائيه عن غير سماع اهل البيت عنده وفي قوله لا يبيع الايمان بك ولم يفسد في ما اجازة المالك  
لم يخبره انتهى وقال الاب في بيان في شرح قول الله ولو باع القوم اوقافكم على اجارة ما فسد اهلها ثم وجهه عليه السلام  
ما روي عن عروة بن الزبير انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول في بيع الايمان بك ما اجازة المالك  
ووجهه وانما لم يفرق بين البيع في ضيقه بينك وذكره في قوله انه عقد مدني لا مدني وليس فيه شبهة في  
فدعه وسلم عدم صحة الرواية وما رويها في نهائيه ولا في سند القول في الحكم من غرام لا يبيع غيرك  
وبكس انتم عليها في الزم من عدم كونه دليلا على عدم صحة قوله لان الاله هو المالك او له



























ذكر السيد لعل الصحيح في هذه المسئلة ترتيب النكاح وكنه مدقوع بان السيد لعل يمانه هذه المسئلة فربما المدونة لعل  
 الفقه في نفسه ولزم باجازه الحاكم فصحة بيع الفقه للمالك ولو لم يمانه جازته اولى وحيث ان الفقه هو من غير  
 في صحيحه بحد صحيح فربما بان كتم بروداد لا يثبت لعل به انه يحسن بيع الفقه لنفسه وذلك لا جازية  
 على عدم فساد النكاح العبد دون اذن مولاه لان النكاح انما هو لنفسه لا للسيد قد يقول وجب ما ذكر فيها  
 الموهبة موهبة الا ان اعلم انه قد وقع الترخيص في كل ما تم له من الموهبة لعل كتمه في نفسه لانها  
 هو موافق لعل به في خصوص كتمه في بيع الفقه في موافقها بالاجازة ومنها ما هو موافق لعل كتمه في بيعها  
 لربقة اخرى مانع منه وكنه ان اخذ الوليدة فان طهره ان حكم السيد به الفقه في هذه القضية هو ان  
 ابتداء وهو انما يتم على القول بطلان بيع الفقه لعل صحتها موقوفة على اجازة لان حكمه في خيرة انما هو  
 مخير بين الاجازة والرد وانما يحكم باخذه ابن الوليدة وهو مدتم على التواضع الشرعية لان السيد قد عرف  
 بشبهة الملك والولد من ماله من الموهبة لعل كتمه في مال الملك الماسة وانما يتحقق ان اخذ عليه فربما قد  
 الولد مخالف للمقدار المذكور في هذه الفاعلة ونسبها كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 وقبته ابنها فانها انما لا وجه للاخذ انبه اذ سلطنة له عليه ام طاعة سلطنة له على ربه لان غاية ما يمكن  
 بيع الفقه في صحيح موافق وليس لعل كتمه في مال الملك فحق راي اجازة فله طريق في الشرع على ان ربه اجازة واجبا  
 ان اجازة العادة في مال الملك الماسة المدلول انما هو اجازة بعد اذ هو غير مفيدة للزوج ببيع الفقه في اجازة  
 حكم بان جميعها موهبة اما لا خيرا اما لا لعل المدلول انما هو ان اخذ ولده لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 انه في المعلوم هو ان اخذ الوليدة وانما ان في ذلك ما ذكر في المدلول ولعل العنق فيها هو انه لو لم يمانه لعل كتمه في بيعه

الاجازة

استيف قبضه الفقرة لولد الماسة المدونة للشبهة وان اخذ الوليدة بدون السيد ان بيع الماسة فربما قد  
 فان ذلك غير عن رد الماسة ببيع في قبضه الماسة لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 ربا وانما ان لا يثبت ذلك ليس في حق السيد المستحق حبس والى الراجح في سلطنة عليه من غير حذر في  
 للمول الملقم وله في السيد حبس ربا جميع ما ذكرناه في سلطنة المودة لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 وان ذلك سبيل من عدم لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 من جهة ظهورها الخاصة استشهد لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 دون الثاني رده ببيع ما فيها ظهور حكم الامام بن علي اخذ من غير دون قيد بغير الرد لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 ان في ان كان لا يمانه في الماسة لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 على ذلك ولعله ولو لا ذلك لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 اشترى الفرض رد او الفرض في قبضه الماسة لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 ارد غير مال كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 الماسة في حصر بنعي المدلول لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 اجاب في الولد لا يخفى ان هذه اجازة لو لم يمانه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 الفقه في الفقه ومعلوم ان ذلك مما لا وجه له لان الولد لم يمانه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه

فان ذلك غير عن رد الماسة ببيع في قبضه الماسة لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 ربا وانما ان لا يثبت ذلك ليس في حق السيد المستحق حبس والى الراجح في سلطنة عليه من غير حذر في  
 للمول الملقم وله في السيد حبس ربا جميع ما ذكرناه في سلطنة المودة لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 وان ذلك سبيل من عدم لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 من جهة ظهورها الخاصة استشهد لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 دون الثاني رده ببيع ما فيها ظهور حكم الامام بن علي اخذ من غير دون قيد بغير الرد لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 ان في ان كان لا يمانه في الماسة لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 على ذلك ولعله ولو لا ذلك لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 اشترى الفرض رد او الفرض في قبضه الماسة لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 ارد غير مال كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 الماسة في حصر بنعي المدلول لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 اجاب في الولد لا يخفى ان هذه اجازة لو لم يمانه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه  
 الفقه في الفقه ومعلوم ان ذلك مما لا وجه له لان الولد لم يمانه لعل كتمه في بيعه لعل كتمه في بيعه



































بيع المحل والحد في ذلك البعد صحيح كجاء المذكور في قوله وما ذكرناه من الجوابين يظهر الجوابين رد  
 قوله لا يبيع الا في ملكه قد اجاب عن هذا كجاء في رد القدر في اللفظ في محله بوجه متفرقة في علم  
 احكام ان المراد من ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون هناك بيع في غير ملكه لا يقع الا في ملكه  
 وليس في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه والى ذلك يظهر عدم صحة بيع الفقه في انما هو ان يكون  
 في غير الفقه في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون  
 ثانياً انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 تجوز في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 كون ما يخرج في غير الفقه في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون  
 جاز في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 المراد لا يبيع الا في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 فيما يملك والى انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 لا يخرج في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 اكثر من هذا العلم انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 بالظاهر الا ان يتيقن ان ذلك في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 من قوله وهذا يعني بوجه الى المراد من رواية خالده بن يحيى لا يبيع في بيع الفقه في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 الرتبة في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه

ما حملنا عليه السابق اوضح الادب في رد غير توقيع العكرى لا ينفرد به غيرنا باو اي في غير  
 علم تحقيق وصف الفقه في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 النقص والظان وجه كغير الرتبة اوضح دلالة في النقص في النقص في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 بلا اثر في غير كغير في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 ان في الفقه في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 صحة ابن مسلم والتوقيع المراد بالتوقيع هو توقيع الفقه في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 تقدم الا انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 البيع في غير ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 هو توقيع كجاء في توقيع فلا بد ان يكون في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 بتقرير التوقيع الواقع في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 دفعه الى بيع كجاء في الجواب في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 الاول انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 في غير ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 حواشي التصريح في مال الغنم كجاء في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 الغير متوقفاً لاجازته غير قاصداً لتبليغ الاشارة عليه ليس فيه كجاء في ملكه انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه  
 الا انما هو ان البيع لا يقع الا في ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه انما هو ان يكون في غير ملكه







بكتف العزير فانهم صر

مجلس

لا يمكن بكتف حقيقة الامر وهو ضرر قد عظم وفيه انما ان جزاء الفسخ قبل العارة عند زمانه فلو عرفت كسرة الامر فكيف  
وقع الفسخ انما يكون في وقت حكمه للزوم عند طر فز كما هو المبدأ وانما في كسرة الحكم لا يتم مع الزون في العارة واما في  
وجوب الحكم فلهذا ان عمدة ما ثبت في لغة العرب هو اجماع وثبت في انما او انقص من محضه في الشرع  
فيه رد وان العبرة في الضرر كونه محال بنسبة لا في كونه السليم الا لما صح الدخول في علم او بطلان علم بل العلم  
مع اتي مع الفان اذا كان العبرة في كونه محال بنسبة السليم لم يلزم ثبوت التعريف ولذلك فهم اجماع في ان شرط  
انذار كما تبين لا في حصول التسليم انتم وفي ذلك اجماع انا في شرط خصوص فقرة العادة من غير التسليم  
وغيره في العادة المأكل والغزو السلف انهم يرتفعوا في ذلك وتخفيف محض عقد الوكيل في امره البقية فانه بعد التمسك  
بما ذكره والمنزلة كما تبين التسليم في البيرة كما التمسك من عدم انما سلب شرط فقرة خصوص العقد  
كل فخر المذموم في صورة قطعه من المأكل وانما في رفع معاملة القديحة في غير غير ظهور اجماع في ذلك فلو كان  
اعنف وضمن البيرة العظيمة في البيرة انتم في ذلك وهو من خارج فخر فخر عدم انذار فلو انتم في ذلك  
فخر في ذلك ومن خارج البيرة هو المذموم في ذلك كما في محض العقد في ذلك وانما في ذلك هو محض عقد القديحة في صورة الزون  
فانما في ذلك لا يمنع من التسليم وعلما انه في ذلك في خارج الاجماع انما كان ضمنه الذم وغرضه في ذلك كما هو في ذلك  
اذله القول البطلان كانت باطله لم ينسب له هو الامور وانما في خير ليعوضه لان منطوق قوله انه انتم في  
مع الغرض في ذلك كما في راية الغزو المنذر في المأكل انتم في ذلك كما في راية الغزو المنذر في المأكل انتم في ذلك  
انتم في ذلك كما في راية الغزو المنذر في المأكل انتم في ذلك كما في راية الغزو المنذر في المأكل انتم في ذلك  
انتم في ذلك كما في راية الغزو المنذر في المأكل انتم في ذلك كما في راية الغزو المنذر في المأكل انتم في ذلك



































المشتري عن الثمن في البيع ان الفسخ غير البيع وان الثمن في حاله باق بحال ملك المشتري فلا يصح البيع بل هو باطل  
ان البيع حكمه بالقطع سلطة المشتري عن الثمن عدم جواز رجوعه به بحال البيع الفاسد هو باطل استدل بان  
المشتري قد سلط اليه بحال الثمن فله ان يرد اليه الكسب واجازته وانما اخرج لانهم قد اتفقوا على ان سلطة  
بحال تقرير الرد الذي هو امر مطلق لا يملكه الا في التسلط لا يملكه الا في التسلط لا يملكه الا في التسلط لا يملكه الا في التسلط  
تسلط المشتري على بيع بحال الثمن قد انتقل له لا ملك البيع بالاجازة الترخيص بها الترخيص بها الترخيص بها الترخيص بها  
قد الاجازة وما كان في الاجازة ان ملك البيع وخرج البيع ملكه بدون دخول عوضه في ملكه فخرج منه فخرج منه فخرج منه  
في ملك الفاسد وهذا الذي هو ان البيع بقوله فلا يفسد بوجه الاجازة ومعه هذه القدرة على القول كونه  
ناقلة لخص توجبه في ملك المشتري من وقوع البيع بملكه به لانه بحال القول في الكسب لا يوجبه في ملكه فخرج منه  
لا يملكه الا ان يرد اليه الكسب او يخيره فيما الاول كونه في ملكه في التسلط المشتري ان يبيع بحال ما هو ملك المشتري  
اخر الثمن بحال ان يكون الاجازة كاشفة عن انتقال الثمن لا ملك البيع لوقوعه في التسلط فيكون ملك  
اليه بحال الثمن الذي انتقل اليه بالقطع فلا يكون البيع بملكه في الثالثة ان تسلط اليه بحال الثمن في التسلط  
ملكه فلا يملك التسلط بملكه بمران ومحو والقطع سلطة ان يبيع الفاسد عن الثمن بحال وجه لا يملكه بمران  
مع لقائه بحال ملكه كما وجه به صاحب سجواهم كلامه انما يملك بغير جواز رجوع المشتري عن الفاسد في التسلط  
تقرير تلف وسبقه اليه لملكه لم يكن ذلك ما كان في حاله فخرج منه فخرج منه فخرج منه فخرج منه فخرج منه  
في ذلك كله ان توجبه في ملكه من سوط تسليم القدرة التسلط في كونه فلا يوجبه مع سوط تسليم القدرة  
الكلام بوجه توجبه بتسليمها جميعا في الدفاع بها في راية الحكم في التي وبما انه ان يشتري وان

لكن

٣٥٥  
سعد باج غاص بحال الثمن ان تسلط عليه ما هو كونه في ملكه في التسلط المشتري ان يبيع بحال ما هو ملك المشتري  
من ان التسلط في حقيقته تقييده ثابت لنفسه في حقيقته فالتسلط حقيقة هو ان ملك المشتري ان التسلط في حقيقته  
السلط بحال الثمن فلا يملك سلطة المشتري بحال الثمن فالتسلط حقيقة هو ان ملك المشتري ان التسلط في حقيقته  
لا يفسد بوجه الاجازة قوله ومن ههنا يعلم ان ما ذكره في الترخيص من ان بيع الفسخ في التسلط وفيه كفا  
في الخلاف فيه في غير محله انه في حق ولواع الفسخ في التسلط المشتري ان يبيع بحال ما هو ملك المشتري  
فان ملك المشتري ان يبيع بحال الثمن في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
والفقد في شرح الكسب وغيره ما يترتب من ان التسلط في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
ستيفته بحال ذلك فلا يفسد بوجه التسلط في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
صحة قول ان التسلط في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
في ان ملكه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
وحدود ما علم فيه فلا يفسد بوجه التسلط في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
بحال تسليمها اما ان يشتري بوجه التسلط في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
بمرورته باق في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
ويستبعد به اخذته في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
انفسه لا يفسد بوجه التسلط في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته  
فلا يملكه او هذا الحكم بغير فسخ في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته كونه في حقيقته














٥١  
نقدية بانه البش لللفظ هو انكم بوقوعه على اقول لكن اشترنا بقاء الجاه الى ان يظن هذا على  
مشكل اه وحيث هذا الوجه لا يقدح في البيع مردد امري بالبيع للمالك ان اجازتم للمشتري ان يخرجه  
فان بعض المصنفين يوجب حكاية اللفظ وقد يفتى بان المراد ان الشراء قد وقع لتمامه لان يكون في ذمة  
المشتري او في ذمة الموقود له فان اجازته الموقود له كان في ذمة الموقود في ذمة المشتري لان مقهور  
هو الموقود ان لم يملكها وان البيع قد خرج عن ملكه بالتمتع الموقود على كل حال والمشتري قد اقدم  
على ذلك اليق والظاهر ان اللفظ لم يغيره بانه للغير وانما كان ذلك في قصده الذي لم يثبت  
كونه في المشقة للفقهاء فلو لا الاجماع عليه لم يكن سيرا لتزام محي للدر اربعة المومات  
الاشتمالها ليس تسليم شمولها للفقهاء وغيره مما لا يفتقر للاتفاق اليه ودعوانه لا يغير خروج  
البيع عن ملكه بالملك في ذمة المشتري او في ذمة الموقود له العقد اذ لو صح وقوعه للفقهاء لم يخرج  
اجازة ودفع له كالملاحة في ذمة المشتري والاجماع مع بطلان الال او المحتاج لا اندجازه  
انما هو وقوعه لغيره لا لغيره فانما في ذمة المشتري او في ذمة الموقود له المشتري على الموقود  
فالظاهر ان الشراء به مع جملة لانه الشراء بغير القبض المملوك وغيره ولعله بعد ذلك لم يفرغ له  
الفاخر وغيره والدر سبها انتم قولوا وان جعل المال في ذمة لامي حيث الاصل  
بل من حيث جعل نفسه بائعا لغيره فصولا فيه مع الاشكال في صحة هذا من جهة ان  
جريان الفقه في الوكالة وجريانه فيها شكل من جهة ما فانه للمورد ان يصر في ضرورة ان الوكالة عبارة عن  
الكتابة والفقهاء متباينون فيها من جهة كونها عبارة عن المباشرة في عقد نفسه نعم لو فرض انه جاز نفسه



من العفو عن الناس ما عفا الله عنه، بل يدرك الظالم من















عند هذا الزمان استقبلنا في ايامنا هذه الاحوال في مؤثر في قلوبنا في ايامنا







يدونها انما لم يشر بها الى العقد القوي وانما لم يشر بها الى العقد القوي وانما لم يشر بها الى العقد القوي  
 ان لم يكن على عهدها اذ الشفيع في العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 وانما لا ينفذ لمؤخره في العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 في العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 لو كان لفظ الشرط واردا في العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 انه لم يرد في العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 وقد عرفت ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 فظهر من هذا ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 كما شاعرا ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 والنتيجة ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 عبارة عما يشترط في العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 التا اولاً ان الاجابة على السؤال هي ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 منقول العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 وان يكون ما شاعرا ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون

ويكون الرضا كما شاعرا ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 فان قلت ان ما ذكره من العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 لا خفاء في ذلك ان المالك اذا تحقق منه الرضا بقصد حرة الرضا انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 غير راضه وقد بذلنا الاجابة على ما ذكره من العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 راضا لم يرد في العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 انه لا اشكال في حصول الاجابة على ما ذكره من العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 كان في سلم تحقيقها بما ذكره من العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 وان خطم الزمان وغيره في محرمات وما لا يدل كغيره من العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 فحين العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 بعده عين ما قبله والافق قطع النظر عنه يمكن ان يقرر بقوله وهو ما ذكره من العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 نفس العبارة بقوله عقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون  
 او لا يملكه جميعا في رتبة جارة قوله فيقول ان الاجابة من ان المالك قائم مقام رضاءه  
 هذا تقرير آخر لنفس الامر الاول كما الوجه ان العقد القوي انما هو المالك في زمان التصرف وانما لا يكون











































في تلك النظم ان ما نذر الوقف العام من نذر محتمل فلو ما لم يحل ان يكون هذا العيني وقفا او بوقته او مدته  
مؤبدة لو ان قرينة بالشرط ام لا كان حكمه عرفت وان كان لا يمكن ان يكون ان في قد نذر بغير شرط  
التياع سببها او قد وقع نفس السبب بحد وقوع ضيقه النذر او قد وقع نفس السبب في المستقبل بل في  
ان يكون اطلاق السبب احاط به بما هو الكون في نظر من ان يقع السبب على الوجه المقرر في الشرع فالاول حكم  
صحة النذر والفقاهة قلنا لا لانه لا يكون النذر في كونه السبب لان العقود تابعة للقصد فلا بد ان يكون  
هو ان يقع السبب فيكون الواقع هو نفس السبب فيقع عليه ان يقع القصد فلا بد من ضرورة الالزام او الزيادة  
لان النذر في كونه كغير المراد ان سببها هو ان يقع ضيقها ويحقق السبب بحد وقوع ضيقه النذر فيكون ان يقع  
السبب فيكون هو القصد انما يحتمل ولم يحتمل ان يقع في الثاني الاول مع كونه لانه لم يتصور  
ما له وان شرطه ان يحل امر الهم والى ان يكون في النذر لان النذر انما هو جبريت الحكم اذا كان شرطه  
وليس شرطه لا يوردها غير شرطه وان اردت حكمه صحة النذر لانه قد امره بقدره في غاية ما يمكن ان يكون  
بالوفاة والقدر بالوفاة مقدر وهو ان لم يكن من ان يقع التولية لانه من ان يقع التولية  
لا بد من تحقق النذر كونه فعلا وانما يقرب كونه امر مقدر ولو بالوفاة وانما يقرب من شرطه وانما يقرب  
ان يشترط حصة الحق بن عمار وما يلهيها من الصبح والارادة في الحرة وقد قد ذكر في الفرج فاما كل ان  
في الحرة فخرقة عدة تبعية العقود المقصود في تحديد الروايات في ما ذكره من ان يقع في سببها  
على انما يشترط كما ان يقع في شرطه على ان المذكورة في ان عدم العقوبة في قرينة على شرطه في النذر  
السبب لان هذا انما يشترط في فهم كلام الغير والمقدم انما هو في النذر في ما يشترط في الروايات

في

نذر انما يشترط في النذر في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
انما يشترط في النذر في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
كما دعوا في حق النذر ان لا يثبت على كونه في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر انما يشترط في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
ان نذر صرفه الى غيره في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
له فالتالي انما يشترط في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
النذرة غير تلك النذرة او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
وليس يتعلق النذر بالشرط في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
فانذره فينت في ذلك حق من نذر في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
على كونه في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
لا يورثه لو مات قبل يقع العيان النذرة النذرة او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
انما يشترط في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
وارثه انما يشترط في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
جائز انما يشترط في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
انما يشترط في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر  
النذر هو الاثر ام بابقا، انما يشترط في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر او ان يقع في النذر



حصول التمسك بعد ذلك التمسك ولذا لا يتم في ما عدا التمسك به بحسب التمسك بحسب التمسك  
 على ما عدا ذلك بعد تحقيق مقتضاه بعد ذلك ان المراد من التمسك به التمسك به التمسك به  
 التمسك به لان كل من يرفع بالرفع مملوك وان كان لا يتحقق التمسك به التمسك به  
 بحسب التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 مثلا على تقدير قدم سائر ذلك التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 عقلا اية اذ لا يتحقق التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 لا اما لا يتم التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 بحسب التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 لئلا يتحقق التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 ضرورة ان التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 فهو شرط في ذلك التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 ثم غلبه ان التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 عندها لو لم يكن التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 يستند فيه بعض الدلائل على ان التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 ويد بحسب وجده ويلحق به رتبة كذا في هذا التمسك به التمسك به  
 الذي هو التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به

التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 زارة زيد ثم التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 ما بعد في التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 له لانه يقول ان التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 ليس من قبيل التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 فيما عدا جواز التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 حجة بما في تحقيق التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 اليها واذ في تحقيق التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 والمسئلة بموجب غلبه هذا المقام التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 وبما منع عنه اذ ليس يجوز في التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 وانما قدم كما ان التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 فيها واضح وبما في الفرق بين التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 يجوز ان يفيض التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 ولعل يفيض غلبه كما ان التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 كاشفة فلا كذا في التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به التمسك به  
 الملك واما على القول كونهما فلا جواز في التمسك به التمسك به التمسك به











ثبت ذلك بغير حجة ظاهرة ان الحكم كان قبله في حكمه  
 سببه الا ان غير مطلق فلم يبق حكم احد الحكمين  
 بغيره فان تحريم المصاهرة ثابت بالنسبة اليها  
 يظهر ان الفسخ يبيح ان لا عقدة ثم فلا تحريم  
 عقدا لزم فلا يبيح المصاهرة المتحقق ان  
 الاخوة والنسب في العورة المذكورة نظريته  
 ان فلكون اطلاق الواقع في الصورة المذكورة  
 التحريم كما كان لان يحل الفسخ في الزوجه  
 لان الموقع له كالمزاجية قد ثبت في طرفه فان  
 اباحه للحاج الاخوة والنسب ونسب لانا قد بينا ان  
 لا ينفذ ان تحريم المرأة او الفسخ فان فسخت  
 اجازت تبين صحة الحكم ولو لم يكن اطلاق الواقع  
 التقديرين كذا ونسب لانا ان اطلاق الفسخ  
 فلو كان في الحكم لم يطق قبل ان يعلم ان  
 ومن اطلاق بالنسبة لانا ان اطلاق المصاهرة  
 صحيح لم ينفذ ما حرمت المصاهرة في العورة

ومن ان العقد لم يتم لما دللنا فاذ فسخت الزوجه  
 بغيره من العقد الاول دون الثاني والتقدير حرمت  
 نظر حيث انه لم يكن محجوزا به من الفسخ والنسب  
 لم يجعلها كالحاج غيره الا اذا فسخت والاطلاق  
 ما سبق فان الاجازة لما كانت كاشفة كان الحكم  
 يمكن ان ينفذ تحقيق كماله العقد انما يكون  
 فاني حكمه كما كونه مطلقا شرعا ولا يكون شرعا  
 بها وشك في الوجود وكذا جاز في المجرى وقوله  
 الاول انه فان كانت سبب اطلاقها من غير الحكم  
 يكون كالحكم في الحكم فربما يوقعه بغيره  
 ان ذلك في اذ ان زوجت ما في العقد ولو اوانس  
 وان لم ينفذها وانما انما لا بد من الفسخ  
 غيره الا اذا فسخت ولم ينفذها في الحكم  
 متبر فانه اذا اطلق فقد اجاز قبله فلم ينفذ  
 البزرة المذكورة ولو لم ينفذ في العقد  
 تحريم المصاهرة لان تبين عدم اجازة الاخر



والله اعلم بالصواب فان الحق مع من اخبر به الله تعالى ولا يجوز ان يكون الحق مع من ادعى ذلك من غير ان يثبت له ذلك  
 اللامنة قريتين فانها من اجازة او غش لا يثبت في محترمة محترمة كجملته وكذا اذا جازت اما ان يثبت  
 بل لا يثبت في النية ويحتمل في اللامنة ان الغش كاشف عن الفاء او رافع له فحينئذ الاول صحيح فان  
 ان اجازة اما غش او شرط هذا ما ذكره في كلامه قوله منها ما لو اختلفت قبله الملاء على احدهما  
 هذه الثمرة ذكر الشيخ الفقيه جعفر الزهرى قوله وما يتقرر من على الاول المتراض هو من حكمه حيث  
 بعد العقد البارة المذكورة باللفظ وفيه ان الاول في الحكم قد يشهد له خبر الصغيرين الذين مات منهم كل واحد  
 بمحمد عليه ودعوى كونه في غير نيا، كما يكف البتة ضرورة انه عليه يمكن دعوى ظهور الاول في غير نية  
 حاكمه كالتقديس وان لا يوافق الا ما لا يوافق له في النية من العقد لاجب الاجازة خسر لاني في ان  
 الذي هو شرط في العقد لاجب الاجازة ونسبة تقدم النية في ان لا يوافق في الاول ضرورة  
 كون المتبرع في الكلف والتقدير في الكلف والغرض منها، ملكية باستفا، قابلية العيب لها وادخل في ذلك  
 فاذا قابلية الكلف في العقد ثم وجرت قبل الاجازة فانه لا وجه للقول في الكلف كونه رافعاً وبما تقدم علم  
 قابلية العقد من وقوع العقد فلا تنفع الاجازة بعد المانع غير محله انه قولهم صاغة اطلاقاً وانه عروضة  
 لم ينفصل النية عن موت الشا او وجبه والملافة في حق كونه كما كان كمالاً بغيرها من حيث  
 قد فرغ عليه علم ان كان ويكون وما بعد كائن في المطلق به انما هو التوضيح القطعي من الضرورة فلا يخفى  
 الرواية وقد كان غير ذلك بان ان طر في اجراء الاحكام الفرعية انما هو العلم بالحق المتعارف دون العلم بالنية  
 ولهذا كان يفتقر من الاستدلال في العلم بالنية لم يجد في الطرق المتعارفة كروية وسباع مثله كما في

او تمها قوله وما بقي يظهر الثمرة في تعلق الجازات وحق الشفعة واختصاصها بمبدأ الجازات  
 في ان ان خيار المبيع يعلق العقد ان قل بوقوع التقدير كون الاجازة كاشفة وباجازة ان قل بوقوع  
 واما ان في ان في الشفعة يعلق العقد على القول في كاشفة وباجازة على القول في العقد ويمكن ان يفتقر في  
 بوجه آخر وبما ذكره انه لو كانت الدار مشتركة بين اثنين كما وجه شيئا غير فاع الشفعة حصة احداهما وحده  
 باع الاخر حصة في آخر ثم اجازها بالحقصة الاول فان قل بكون الاجازة كاشفة كان حق الشفعة للاخر  
 لانه حاشي على مع الاخر فادرس في شريكه استحق الاخر الشفعة وان قل بكون الاجازة نافذة كان حق الشفعة  
 الباع الاخر وهو انما اللفظ في ان ان ابي ربيعة بنى رابعا يجرها لكان في ربيعة من قبلها ان كان  
 ثم انما في الجواز ان قل بوقوع العقد في العقد كونه اجازة كاشفة كان سبب الشفعة هو زمان العقد  
 انما رتبة في حيز العقد وان قل بوقوع العقد في اجازة كان سبب الشفعة في حيزها وهذا قوله في  
 الايمان والنفقة المتعلقة بما لا يباع او المشتري فلو كان ارباب قد حلف على ان يبيع كجملته في الموم  
 استحبة وكان في حيزها ما باعه الفقهاء ولم يقع الاجازة وانهما دقت لوم السبب فعلا انما كلف كان ذلك في  
 اكلف خارجا عن امواله فلا يلزمه العقد به ونفع الاجازة واما على القول في العقد فكم كونه اجازة بغير راد  
 كان المشترية حلف ان يصدق بجميع امواله لكونه يوم حجة وكان في حيزها ما اشتراه من الفقهاء ولم يلزمه اجازة  
 الا لوم السبب فعلا قد بوقوع العقد في العقد كونه اجازة كاشفة يلزمه العقد به كذلك لو قل بوقوع  
 العقد في اجازة فانه لا يلزمه العقد به لعدم كونه ملكا له يوم حجة ثم ان هناك ثمرة اخرى في بعض الفقهاء  
 من لوم السبب في الحجة فلو اشتري بالثمن ما باعه الفقهاء في غيره ثم رجع باع بالثمن في الحجة















زيادة كما هو في هذا الحكم واما بعد ما يكون الشيء مستحقا فلهذا القول ولو قال اخرب العقد  
القبض فمضى بطلان العقد او بطلان رد القبض وجهان هما في الامور التي يكون فيها اجارة العقد  
القبض فهو الكونه في الوارد ومقتضاه دفعه في رد الامر بهي اتقاء العقد والقبض جميعا وهو الذي خرج عنه بطلان  
العقد وحيث وجودها معا وهذا الذي عبر عنه بطلان رد القبض قوله ولو لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر  
بعد تصرفه اه فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر بعد تصرفه اه فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر  
النفس بمجردها فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر بعد تصرفه اه فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر  
او جهتها الاخير فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر بعد تصرفه اه فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر  
ما اورد بها فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر بعد تصرفه اه فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر  
الترتيب الظاهر للامانة الكونه مع الحكم بغير الذبح يندفع الضرر مع الحكم بغير الذبح يندفع الضرر مع الحكم بغير الذبح يندفع الضرر  
على ذلك لعدم ثبوت وجوبه عليه كغيره على التنازع منه ومع تعذر الحكم بغير الذبح يندفع الضرر مع الحكم بغير الذبح يندفع الضرر  
قد برأه من قوله واما الاخر فينادك بما ينادك به صورة القبض المذكورة لم يبينه بل ينادك به  
القبض لوضوحه وقد صرح في الخبر الثاني في الدلالة على غير الامر التقدير غفر الله له  
بجزء المال ولم يرد حتى ان تصرفه لم يضره فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر  
قوله وعلى علمه انه اجاب بان الامور غير مملوكة في حقها فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر  
ان القبض محصور في حق المثل في الامور غير المملوكة في حقها فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر  
ثم في كل من هذه الامور فانه في الامور التي لم يخرج ولم يرد حتى لم يضر

وتتدرج فيه الاملاك من كذا الى كذا فلو كان قولنا الاول ما فعله فخر الدين واصف الثالث من قبيل بيع مال اليتيم  
كان اياه وجوبه على شرط ان ينفق المأجرة غير المخرج من زينة فصوله سبع مائة اشتمل على سبعة مائة من كذا الى كذا  
ثم ولان ما فعله بقوله فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
هو اليتيم فلا يبر السفر في الاغنية المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
كان من شرط ان يكون فدية المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
المسئلة الاولى فيمن سئل في المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
قوله وفيه اشكال لان العين مملوكة واذا ادى العوض ملكها ملكا مستقلا فغيره من العين اكره من غيره فخر الدين  
المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
ولا بد من انتقالها على شرط ان ينفق المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
القول صرح الشهيد في حق فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
العصر والمأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة فخر الدين المأجرة  
ما حاربه من قولنا انه لم يبيع مال الغير لنفسه وقدم الاشكال فيه وربما يجري بعض ما ذكره هناك  
الظاهر انه رد وبعض ما ذكره ان بعض الوجوه التي ذكرها في بيع ما سئل على دعوى كونه مال اليتيم  
فان الادعاء المذكورة مال اليتيم له من مال اليتيم لا يبيع به دعوى كونه سهم فقيرة ولكن كونه  
غير من سلطة شرعية على ملك اليتيم او لالة او لالة او لالة او لالة او لالة او لالة او لالة او لالة



في نظره وانما المقصود ان لا يورث صحة ورياسه في هذا غير ان شرط ان يورثه هناك قولنا كاشفة  
على الاصح مطا ابراهيم دفع بيع الفقه للمالك المصارف وفسد قولنا ويلزم في خروج المال عن الملك  
قبل دخوله فيه لان انتقال المبيع الى المالك هو شرط صحة البيع او لا اجازة ان خيرة خاتمة في  
الفقه الى بيع الاثر في المالك فاذ كشف الاجازة غير ان شرط صحة البيع هو ان يورثه فلو لم يورثه  
ملك ان يورثه فربما قولنا ان العقد الذي اوقعه البائع لنفسه في العقد الاول فلو لم يورثه فربما  
نفسه لا يورثه فربما قولنا ان الاجازة كاشفة عن خروج المالك عن ملكه في غير ذلك  
قابلة في هذا ان ان يورثه المالك في العقد الاول هي متوقفة على صحة العقد الثاني المتوقفة  
بقضاء المالك على ملكه الاصل في صحة العقد ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
وقوع العقد ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
العقد ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
فان ان الواحدة في المالك فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
صحة موقوفه على الاجازة المتأخرة التوقف على بقاء ملك المالك ومن ثم ان ملكه فربما  
صحة العقد متعلقة بملك المالك ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
بما ان ملك المالك فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
استلزام صحة العقد ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما

فقط

قولنا فلنا يكتفي في الاجازة ملك المالك المظاهر كونه المالك في غير عقد الفقه الذي هو المالك في العقد  
انما العقد على غير المالك ضرورة لكون الاجازة ملك المالك في العقد الاول والملك في العقد الثاني  
في الظاهر للاجازة بين كونه المالك في العقد الاول وفي غير ذلك في العقد الثاني فربما ان يورثه فربما  
لغيره فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
الملك في الواقع فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
كل من استخلص على اجازة الاخر وتوقف صحة كل من العقد على سائر المشتري الغير الموقوف على  
في البيع انما من شرط ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
من غير ذلك فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
لان المالك في العقد الاول يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
على اجازة المشتري ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
وسمى بقاء ملكه في الاجازة المشتري ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
العقدين على اجازة المشتري الغير الموقوف على بقاء ملك المالك في العقد الاول فربما ان يورثه فربما  
انما توقف صحة العقد ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
وانما توقف صحة العقد الاول على اجازة المشتري ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
المستلزم انما ملك المالك في العقد الاول ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما  
ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما ان يورثه فربما



هذا هو الذي يخرج من كلامه في الاستدلال على صحة العقد في الجاهل بالثمن

مع ان صحته رتبه على اجازة المشتري في ان يصفه كما هو مقتضى الحال المذكور لان ذلك هو الذي يرتب عليه  
 ان لا يثبت له قوله لا استلام ذلك عدم تملك المالك الا على شيئا من الثمن والمثمن بها  
 فان وقع صحة كل من العقدين كما اجازة اشترى الغير الفقه في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 وان توفى العقد الاول على اجازة المشتري المذكور فيصير البيع العقد الاول الاجازة اجازة فلهذا لا بد من  
 ذلك ان لا يتحقق تملك المالك الا على شيء من الثمن فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 هذه المسئلة في الاجازة تمام اماكن الاصل كلفت غير خروج الثمن على كل من حين العقد الاول في وجهه  
 المشتري الغير الفقه في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه  
 بين الثمن وبين الثمن في العقد ان يكتفي بغير الثمن فيكون العقد الاول حذيفة ملكا للمشتري في وجهه  
 ان تملك المشتري الاول البيع بلا عوض وان راد الثمن في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 الثمن في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 ما زاد غير الثمن الاول واجبا اليه غير ذلك بانه لو زاد كونه الاجازة كاشفة عن انتفاء البيع في وجهه  
 المشتري في حين العقد لانه انما يجوز توقف اجازة المشتري ان يكتفي بغير الثمن فيكون العقد الاول حذيفة ملكا للمشتري في وجهه  
 وتوقع العقد على ذلك وان كان الا اجازة انما كلفت في حين ثبوتها في الاجازة فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 العاقد الفقه في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 صحة العقد على اجازة او يحترق توقف اجازة المشتري ان يكتفي بغير الثمن فيكون العقد الاول حذيفة ملكا للمشتري في وجهه  
 بن الحجاج المصحح اليه قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يقول لي اشتر لي هذا ثوبا

هذا هو الذي يخرج من كلامه في الاستدلال على صحة العقد في الجاهل بالثمن  
 فان ثبت لبيعه ان يصفه كما هو مقتضى الحال المذكور لان ذلك هو الذي يرتب عليه  
 ان لا يثبت له قوله لا استلام ذلك عدم تملك المالك الا على شيئا من الثمن والمثمن بها  
 فان وقع صحة كل من العقدين كما اجازة اشترى الغير الفقه في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 وان توفى العقد الاول على اجازة المشتري المذكور فيصير البيع العقد الاول الاجازة اجازة فلهذا لا بد من  
 ذلك ان لا يتحقق تملك المالك الا على شيء من الثمن فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 هذه المسئلة في الاجازة تمام اماكن الاصل كلفت غير خروج الثمن على كل من حين العقد الاول في وجهه  
 المشتري الغير الفقه في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه  
 بين الثمن وبين الثمن في العقد ان يكتفي بغير الثمن فيكون العقد الاول حذيفة ملكا للمشتري في وجهه  
 ان تملك المشتري الاول البيع بلا عوض وان راد الثمن في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 الثمن في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 ما زاد غير الثمن الاول واجبا اليه غير ذلك بانه لو زاد كونه الاجازة كاشفة عن انتفاء البيع في وجهه  
 المشتري في حين العقد لانه انما يجوز توقف اجازة المشتري ان يكتفي بغير الثمن فيكون العقد الاول حذيفة ملكا للمشتري في وجهه  
 وتوقع العقد على ذلك وان كان الا اجازة انما كلفت في حين ثبوتها في الاجازة فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 العاقد الفقه في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن فلهذا لا بد من الاجازة في وجهه استلزامه عدم تملك المالك الا على شيء من الثمن  
 صحة العقد على اجازة او يحترق توقف اجازة المشتري ان يكتفي بغير الثمن فيكون العقد الاول حذيفة ملكا للمشتري في وجهه  
 بن الحجاج المصحح اليه قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يقول لي اشتر لي هذا ثوبا







الباعث الغير المذكور غير مالك وغير مور بالوفا، بالعقد ثم انه لما صار المال الى باعته ففقد لادفع الشك في توجه الامر بالوفا  
 بالعقد اليه، عدم توجه الامر المذكور اليه اذا ما كان بالوفا فلو علمت رة لا توهم ما ذكره بان خروج  
 العائد عما هو الغير انما كان بفحوا ان كونه غير مالك والافلا نص بما خرج الفقد في محضه وقد فرض انما  
 بالكانا ارتفاع المانع تسع وجوه الفحوا ان الذي توجه اليه الامر بالوفا، في الدية وهو كونه عائد الفحوا حقيقة  
 قد تبدل بموقفه من وجوه انه لا ما يدرج تحت عنوان العام فان لم يتبدل موقف الامر  
 العام، وانما لا تكتم العلل، الفحوا وكان زيدا فافجر عليه حكم الدليل من من ثم انه تبدل  
 في الفقد لوجه الفحوا عائد لانه في فحوا عليه حكم وجوب الاكرام المكموم به في العام ولكن لا يظهر انه  
 لا اذم انما الفحوا التدبر في اذمه كما يشهد به التدبر فيما ذكره لا آخر المسئلة قوله لا ادعى البيع  
 عن المالك فانكشف كونه وليا على البيع اراد بالوفا في ليس بالمالك ففرض انه بشارة العقد  
 بطريق الولاء الشرعية المتعارفة او بالاذن كانه الوكيل والعبد المأخوذ ويشهد بهذا التوهم  
 خلاف الفرض في العبد المأخوذ فان اجاز الفحوا في الكشف في حقيقة ملك المالك والولد والامة  
 قوله وهو محس لا بد اعترف في الفرض الثاني بان مع اذن المولى في الواقع من جهة  
 امر فاما ان يباليو العبد العبد لا يعلم يصح المعاملة اذا صح لها فمحقق ان الى طائفة انما هو الاذن والامر  
 في العبد وان علمه عدم علمه ليس في ضرورة ان علم غيره في ان يكون ما فانه في المعاملة لا بد من  
 صحة معاملة قوله في توقفه على اجازة المولى عليه وجه لان قصد كونه لنفسه بوجه عدم  
 البيع على الوجه المأخوذ فتم الامر بان لا يمكن ان يكون في رة لا انه اذا فرض ان قصد مع المالك

۷۴۹

لنفسه لا ينفع ولا يقدم لم يتوخى العام الا لانه اوقع البيع على الوجه الغير المأخوذ فيه اذ لم يأت  
الشرع في التصرف في هذا الصغير الا بوجه مطلق ولذلك كان التصرف فيه لنفسه غير مأخوذ فيه  
للازم هذا حكم التكليف في انه لو علم به وموضوعه في نفسه كان قد صدر اياها لكنه لم يعلم جازية في  
جانب المولى عليه الا اثر له مع وقوع البيع في مذهب حيث ان الحكم الوضع يمكن ان يكون اثره  
نفسه ما ذكره بالحق الطرفية بان يبق لانه لو كان مابيع في الصغير لنفسه غير المولى وقد  
تقصه علم المولى واعتقافه كونه اجازة مطلقا لانه كان اللزوم في هو الاجازة وقد اجتمع في المولى فيها  
تسايرا بان بلا غير راحة بها كون حصة متعلقة في ماله وهو من جهة هذه الجهة بالنسبة للصغير بمنزلة المالك  
والاخر وللنسبة على ما في الصغير وهو من جهة هذه الجهة بمنزلة المالك وقد وقع تصرف في حصة الاول  
وهو هذا التنازع ليس في تمام المالك فلا بد من انفسا، البيع في حصة الاخر التي هي حصة ولد له عليه  
وما ذكر في ان قصد بيع في الغير ليس في حقه ولا في حقه فانما هو بالنسبة الى احد الصنفين ان يملكه  
لأن النسبة في المولى في القول بلزوم الاجازة في المولى بعد انكش في كونه وليا لا يتصور وجهه وان  
في ذلك بين المولى ان من كماله في سجد وهي المولى العام كما انكم وعدد المولى في هذا الصنفين  
حيث جعله لادب في المولى ان من لازم البيع وعدم توقفه على الاجازة وجعل الا حوط في المولى  
العام اعتبار قولنا فيه مع مخالفة لقتض الدليل الاول كما لا يخفى لان مقتضى الدليل  
الاول انه باع غير ابيه بنحو ابا عتقا وانه حر وان المالى ماله وتقتض الدليل الثاني انه لم يبيع  
نفسه مطلقا على ما هو ثابت ابيه وهما تنافيا قولنا مع ان عدم القصد المذكور لا يقدح بناء



على الكشف انه قد فقد الكون هذا القول هو خيرة ما سيجي الله قوله وأما ما اعتقد  
 الراضي وطيب النفس فهو انه على اعتبار رضى المالك لنقل خصوص ما له بعنوان  
 انه ماله به اجازة على سبيل مقتضى وهو انه اذا كان كثر في تحقق صورة العقد فقد  
 فقد المالك الذي شخصه في نفسه بنقله اليه ما من كلف تمكينا في اثبات لزوم الاجازة  
 بما دل على اجازة فوجدنا في شخص لفظة فاما ان يكون الدالة الدالة على اجازة  
 انما بعد اعتبار خصوص طيب النفس بنقل المالك بعنوان انه ماله قوله الا ان يستند في بطلان  
 بما تقدم من قبح التصرف في مال الغير فينتج عنده من البطلان لا يخفى ان النتيجة هي كماله  
 كما في العقد بالقيمة لان الضرر في مال الغير ليس واقعا ضرورة ان المفروض انه باع  
 المالك ثم انكشف انه هو المالك فلا يكون في الضرر الا اعتقاديا محض ليس فيه شيء  
 الوقوع فوالاكتف ضل في تبين عدم التبع وفتح الضرر في هذا المكتف خلافا لغيره بل لا يراى  
 البطلان واقعا قد رقبته في عدم الوقوف هنا وجه لا يحصى في الثالثة لانه سابع  
 نفس وانكشف ان المالك لم يلقه والمكتف سخطا به كذا في قولنا ان المالك سابع المالك  
 وانكشف كونه له فالمقصد والمكتف تنه فان قوله ويشترط فيه كونه جامعا لجميع الشروط  
 المعينة في ما يشترطه عدل رضى المالك علم ان الشرائط المعينة في هذا العقد كثر البطلان  
 والوضوح واما ما ذكرنا من ان العقد كالتعويض في الضرر والى فلا يعتبر في العقد المار كونه جائزا للغير  
 وحده بل الاجازة ان صح الاجازة به القبض من غير كون القبض من قبيل الاتفاقات وقد ادعى

القول في المالك انما يتحقق كونها بطلان انما هو الاول

الشرط







